

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من طرف: عين السبع محمد شرف ومهدي محمد

بعنوان:

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة قطاع التأمين الجزائري للفترة (2013-2023)

نوقشت بتاريخ 2025/06/14 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.د بن لولو سليم بدر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د خلوف ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د حدوش شروق	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية
2025 - 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

أحمد الله عز وجل على فضله وكرمه لإتمام هذا البحث، وأسأله أن يجعله علماً
نافعاً وعملاً صالحاً خالصاً لوجهه الكريم.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من كان لهم الفضل بعد الله في دعمي وتشجيعي إلى
والديّ العزيزين، منبعمي الحب والعطاء اللذين غرسا فيّ حب العلم والإصرار
على النجاح.

إلى إخوتي الأعزاء، شركاء الدرب والسند الدائم، الذين كانوا لي العون في كل
لحظة، شكراً لكم من القلب.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين لم ييخلوا عليّ بعلمهم وتوجيههم، فكانوا لي
مصباحاً ينير دربي.

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة الذين شاركوني هذه الرحلة وساندوني في
الأوقات الصعبة.

أهدي إليكم جميعاً هذا العمل تقديراً وعرفاناً بجميلكم.

مهدي محمد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
الحمد لله وتبارك الذي جعل لي طريقا في العلم والمعرفة
ووفقني لإنجاز هذا العمل المبارك.
أهدي عملي المتواضع إلى كل من أحبهم في الله.
إلى من أوصى بهما الله ورسوله، وجعل رضاها وطاعتها
من طاعته، إلى أعز الناس الوالدين الكريمين.
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض
أمي الغالية.
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريقا للعلم،
إلى ذو القلب الكبير أبي العزيز.
إلى كبار العائلة أمد الله في أعمارهم ورزقهم الصحة
والعافية، أجدادي الأعزاء.
إلى من تكتمل فرحتي بوجودهم إخواني: عصام، عبد الله،
آدم، أسيل، إلين.
إلى كل الزملاء في الدراسة، وإلى كل أساتذتي الذين كان
لهم الفضل في تعليمي، منذ المرحلة الابتدائية وحتى يومنا هذا في
الجامعة.

عين السبع محمد شرف

شكر وعرفان

الشكر الأول والأخير لله عز وجل الذي أنعم علينا بفضله
ورحمته، وجعلنا من أهل نعمته.

كما نتقدم بأسمى التشكرات وأرقى العبارات إلى الأستاذ
المشرف خلوف ياسين على كل الجهد الذي بذله من خلال توصياته
ونصائحه وحرصه الشديد والدائم على إثراء هذا العمل.

وكذلك نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في
تقييم ومناقشة هذا البحث.

والشكر موصول إلى كافة عمال شركة التأمين محل الدراسة
"مدينة الغزوات"، وعلى رأسهم السيد بالأفضل نصرالدين، السيد
جلطي عبد الحكيم، السيد كحلي سماعين، السيد محسني محمد.
وكل الشكر والامتنان لكل من وقف معنا ودعمنا بجهد
ووقته ودعائه.

إن أصبنا فمن الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان،
ولله الحمد والشكر دائماً وأبداً.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2013-2023، مع إبراز أهمية المؤشرات المالية في قياس كفاءة هذه الشركات، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والمخاطر المحيطة بها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المالية والتقنية لشركات التأمين الجزائرية. وتوصلت النتائج إلى أن الملاءة المالية تُعد من أبرز المؤشرات الدالة على الاستقرار المالي، غير أنها لا تعكس بالضرورة الصورة الكاملة للأداء المالي لهذه الشركات. كما بيّنت أن استخدام أدوات التقييم المالي يساهم في الكشف المبكر عن المخاطر وتحسين الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير فروع التأمين غير التقليدية مثل التأمين على الأشخاص، وكذا دعم شركات التأمين التكافلي، واعتماد سياسات تسويقية فعالة ونشر الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، تقييم الأداء المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، الملاءة المالية

Abstract:

This study examines the financial performance of Algerian insurance companies from 2013 to 2023, focusing on the effectiveness of financial indicators in assessing efficiency and stability. It concludes that while solvency is important, it doesn't fully represent overall performance. The study highlights the need for improved evaluation tools and recommends adopting the Solvency II system to enhance transparency, risk detection, and long-term sustainability.

Key words: Insurance, Insurance companies, Finance performance evaluation, financial performance evaluation indicators, financial solvency

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	د
الملخص	هـ
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ل
مقدمة عامة	1
الفصل الأول: مدخل نظري للتأمين وتقييم الأداء المالي	7
تمهيد الفصل	8
المبحث الأول: أساسيات حول التأمين	9
المطلب الأول: ماهية التأمين	9
المطلب الثاني: مدخل إلى شركات التأمين	16
المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي	22
المطلب الأول: مدخل إلى تقييم الأداء المالي	22
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي	25
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل الملاعة 1 والملاعة 2	31

32	المطلب الأول: نظام الملاءة 1
33	المطلب الثاني: نظام الملاءة 2
38	خلاصة الفصل
39	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
40	تمهيد الفصل
41	المبحث الأول: الدراسات السابقة
41	المطلب الأول: الدراسات العربية
46	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
49	المبحث الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
52	خلاصة الفصل
53	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)
54	تمهيد الفصل
55	المبحث الأول: تحليل النشاط التقني لقطاع التأمين في الجزائر
55	المطلب الأول: تقسيمات قطاع التأمين الجزائري
57	المطلب الثاني: تحليل تطور إنتاج التأمين
67	المطلب الثالث: تحليل تطور التعويضات
73	المطلب الرابع: تحليل تطور إنتاج إعادة التأمين
77	المبحث الثاني: تحليل النشاط المالي لقطاع التأمين في الجزائر

77	المطلب الأول: تحليل تطور المؤونات التقنية
81	المطلب الثاني: تحليل تطور التوظيفات المالية
88	المطلب الثالث: تحليل تطور الملاءة المالية
91	المطلب الرابع: تحليل تطور التكاليف
96	المبحث الثالث: تحليل النشاط المحاسبي لقطاع التأمين في الجزائر
96	المطلب الأول: تحليل تطور النتيجة التقنية
100	المطلب الثاني: تحليل تطور النتيجة المحاسبية
104	خلاصة الفصل
105	خاتمة عامة
109	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	نسب الملاءة المالية لشركات التأمين	الجدول 1
35	مقارنة نظام الملاءة 1 مع نظام الملاءة 2	الجدول 2
47	المخاطر التي تواجه شركات التأمين على المردودية والملاءة	الجدول 3
49	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	الجدول 4
58	نسبة مساهمة أنواع شركات التأمين في السوق للفترة (2013-2023)	الجدول 5
59	متوسط إنتاج التأمين حسب الشركات للفترة (2013-2023)	الجدول 6
61	إنتاج التأمين لشركات التكافل لسنة 2023	الجدول 7
62	تطور إنتاج التأمين حسب الفروع للفترة (2013-2023)	الجدول 8
66	تطور إنتاج التأمين حسب الوسطاء للفترة (2013-2023)	الجدول 9
68	متوسط التعويضات حسب الشركات للفترة (2013-2023)	الجدول 10
70	تطور التعويضات حسب الفروع للفترة (2013-2023)	الجدول 11
73	تطورات التنازل للفترة (2013-2023)	الجدول 12
75	تطور نسب القبول الوطنية والدولية للفترة (2013-2023)	الجدول 13
78	تطور نسب المؤونات التقنية حسب الفروع للفترة (2013-2023)	الجدول 14
80	متوسط نسب المؤونات التقنية حسب الشركات للفترة (2013-2023)	الجدول 15
82	تطور نسب التوظيفات المالية حسب الفروع للفترة (2013-2023)	الجدول 16

84	متوسط التوظيفات المالية حسب الشركات للفترة (2023-2013)	الجدول 17
86	متوسط المنتجات المالية حسب الشركات للفترة (2023-2013)	الجدول 18
89	متوسط هامش الملاءة للفترة (2023-2013)	الجدول 19
92	متوسط التكاليف العامة للفترة (2023-2013)	الجدول 20
94	متوسط تكاليف الأشخاص للفترة (2023-2013)	الجدول 21
97	متوسط هامش التأمين للفترة (2023-2013)	الجدول 22
98	متوسط مستوى تغطية التكاليف العامة لهامش التأمين للفترة (2023-2013)	الجدول 23
100	تطور النتيجة المحاسبية لشركات التأمين للفترة (2023-2013)	الجدول 24
102	تطور نسب العائد على رأس المال للفترة (2023-2013)	الجدول 25

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
56	تقسيمات شركات التأمين في الجزائر	الشكل 1
59	دائرة نسبية توضح متوسط إنتاج التأمين حسب الشركات للفترة (2023-2013)	الشكل 2
61	أعمدة بيانية توضح إنتاج شركات التأمين التكافلي لسنة 2023	الشكل 3
64	دائرة نسبية توضح متوسط إنتاج التأمين حسب الفروع للفترة (2023-2013)	الشكل 4
67	منحنى بياني يوضح تطور إنتاج التأمين حسب الوسطاء للفترة (2023-2013)	الشكل 5
68	دائرة نسبية توضح متوسط نسب التعويضات حسب الشركات للفترة (2013- 2023)	الشكل 6
72	دائرة نسبية توضح متوسط نسب التعويضات حسب الفروع للفترة (2013- 2023)	الشكل 7
74	أعمدة بيانية توضح تطورات التنازل مقارنة بالإنتاج للفترة (2023-2013)	الشكل 8
76	منحنى بياني يوضح تطور نسب القبول الوطنية والدولية للفترة (2023-2013)	الشكل 9
79	دائرة نسبية توضح تطور نسب المؤونات التقنية حسب الفروع للفترة (2013- 2023)	الشكل 10
80	أعمدة بيانية توضح متوسط نسب المؤونات التقنية حسب الشركات للفترة (2023-2013)	الشكل 11

83	الشكل 12 دائرة نسبية توضح متوسط نسب التوظيفات المالية حسب الفروع للفترة (2013-2023)
84	الشكل 13 أعمدة بيانية توضح متوسط نسب التوظيفات المالية حسب الشركات للفترة (2013-2023)
86	الشكل 14 أعمدة بيانية توضح متوسط نسب المنتجات المالية حسب الشركات للفترة (2013-2023)
89	الشكل 15 أعمدة بيانية توضح متوسط نسب هامش الملاءة للفترة (2013-2023)
92	الشكل 16 أعمدة بيانية توضح متوسط نسب التكاليف العامة للفترة (2013-2023)
94	الشكل 17 أعمدة بيانية توضح متوسط نسب تكاليف الأشخاص للفترة (2013-2023)
97	الشكل 18 أعمدة بيانية توضح متوسط نسب هامش التأمين للفترة (2013-2023)
101	الشكل 19 منحني بياني يوضح تطور النتيجة المحاسبية لشركات التأمين للفترة (2013-2023)

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لقد كان للتطور الحضاري الذي عرفته المجتمعات البشرية تأثيرا واضحا على حياتهم، ويرجع ذلك إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى ظهور مراكز صناعية كبرى، مما أسهم في زيادة حجم الصناعات والاختراعات وتطور وسائل النقل البرية والجوية والبحرية. ورغم الفوائد العديدة التي جلبتها هذه التطورات، إلا أنه قد رافقها العديد من المخاطر التي قد تهدد حياة البشر في أي لحظة.

ومع تنامي هذا الشعور بالخطر، بدأت المجتمعات تبحث عن سبل فعالة لحماية نفسها، لا سيما بعدما أحاطت بها التهديدات من كل جانب. وأدركت أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه الحماية يكمن في التكامل والتعاون لمواجهة المخاطر. ومن هنا، تطور هذا التعاون بين الأفراد ليأخذ شكل التأمين، الذي شهد نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة حتى أصبح من أكثر الصناعات قوة، وأحد الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد في مختلف الدول. فالشركات والهيئات تعتمد على التأمين كوسيلة فعالة لحماية ممتلكاتها وأصولها من المخاطر المحتملة، وضمان استمراريتها.

ويقوم نشاط التأمين على مبدأ تجميع الأقساط أو الاشتراكات من المؤمن لهم من قبل شركات التأمين، ثم استثمار هذه الأموال. ونظرا للفارق الزمني بين تحصيل الأقساط وسداد التعويضات، يصبح لزاما على هذه الشركات تطوير آليات لتعزيز ملاءتها المالية. كما تسعى شركات التأمين للحفاظ على مكائنها وكسب ثقة عملائها، مما يستوجب تقييم أدائها المالي بشكل دوري.

وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في اكتشاف المخاطر المحتملة مبكرا، من خلال التحليل المالي الذي يوفر معلومات حول مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وحماية حقوق حملة الوثائق، وضمان استقرار سوق التأمين والاقتصاد الكلي.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الحالية:

ما مدى كفاءة تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ❖ ما هي المؤشرات المالية الرئيسية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟
- ❖ هل استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو في سوق التأمين؟

❖ ما هي الصعوبات التي قد تواجه شركات التأمين في الجزائر عند استخدام هذه المؤشرات لتقييم أدائها؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقاً، ومن ثم معالجة إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تعتبر النتائج المحققة في مصالح شركات التأمين عنصراً مهماً في تقييم الأداء المالي
- ❖ تعتبر الملاءة المالية أهم مؤشر لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين
- ❖ يساعد استخدام المؤشرات المالية في الكشف المبكر عن المخاطر التي تواجه شركات التأمين

4- مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

من أبرز المبررات والأسباب لاختيار الموضوع ما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- ❖ نجد أن هذا الموضوع يتيح فرصة الجمع بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي من خلال تحليل بيانات مالية حقيقية

❖ الرغبة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق تساعد عمل شركات التأمين

❖ اهتمامنا الخاص بمجال التأمينات ورغبتنا في التخصص فيه

ب- أسباب موضوعية:

❖ قلة الدراسات في هذا الموضوع رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

❖ تزايد التحديات المالية لشركات التأمين

5- الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

❖ محدودية الدراسات السابقة التي تركز على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر

❖ صعوبة تحديد مؤشرات الأداء المالية الأكثر تأثيرا

6- أهداف الدراسة وأهميتها:

تمثلت أهداف هذه الدراسة وأهميتها في:

أ- أهداف الدراسة:

❖ إبراز دور التأمين في مجابهة مختلف المخاطر

❖ تبيان أهم الخصائص التي تمتاز بها شركات التأمين ودورها الفعال في تنمية الاقتصاد

❖ التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ومدى إمكانية تطبيقها في سوق التأمين الجزائري

ب- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تمثل امتداداً للدراسات السابقة، وتُعد بوابة نحو أبحاث مستقبلية في مجال

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين. كما تحمل أهمية علمية وعملية، حيث يمكن أن تستفيد منها شركات التأمين في

تطوير أدوات التقييم وتحسين أدائها المالي. وتنبع هذه الأهمية من الدور المزدوج للتأمين، باعتباره من جهة وسيلة

حماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر غير المتوقعة، ومن جهة أخرى أداة فعالة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الادخار وتجميع رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع تنمية واستثمارية.

7- حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** وتجسدت في دراسة حالة سوق التأمين الجزائري الذي شمل جميع شركات التأمين في الجزائر على غرار الشركات المباشرة والشركات المتخصصة

ب- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023 حيث تم اختيار هذه المدة نظرا لما شهدته من تطورات في قطاع التأمين في الجزائر

8- منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا اتباع جملة من المناهج لذلك استخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرضنا للمفاهيم العامة للموضوع، والمنهج التحليلي لمعالجة واقع سوق التأمين الجزائري استنادا إلى احصائيات ومعطيات السوق خلال الفترة 2013-2023

9- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للتأمين وتقييم الأداء المالي والملاءة المالية، وقد انقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، وأدرج في المبحث الأول أساسيات حول التأمين وتم التطرق فيه إلى مفهوم التأمين وأنواعه وعناصره وتأثيره على النشاط الاقتصادي، وتطرقنا أيضا في نفس المبحث إلى شركات التأمين حيث قمنا بتعريف هذا النوع من الشركات مع ذكر خصائصها ووظائفها، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تمحور حول تقييم الأداء المالي وأدرج فيه مفهومه، أهميته، أهدافه ومراحله، وكذلك الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي. أما بخصوص المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى نظام الملاءة 1 ونظام الملاءة 2 حيث قمنا بتقديم مفاهيم للنظامين مع ذكر أهداف كل منهما

بالإضافة إلى إجراء مقارنة بينهما. في الفصل الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تعرفنا في المبحث الأول على الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوعنا وبعدها في المبحث الثاني تعرفنا أيضا على موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة. وفي الأخير مع الفصل الثالث قمنا بتخصيصه لتقييم الأداء المالي لسوق التأمين الجزائري وركزنا بذلك على الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه لتحليل النشاط التقني للسوق وقد تم فيه تحليل تطور إنتاج التأمين حسب الشركات ثم حسب الفروع ثم حسب الوسطاء، بالإضافة إلى تحليل تطور التعويضات وكذلك تحليل تطور إعادة التأمين، أما بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بتخصيصه لتحليل النشاط المالي لقطاع التأمين في الجزائر، حيث تم فيه تحليل تطور المؤونات التقنية، بالإضافة إلى تحليل تطور التوظيفات المالية، ومن ثم تحليل تطور المنتجات المالية، بعدها قمنا بتحليل تطور الملاءة المالية وكذا تحليل تطور كل من التكاليف العامة وتكاليف الأشخاص، أما بخصوص المبحث الثالث كان فيه تحليل النشاط المحاسبي للقطاع، وقمنا في هذا المبحث بتحليل تطور كل من النتيجة التقنية بالاعتماد على هامش التأمين والنتيجة المحاسبية لفترة الدراسة، وفي ختام المبحث تم تحليل تطور نسب العائد على رأس المال.

**الفصل الأول: مدخل نظري
للتأمين وتقييم الأداء المالي**

تمهيد الفصل:

يُعد التأمين من الأدوات المالية الأساسية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث توفر شركات التأمين الحماية ضد المخاطر المحتملة، مما يعزز الثقة في الأنشطة الاقتصادية ويساعد في دعم الاستثمارات. وتواجه هذه الشركات تحديات تتطلب إدارة مالية فعالة لضمان استدامتها، مما يجعل تقييم الأداء المالي أمراً ضرورياً لقياس كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها. ويعتمد هذا التقييم على مجموعة من المؤشرات، أبرزها الربحية، والسيولة. كما تُعد الملاءة المالية أحد العوامل الرئيسية في هذا السياق، حيث تُحدد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير والطويل. وينقسم هذا المفهوم إلى الملاءة المالية 1، التي تركز على الحد الأدنى من رأس المال المطلوب، والملاءة المالية 2، التي تعتمد على نهج أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار مختلف المخاطر مثل مخاطر السوق والائتمان والتشغيل. ويتيح تحليل هذه العوامل فهماً أعمق لاستقرار شركات التأمين وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية، مما يعزز دورها في دعم الاقتصاد وضمان استدامة القطاع التأميني.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق لعدة تعاريف شاملة تتضمن المواضيع المذكورة أعلاه، بحيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات التأمين وكذا التعرف على شركات التأمين، أما في المبحث الثاني فركز على تقييم الأداء المالي، أما بخصوص المبحث الثالث شمل على تقييم الأداء المالي في شركات التأمين في ظل الملاءة 1 والملاءة 2.

المبحث الأول: أساسيات حول التأمين

يُعد التأمين وسيلة أساسية لحماية الأفراد والشركات من المخاطر المالية، حيث يقوم على مبدأ توزيع الخطر مقابل أقساط مالية تدفع لشركة التأمين، التي تتولى تقييم المخاطر وتقديم التعويضات عند وقوع الحوادث.

المطلب الأول: ماهية التأمين

سيتم في هذا المطلب التطرق لأهم المفاهيم حول التأمين بالإضافة إلى عناصر وخصائص وأهم مبادئ التأمين.

الفرع الأول: تعريف التأمين ونشأته

أولاً- تعريف التأمين:

● **التعريف اللغوي:** التأمين في اللغة مشتق من الأمن، وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وله معاني مختلفة مثل

الحماية، كذلك التأمين على الدعاء، حيث يقال "آمين" بمعنى اللهم استجب.

كما ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم بمعنى الأمان في مواضع عدة، منها قوله تعالى:

{ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ } (سورة التين، الآية 3)

{ ...وَأَمْنُهُمْ مِّنْ خَوْفٍ } (سورة قريش، الآية 4)

{ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا... } (سورة البقرة، الآية 125)¹

● **التعريف القانوني:** يُعرّف التأمين من الناحية القانونية حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري بأنه: "عقد

يلزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال،

أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة

مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".²

¹ محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2012، ص 41

² المادة 619 من القانون المدني الجزائري

- **التعريف الاقتصادي:** يعرف فريدمان وسافاج التأمين بأنه اتفاق يختار فيه الفرد دفع مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً، مثل قسط التأمين، لتجنب خطر خسارة كبيرة محتملة، مثل تدمير منزله بفعل الحريق. ويشير هذا السلوك إلى تفضيل الأفراد للاستقرار واليقين بدلاً من مواجهة مخاطر غير متوقعة.¹
- **التعريف الشامل:** التأمين هو عمل يضمن توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ بسيط من المال يسمى قسط التأمين، يدفعه المؤمن له إلى جهات متخصصة وتمثل في شركات التأمين والتي بدورها تتحمل تبعات الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها، وذلك من خلال دفع تعويضات عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة والمؤمن له.²

ثانياً - نشأة التأمين:

ظهرت فكرة التأمين في المجتمعات البشرية القديمة بهدف تقليل المخاطر المحيطة بها، مثل خطر الحريق وغيره من المخاطر، وكان الخوف من هذه المخاطر يؤدي إلى تكاتف المجتمعات البشرية وتعاونها للحد منها. وتعتبر فكرة التكاتف والتعاون لمواجهة الخطر والعمل على تقليل أضراره الخطوة الأولى في فكرة التأمين، وثبت أن قدماء المصريين هم أول من عرف التأمين، حيث يذكر التاريخ المسجل على جدران المعابد أن قدماء المصريين شكلوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى لإيمانهم بالحياة الآخرة وما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة لمراسم الوفاة مثل بناء المقابر وتحنيط الجثث واستخدام التوابيت، وتتولى الجمعية تغطية هذه المراسم نيابة عن أسرة العضو المتوفى مقابل دفع اشتراك سنوي يدفعه العضو طيلة حياته من تجارته أو محاصيله، وهذا النظام يشبه التأمين على الحياة في شكله الحالي، حيث يغطي نفقات الوفاء عند وفاة العضو المؤمن عليه.³

¹ سامي غفيف حاتم، التأمين الدولي، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1986، ص52

² زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص11

³ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص57

وفي عصور الحضارات القديمة كاليونانيين والبابليين والآشوريين والهندوس ازدهرت التجارة بينهم عن طريق البحر ولكن مخاطر القرصنة وغرق السفن البحرية حالت إلى حد ما دون ازدهار هذا التبادل فظهر ما يسمى بالقرض البحري ليحافظ على استمرار ازدهار التجارة أو الشحن البحري المذكورين، والفكرة التي يقوم عليها القرض البحري هي أن صاحب السفينة يقترض مبلغاً من المال مع السفينة أو الشحنة كضمان من بعض المغامرين الذين يطلق عليهم مقرضو البحر ويتفقون فيما بينهم على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة بسلامة فإن هذا المقرض يحصل بالإضافة إلى قيمة القرض على قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض تحسب على أساس سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق للقروض العادية، أما إذا لم تصل السفينة أو الشحنة بسلامة فإن المقرض يخسر قيمة القرض وفوائده، واستمر القرض البحري على نفس المنوال في العصور الوسطى وانتشر بين كافة الدول الأوروبية حتى نهاية القرن الثالث عشر.¹

ولكن في أوائل القرن الخامس عشر ظهر التأمين البحري بشكل مختلف عن القرض البحري على أيدي الإسبان والبرتغاليين، حتى وصل إلى الشكل الذي هو عليه حالياً مع صدور قانون التأمين البحري في إنجلترا سنة 1601. ثم ظهرت أنواع تأمين أخرى نتيجة لظهور الصناعات الجديدة، وتطور الآلات الميكانيكية، وانتشار وسائل النقل والمواصلات، كالتأمين على النقل البري للمركبات والسيارات بأنواعها المختلفة، والتأمين على النقل الجوي، والتأمين على الآلات الحديثة وما يترتب عليها، والتأمين ضد الحرائق والسرقة، والتأمين الصحي، وغيرها، حتى أصبح التأمين جزء من الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات والدول، وانتشر التأمين في جميع مجالات الحياة، وفي مختلف جوانب النشاط الإنساني.²

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 49-50

² كمال محمود جبر، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 12-13

الفرع الثاني: أنواع التأمين وأهميته في النشاط الاقتصادي

أولاً - عناصر التأمين:

العناصر الأساسية للتأمين هي طرفا العقد والخطر، القسط، المبلغ ووثيقة التأمين:

1- المؤمن له: هو الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) المعرض للخطر والذي يدفع أقساط التأمين ويحصل على

الخدمة الموعودة في حالة وقوع الخطر.

2- المؤمن: هو من يلتزم بدفع التعويض المتوقع المحدد في العقد مقابل قسط التأمين.

3- الخطر: الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين، فإذا زال الخطر بطل عقد التأمين، وللخطر

عدة تعريفات في مجال التأمين، فهو حادث مستقبلي محتمل الوقوع ولا يتوقف على إرادة أي من الطرفين. ففي

القانون المدني الخطر هو كل ما يهدد الشخص من أحداث ضارة كالسرقة أو الحريق أو الإصابة الجسدية.

4- قسط التأمين: هو الثمن المقابل الذي يلتزم المؤمن له بدفعه من أجل تغطية الخطر الذي يتحمله المؤمن على

نفسه وهو تعبير عن الخطر بقيمة مالية، ويقدر هذا المبلغ بناء على عدة دراسات إحصائية.

5- مبلغ التأمين: وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له في حالة وقوع الخطر، وللطرفين حرية تحديده، وهو

مبلغ مرتبط بالقسط الذي يدفعه المؤمن له.

6- وثيقة التأمين: هو العقد الرسمي الذي يحدد حقوق والتزامات كل من شركة التأمين والمؤمن له، ويتضمن تفاصيل

التغطية التأمينية، الشروط والاستثناءات، والمبالغ المستحقة عند تحقق الخطر المؤمن منه.¹

ثانياً - أنواع التأمين:

كلما زادت الأخطار التأمينية ظهرت أنواع جديدة من التأمين، وبالتالي فإن نوع التأمين يعتمد على الخطر

المؤمن ضده، أو حسب الجهة التي تمارس عمليات التأمين.

¹ نجم محمد صبحي، مبادئ التأمين، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص41

1- التأمين الشخصي: يعرف التأمين الشخصي بأنه عقد يلتزم المؤمن بموجبه بدفع مبلغ معين مقابل إيراد إذا حدث

أمر يتعلق بشخص المؤمن له، وله عدة أشكال منها:

- التأمين على الإصابات والحوادث.

- التأمين على المرض.

- التأمين على الحياة.

2- التأمين على الأضرار: يهدف التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تؤثر بشكل مباشر على ممتلكات

المؤمن له، وهو يخضع في جميع أنواعه لمبدأ التعويض وينقسم بدوره إلى قسمين:

1-2 التأمين على الأشياء: يهدف إلى حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيب ممتلكاته أو ممتلكاتها

نتيجة وقوع أخطار متعددة، ويشمل هذا التأمين:

- التأمين على الحريق.

- التأمين على السرقة.

- التأمين على أضرار المياه كالفيضانات.

2-2 تأمين المسؤولية: ويهدف إلى تغطية الخسائر المادية الناتجة عن مسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي تلحق

بالغير والتي يكون مسؤولاً عنها قانوناً، ويهدف تأمين المسؤولية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي

يمنحه المؤمن، حيث يستطيع المؤمن له استرداد رأس ماله دون أن يتحمل الخسائر التي حدثت بسبب مسؤوليته وفي

نفس الوقت تعويض المتضرر عن كافة الخسائر التي تكبدها.

3- تأمين القروض الموجهة للتصدير: هو وسيلة لحماية المؤمن له مقابل دفع قسط الضمان في حالة عدم السداد أو

عدم تحصيل حقوقه من قبل العملاء المعروفين مسبقاً والذين هم في حالة إفلاس من السداد أو نتيجة لمجموعة من

العمليات المتعلقة بالتصدير، وبالتالي ضمان عدة مخاطر مثل خطر عدم التحويل وخطر الصرف والمخاطر السياسية والكوارث... إلخ.¹

ثالثاً- أهمية التأمين في النشاط الاقتصادي:

التأمين له دور محوري في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي للأفراد والشركات. تتجلى أهميته في عدة جوانب، منها:

1. **حماية الأصول والاستثمارات:** يساعد التأمين في تقليل المخاطر المالية التي قد تواجهها الشركات والأفراد نتيجة الحوادث، الكوارث الطبيعية، أو الخسائر غير المتوقعة.
2. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي:** من خلال تعويض المتضررين، يساهم التأمين في الحفاظ على استمرارية الأنشطة الاقتصادية ومنع الاهتبارات المالية.
3. **تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال:** عندما يكون لدى المستثمرين والشركات تأمين يحميهم من المخاطر المحتملة، يكونون أكثر استعداداً لاستثمار رؤوس أموالهم في مشاريع جديدة.
4. **خلق فرص العمل:** يوفر قطاع التأمين وظائف في مجالات متعددة، مثل إدارة المخاطر، الاكتتاب، خدمة العملاء، والاستشارات المالية.
5. **تقليل الأعباء على الحكومات:** عند وقوع الكوارث، تقلل شركات التأمين من الضغط على الحكومات التي قد تضطر إلى تعويض المتضررين من الميزانية العامة.²

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص10

² أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، ماجستير، الجزائر، 2001، ص38-39

الفرع الثالث: مبادئ وخصائص عقد التأمين

أولاً - مبادئ التأمين:

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ، من أهمها:

- **مبدأ حسن النية:** يلتزم المتعاقدان بتقديم كافة البيانات التي يقوم عليها عقد التأمين، فيكون الإقرار من المؤمن له بكل ما لديه من معلومات وإيضاحات تتعلق بعملية التأمين، في حين يجب على المؤمن أن يبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات، لذا فإن حسن النية المتبادل بين الطرفين هو جوهر عملية التأمين، والإخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة إنهاء العقد.
- **مبدأ المصلحة التأمينية:** يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له والمؤمن باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح وقابل للتضرر، وهذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين أطراف العقد.
- **مبدأ التعويض:** ويقتضي هذا الأخير أن يفي المؤمن بالتزاماته تجاه المؤمن له في حالة وقوع خطر مؤمن عليه، ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض.
- **مبدأ المشاركة:** وبموجب هذا المبدأ يرم المؤمن له عقد أو عقود تأمين تتعلق بموضوع تأمين واحد ولنفس المدة مع عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند وقوع الخطر المؤمن عليه في دفع التعويض المستحق للمؤمن له حسب نسبة تأمينه أو ما يعادل القسط المتحصل عليه.¹

¹ حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 6

ثانياً - خصائص التأمين:

يتميز عقد التأمين بعدة خصائص منها:

- **عقد التأمين عقد رضائي:** أي أنه لا ينعقد إلا بتوافق إرادتي طرفي العقد، ويشترط إثباته كتابياً على وثيقة التأمين وتوقيع الطرفين.
- **عقد التأمين عقد ملزم للطرفين:** في هذا العقد يلتزم الطرفان بصفة الدائن والمدين في نفس الوقت، حيث يلتزم المؤمن له بدفع الأقساط بينما يلتزم المؤمن بتعويض الخسارة، فيتحقق الالتزام الأول بينما يعلق الالتزام الثاني.
- **عقد التأمين عقد معاوضة:** نقصد به صفة التعويض التي يتميز بها عقد التأمين، حيث يدفع المؤمن له القسط مقابل تعويضه على الخطر في حال وقوعه ويتلقى المؤمن الأقساط تعويضاً لحمايته في حال وقوع الخطر.
- **عقد التأمين عقد إذعان:** في عقد التأمين تكون شركة التأمين هي التي تُملي شروطها وليس على المؤمن له سوى الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية.
- **عقد التأمين عقد قانوني:** يعني أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص وأحكام قانونية يعمل بها في حالات النزاعات أو الخلافات.¹

المطلب الثاني: مدخل إلى شركات التأمين

سيتم في هذا المطلب تناول أهم المفاهيم المتعلقة بشركات التأمين، مع تسليط الضوء على خصائصها وأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى وظائفها ودورها في الاقتصاد. كما سيتم التطرق إلى واقع شركات التأمين في الجزائر، ومكانتها ضمن السوق المحلية.

¹ أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص42

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين وخصائصها

أولاً- تعريف شركات التأمين:

يمكن تعريف شركات التأمين على أنها أحد أهم الشركات الادخارية ذات الطابع المزدوج، إذ تُقدم خدمات تأمينية مقابل تحصيل أقساط من عدد كبير من الأفراد، هؤلاء الأفراد قد يواجهون مخاطر محددة، حيث تعمل هذه الشركات على تحديد قيم التعويضات المستحقة التي يتم دفعها للمؤمن لهم أو للمستفيدين، وفي الوقت ذاته، تمارس شركات التأمين أنشطة مالية كالاستثمار، حيث تستثمر الأموال المتحصل عليها من المؤمن لهم في عدة مجالات مختلفة، مما يمكنها من توزيع التعويضات عليهم عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها.¹

ثانياً- خصائص شركات التأمين:

- تقوم شركات التأمين على مجموعة من الخصائص أبرزها:
- ❖ تعجز شركات التأمين عن تحديد نتيجة دورتها المحاسبية بشكل دقيق، بسبب تجاوز بعض العقود التأمينية للسنة المحاسبية، مما قد يكون له تأثير على مركزها المالي.
- ❖ انعكاس دورة الإنتاج هو الأمر الذي لا يسمح لشركات التأمين بمعرفة مداخيلها بدقة إلا مستقبلاً.
- ❖ يتم تحديد أسعار منتجات شركات التأمين بالاعتماد على خبراء في مجالات مختلفة كالرياضيات والإحصاء، خلافاً لمنتجات المؤسسات الأخرى التي تتأثر بقانون العرض والطلب.
- ❖ على عكس الشركات الأخرى التي تعتمد على الاقتراض في تكوين رأسمالها، تعتمد شركات التأمين على مساهمات الشركاء أو المساهمين في تشكيل رأسمالها.
- ❖ يُعدُّ منتج التأمين خدمة آجلة، مما يستلزم أساليب خاصة في تنظيم وإدارة شركات التأمين، لا سيما في مجالات التسويق، الدعاية، والإعلان، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ وتقييم النظام المحاسبي.

¹ نزال فارس العريبد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 19

❖ تعمل معظم شركات التأمين في فروع تأمينية متنوعة، مثل التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات، ويلزمها القانون بإعداد قوائم مالية لكل فرع من فروعها.¹

الفرع الثاني: وظائف شركات التأمين

تتعدد وظائف شركات التأمين لتشمل تسعير المنتجات التأمينية، والاكتتاب، الإنتاج، تسوية المطالبات، كذلك وظيفة إعادة التأمين بالإضافة إلى وظيفة الاستثمار:

1- وظيفة التسعير: التسعير في التأمين يتمثل في تحديد القسط المناسب الذي يدفعه المؤمن له مقابل الحماية من خطر معين. تعتمد هذه العملية على تقييم احتمال تحقق الخطر، ومبلغ التعويض المستحق، والظروف المحيطة بالمؤمن عليه. يقوم بتحديد الأسعار خبير في الرياضيات والإحصاء، يجمع البيانات والإحصاءات اللازمة من مصادر رسمية لتقدير الأسعار بدقة. يجب أن يكون السعر تنافسيًا، كافيًا لتغطية المخاطر، ويحقق هامش ربح للشركة.

2- وظيفة الاكتتاب: الاكتتاب هو عملية اختيار وتصنيف طلبات التأمين وفقًا لسياسة شركة التأمين، بهدف تكوين محفظة وثائق تحقق أرباحًا. تقوم الشركة بقبول الطلبات ذات الجدوى المالية ورفض غيرها، وفقًا لسياسة يحددها مجلس الإدارة. قد تركز هذه السياسة على تحقيق ربح منخفض من عدد كبير من الوثائق أو ربح مرتفع من عدد أقل. كما تحدد المؤسسة في دليلها أنواع التأمينات التي تغطيها، وكذلك المخاطر المقبولة، والمناطق الجغرافية التي تعمل بها.

3- وظيفة الإنتاج: في مجال التأمين، يشير الإنتاج إلى المبيعات والأنشطة التسويقية التي تقوم بها الشركات، حيث يُطلق على الوكلاء الذين يبيعون التأمين اسم "المنتجين". وتشمل هذه الأنشطة وضع خطط إنتاج قصيرة وطويلة المدى، وإجراء الأبحاث التسويقية، وتطوير برامج تأمينية تلبي احتياجات العملاء، إلى جانب استراتيجيات التسويق والإعلان عن المنتجات الجديدة عبر مختلف وسائل الإعلام.

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة المنشآت المالية محاسبة شركات التأمين، مجموعة النيل العربية طباعة ونشر وتوزيع، مصر، 2002، ص 13

4- وظيفة تسوية المطالبات: تسوية المطالبات تعني دفع مبلغ التأمين أو التعويض المستحق للمؤمن له عند وقوع

الخطر المؤمن ضده. حيث تتولى دائرة متخصصة في شركات التأمين دراسة المطالبات وتحديد التعويض المناسب،

ويُعرف المسؤول عن هذه العملية بـ "مسوي الخسائر".

5- وظيفة إعادة التأمين: إعادة التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين المباشرة وشركة إعادة التأمين، حيث تتعهد

الأخيرة بتحمل جزء من تعويضات الشركة المباشرة مقابل حصولها على جزء من الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن له،

ويُعرف هذا الجزء بقسط إعادة التأمين. حيث تجدر الإشارة إلى أن المؤمن له لا يكون طرفاً في عقد إعادة التأمين.

6- وظيفة الاستثمار: تعد وظيفة الاستثمار من المهام الأساسية لشركات التأمين، حيث يؤدي دفع أقساط التأمين

مسبقاً إلى تراكم مبالغ كبيرة قابلة للاستثمار. ويجب التمييز بين استثمارات شركات تأمين الحياة وشركات تأمين

الممتلكات والمسؤولية. فبفضل الطابع طويل الأجل لوثائق تأمين الحياة، تتمكن هذه الشركات من استثمار الأقساط

لفتترات طويلة، مما يعزز أرباحها. أما تأمين الممتلكات والمسؤولية، فتتسم وثائقه بقصر الأجل، حيث لا تتجاوز مدة

معظمها عامًا واحدًا، وتسوى المطالبات بسرعة، مما يدفع الشركات إلى الاستثمار في أصول قصيرة الأجل

لحفاظ على السيولة.¹

الفرع الثالث: أنواع شركات التأمين في الجزائر

أولاً- شركات التأمين على الأضرار:

تتمثل في:

1- الشركة الجزائرية للتأمين SAA: تم انشاؤها بعد الاستقلال في ديسمبر 1963، حيث كانت شركة مختلطة؛

أي بشراكة جزائرية-مصرية، متخصصة في التأمين على الأضرار.

¹ مهداوي حنان، محاضرات في مقياس قانون التأمين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، سطيف، الجزائر، 2020-2021، ص 17-21

- 2- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR**: تعتبر من أهم شركات التأمين، حيث تستحوذ على نسبة 27% من سوق التأمينات الجزائري، فهي أول شركة جزائرية تم انشاؤها في 8 جوان 1963، متخصصة في خطر الحريق والأخطار الملحقه.
- 3- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل **CAAT**: تعتبر مؤسسة عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال المالي، اختصاصها يتمثل في عمليات التأمين البحري، التأمين الجوي والتأمين البري.
- 4- شركة تأمين المحروقات **CASH**: تختص في عمليات تأمين المحروقات، بالإضافة إلى فروع التأمين الأخرى، وهي شركة ذات أسهم.
- 5- العامة للتأمينات المتوسطة **GAM**: أنشأت في عام 2001، متخصصة في مختلف فروع التأمين.
- 6- ترست الجزائر **TRUST ALGERIA**: وهي شركة للتأمين وإعادة التأمين، حيث تعتبر شركة مختلطة أي بشراكة جزائرية، بحرينية، قطرية.
- 7- شركة **ALLIANCE ASSURANCES**: هي شركة تأمين جزائرية خاصة تمت الموافقة عليها في جويلية 2005 وتقوم بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- 8- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين **CIAR**: أنشأت سنة 1998 لكنها باشرت نشاطها فعليا في عام 1999، برأس مال قدره 410 مليون دينار جزائري.
- 9- أكسا للتأمينات الجزائر دوماج **AXA Assurances Algérie Dommage**: تُعد فرعاً لمجموعة أكسا العالمية، وتُقدّم خدمات التأمين على الأضرار. تأسست في 3 أكتوبر 2011، برأس مال قدره 3.15 مليار دينار جزائري، وتُقدّم مجموعة متنوعة من منتجات التأمين، بما في ذلك التأمين على السيارات والتأمين على المنازل.

ثانيا- شركات التأمين على الأشخاص:

1- شركة **Macir Vie**: هي أول شركة خاصة متخصصة في التأمين الشخصي في الجزائر، تأسست في 11

أغسطس 2011، بعد فصل التأمين الشخصي والتأمين على الممتلكات.

2- تالا للتأمينات **TALA Assurances**: المعروفة أيضًا باسم تأمين الحياة الجزائر (Taamine Life

Algérie)، هي شركة جزائرية متخصصة في تأمينات الأشخاص، تأسست في 09 مارس 2011.

3- شركة **CAARAMA Assurance**: هي شركة مساهمة تم إنشاؤها في جويلية 2011، ويبلغ رأسمالها

1,000,000,000 دج. في البداية كانت شركة تابعة بنسبة 100% لشركة CAAR أما مساهمها حاليا

فيشملون البنك الشعبي الجزائري (CPA) بنسبة 15% من رأسماله. هذه شركة متخصصة في التأمين الشخصي،

بموجب القانون رقم 04-06، الذي أنشأ الفصل بين التأمين ضد الأضرار وأنشطة التأمين الشخصي.

4- شركة كارديف الجزائر (**Cardif El Djazair**): هي شركة تأمين خاصة متخصصة في التأمينات

الشخصية. تأسست في 11 أكتوبر 2006 كجزء من مجموعة (BNP Paribas Cardif)، التي تتمتع بحضور

عالمي في مجال التأمين عبر 30 دولة في أوروبا، آسيا، وأمريكا اللاتينية.

5- شركة أكسا للتأمينات الحياة (**AXA Assurances Algérie Vie**): هي فرع تابع

لمجموعة أكسا العالمية، متخصصة في تقديم خدمات التأمين على الأشخاص في الجزائر. بدأت الشركة نشاطها

التجاري في نوفمبر 2011، بالتعاون مع شركاء محليين مثل بنك الجزائر الخارجي (BEA) وصندوق الاستثمار

الوطني (FNI)، مما يعكس التزامها بالاستثمار طويل الأجل في السوق الجزائرية.

6- شركة **Le Mutualiste**: هي إحدى الشركات التابعة لـ CNMA، وهي شركة تأمين متبادل متخصصة

في منتجات التأمين الشخصي. تمت الموافقة على الشركة بصندوق تأسيسي قدره 800 مليون دينار جزائري في عام

2012 من قبل وزير المالية. تهدف Le Mutualiste إلى دعم أعضائها في حياتهم المهنية والخاصة من خلال حمايتهم وعائلاتهم من عواقب مخاطر الحياة بعد وقوع حادث أو مرض.

ثالثا-الشركات المتخصصة:

1-الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR: تم انشاؤها في 01 أكتوبر 1973، ترجع ملكيتها بصفة كلية إلى القطاع العام، وكان يركز دورها في اعادة التأمين.

2-شركة ضمان القروض العقارية SGSI: تم تأسيسها عام 1997 برأسمال قدره 1 مليار دينار جزائري، متخصصة في تقديم ضمانات للقروض العقارية.

3-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX: قُدِّر رأسمالها بمبلغ 450 مليون دينار جزائري، تختص في ضمان العمليات الموجهة للتصدير.

رابعا- الشركات التعاضدية (التعاونية):

1-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA: تم تأسيس هذا الصندوق عام 1966، وهو متخصص في تأمين الأخطار الفلاحية.

2-التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC: باشرت نشاطها التأميني في 01 جانفي 1965، برأسمال قدره 100 مليون دينار جزائري، تختص في عمليات تأمين السيارات.

3-شركة EL DJAZAIR TAKAFUL: ALGERIAN GENERAL

TAKAFUL: أول شركة مساهمة عامة متخصصة في التأمين التكافلي العام (تأمين الممتلكات والحوادث). تمت الموافقة عليها من قبل وزارة المالية في ماي 2022، وتعتبر المنتجات التي تسوقها الجزائر تكافل معتمدة وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية من قبل المجلس الإسلامي الأعلى. ويقدر رأس مال شركة الجزائر تكافل بمبلغ 2 مليار دج.

4-شركة El-Djazair El-Moutahida: هي أول شركة تأمين تكافلي للأفراد وتعمل وفقا لمبادئ

التأمين الإسلامي "التكافل". تم إنشاؤها في عام 2022، وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات لكل من الأفراد والمهنيين¹.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي عنصرا أساسيا في قياس نجاح المؤسسة ونموها، إذ يساعد في فهم وضعها الفعلي وتحديد كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مدخل إلى تقييم الأداء المالي

نظرا لأهمية تقييم الأداء المالي، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عدة تعريفات أساسية حول تقييم الأداء المالي مع ذكر مراحله، بالإضافة إلى التطرق لأهمية وأهداف هذه العملية.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يُعرف تقييم الأداء المالي بأنه عملية قياس النتائج المحققة أو المتوقعة في ضوء معايير محددة مسبقاً من أجل تحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لتحديد مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

تقييم الأداء المالي هو عملية تحليل وقياس الأداء المالي الفعلي أو المحقق ومقارنته مع العمل المسطر، وذلك من خلال استخدام مؤشرات ونسب مالية، بهدف التعرف على مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها.³

¹ <https://cna.dz/acteurs/societes-dassurance>

² عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2006، ص41

³ نصر حمود فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص38

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أولاً - أهمية تقييم الأداء المالي:

تعدّ عملية تقييم الأداء المالي في الشركة ذات أهمية كبيرة، إذ تؤثر على مختلف الجوانب والمستويات، ويمكن إبراز أهميتها فيما يلي:

- يوضح تقييم الأداء المالي مدى كفاءة توزيع الموارد المتاحة واستخدامها بشكل فعال.
- يساعد تقييم الأداء المالي في تحقيق الأهداف المحددة ضمن الخطط الموضوعة.
- يساهم تقييم الأداء المالي في خلق جو من التنافس بين الأقسام المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام.
- يقدم تقييم الأداء صورة واضحة عن أداء الشركة في مختلف الإدارات والمستويات الإدارية، مما يساعد في معرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها. كما يوضح دور الشركة في الاقتصاد الوطني ويساعد في اتخاذ قرارات لتحسين أدائها.
- يبرز تقييم الأداء مدى مساهمة الشركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أعلى عوائد بأقل التكاليف، والحد من الهدر في الوقت، والجهد، والمال، مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.¹

ثانياً - أهداف تقييم الأداء المالي:

- تتمثل الأهداف الرئيسية لعملية تقييم الأداء المالي في الشركة فيما يلي:
- متابعة تنفيذ الأهداف المحددة للشركة، الأمر الذي يستلزم مراقبة مدى تحقيقها وفقاً للخطة المرسومة مسبقاً.
 - قياس مدى نجاح الشركة، بالإضافة إلى توفير المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى داخل الشركة.
 - الكشف عن نقاط الضعف والخلل في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها مع تحديد أسبابها، وذلك بهدف وضع الحلول المناسبة لتصحيحها وتجنب تكرار الأخطاء مستقبلاً.

¹ إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين، 2012، ص 25

- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية حول نتائج تقييم الأداء المالي في الشركة للجهات الرقابية، مما يسهل عملها ويمكنها من المتابعة المستمرة لضمان تحقيق الأداء الأفضل والأنسب.

- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة، تساهم في وضع السياسات المستقبلية وإجراء الدراسات والبحوث التي تعمل على تحسين الأهداف ورفع كفاءة الأداء.¹

الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي:

تتألف عملية تقييم الأداء المالي من خمس مراحل مترابطة، وهذه المراحل هي كما يلي:

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تعتبر المعلومات عنصراً أساسياً في عملية التسيير بمختلف مستوياته، إذ لا يمكن تنفيذ التخطيط أو اتخاذ القرارات أو ممارسة الرقابة دون توفر معلومات دقيقة. ومع ذلك، فإن مجرد الحصول على المعلومات لا يكفي، بل يجب أن تكون ذات جودة عالية ومتاحة في الوقت المناسب. حيث تلعب المعلومات دوراً مهماً في تقييم الأداء، كما أنها تُعد وسيلة فعالة لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية على المدى الطويل.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: يتم في هذه المرحلة التحقق من دقة وصلاحيّة البيانات بناءً على معايير محددة ومؤشرات مالية معتمدة. ولضمان موثوقية هذه المعلومات، يمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الإحصائية المعروفة التي تساعد في التأكد من مدى دقة وموثوقية البيانات المستخدمة.

3- تنفيذ عملية التقييم: يتم التقييم بالاعتماد على المعايير والنسب المناسبة لطبيعة نشاط المؤسسة، بحيث يشمل جميع الفروع والأقسام لضمان تحليل شامل لأداء المؤسسة. الهدف من هذه العملية هو الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات المستقبلية.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص56

4- اتخاذ القرار المناسب بناءً على نتائج التقييم: يتمثل هذا القرار في التأكد من أن نشاط الوحدة المنفذ كان

متوافقاً مع الأهداف المخططة، وأن جميع الانحرافات التي طرأت خلال التنفيذ قد تم تحديدها بدقة، مع الوقوف على أسبابها ومعالجتها بالحلول المناسبة. كما يتم وضع خطط تهدف إلى تطوير أداء الوحدة وتحسين مسارها في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية: يُركز هذا الجانب على معالجة الانحرافات التي

حدثت في الخطة الإنتاجية، إلى جانب تعزيز نظام الحوافز بنتائج التقييم. كما يشمل تزويد الإدارات المسؤولة عن التخطيط والجهات المختصة بالمتابعة بالمعلومات والبيانات الناتجة عن عملية التقييم، وذلك للاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية وتحسين فعالية المتابعة والرقابة.¹

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

في هذا المطلب سنتطرق إلى المؤشرات والنسب المالية التي يُعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تُعد النسب المالية من الأدوات المهمة التي تساهم في تحليل البيانات المالية للشركات، حيث توفر مؤشرات كمية تساعد في فهم الاتجاهات المالية واتخاذ القرارات المناسبة. يعتمد استخدامها على استخراج العلاقات بين البنود المختلفة في القوائم المالية، مما يتيح إمكانية مقارنة الأداء عبر الفترات الزمنية أو مع الشركات الأخرى في نفس القطاع. وتتنوع هذه النسب المالية لتشمل ما يلي:

أولاً- نسب السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقاقها،

يعني أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستعمل النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل، هناك عدة أنواع من

نسب السيولة نذكر منها:

¹ أكرم قدور، سهام سلطاني، دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اختصاص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2018-2019، ص 70.

أ- نسبة السيولة العامة: حيث تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل، وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل}}{\text{الخصوم قصيرة الأجل}}$$

ب- نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة على المدى القصير، ويكون ذلك عن طريق أبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{(الأصول ق أ - المخزونات)}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

ج- نسبة السيولة الفورية: توضح هذه النسبة قدرة الشركة على الدفع الفوري من موجوداتها على سداد ديونها، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{نسبة النقدية/القروض قصيرة الأجل}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

ثانيا- نسب المردودية: تعبر نسبة المردودية عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فهي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح بمعرفة مدى كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها. ونذكر من أنواعها ما يلي:

أ- نسبة المردودية المالية: تحدد هذه النسبة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة أو رفع حجم الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ب- نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

¹ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 05-06/05/2013، ص 07-08

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/الأصل الاقتصادي

ثالثاً- نسب النشاط: تقيس هذه النسبة مدى نجاح الشركة في إدارة أصولها، وتقيس كذلك مدى كفاءتها في

استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم

ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، ومن بين النسب المهمة ما يلي:¹

أ- معدل دوران إجمالي الأصول: يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول، ويحسب بالعلاقة التالية:²

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/مجموع الأصول

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: تقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق إيرادات للمشروع³،

ويحسب بالعلاقة الآتية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/الأصول الثابتة

ج- معدل دوران الأصول المتداولة: ويعتبر مؤشراً لمدى كفاءة إدارة الشركة لهذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات

منه⁴، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات/الأصول المتداولة

رابعاً- نسب التمويل والاستقلالية المالية:

أ- نسب التمويل: تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر

المتعددة للتمويل سواء داخلية أو خارجية، ومن أهم هذه النسب نجد:

¹ عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسير، عمان، الأردن، 2007، ص 217

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 63

³ صلاح الدين حسين السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 265

⁴ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 267

أ- 1- نسبة التمويل الدائم: تعبر النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للشركة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة/الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الدائمة/الأصول الثابتة}}$$

أ- 2- نسبة التمويل الذاتي (الخاص): تعبر النسبة على مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، وتحسب كالاتي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة/الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة/الأصول الثابتة}}$$

ب- نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية الشركة عن دائئها، وتحسب بالعلاقة الآتية:¹

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة/مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة/مجموع الديون}}$$

خامسا- نسب الملاءة المالية:

تعني الملاءة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد الاستحقاق، وتكتسب أهمية خاصة في قطاع التأمين، حيث إن السلعة المتداولة فيه غير ملموسة وغير منظورة، فهي عبارة عن وعد كتابي بتحقيق أمر معين في المستقبل خلال فترة زمنية محددة، ولكن قد يتحقق هذا الوعد أو لا يتحقق. لذلك، من الضروري التأكد من مدى توفر الملاءة المالية لشركة التأمين عند إبرام العقود، وكذلك ضمان استمرارها في المستقبل.² تتمثل نسب الملاءة المالية فيما يلي:

¹ عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2013، ص 23-24

² بوسحاقي منال، سيفي رتام، مكانة إدارة المخاطر في شركات التأمين في توجيه القرارات المالية، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، اقتصاد التأمينات، جامعة بومرداس، 2022، ص 48

الجدول رقم 01: نسب الملاءة المالية لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / اجمالي التعويضات	- تعتبر كهامش ربح للمؤمن له في حالة ما إذا كانت النسبة مرتفعة، أما إذا كانت النسبة منخفضة فإنها تشير إلى حالة عسر مالي أو إفلاس.
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأموال المالية المستثمرة	- تقيس هذه النسبة هامش الأعمال في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.
علاقة رأس المال الحر بالاستثمار	رأس المال الحر / اجمالي الاستثمار	- تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر في مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	- تعبر عن مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة لأصولها الثابتة.
التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	- تبين مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث للمؤمن لهم.
هامش الملاءة المحقق الواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه	- يجب أن تكون النسبة أكبر من 100%.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: المؤشرات الكلاسيكية والحديثة لتقييم الأداء المالي

أولاً- المؤشرات الكلاسيكية لتقييم الأداء المالي:

1- معدل العائد على الأصول (ROA): تبين لنا هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة،

يعني ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية والأصول الجارية من النتيجة الإجمالية، وتحسب كما

يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة الصافية/مجموع الأصول}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): تشير هذه النسبة إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل

ملاك الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك من أجل ضمان

عائد مرضي لهم، وتحسب كالآتي:¹

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{النتيجة الصافية/حقوق الملكية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثانياً- المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي:

1- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): يهدف هذا المؤشر لقياس أداء المؤسسات بشكل أدق مقارنة بالمعايير

التقليدية، حيث يأخذ في الاعتبار مصالح المساهمين ولا يتجاهل تكلفة رأس المال، فهو لا يركز فقط على تغطية هذه

التكلفة بل يسعى لتحقيق عوائد تفوقها، مما يعني تحقيق ربح اقتصادي حقيقي، وبالتالي فإن المنشأة التي تحقق عوائد

تفوق تكلفة رأس المال تحقق قيمة اقتصادية للمساهمين، وتحسب ب:²

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة} - \text{تكلفة رأس}$$

$$\text{المال} \times \text{رأس المال المستثمر}$$

¹ شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة المؤشرات التقليدية والحديثة في تفسير الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة من 2000 – 2013، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1 / 2015، ص 243

² طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 110

2- القيمة السوقية المضافة (MVA): هي مقياس يستخدم لتحديد مقدار القيمة التي أضافتها الشركة مقارنة

برأس المال المستثمر من قبل مساهميها ودائتيها، حيث تعكس القيمة السوقية المضافة الفرق بين إجمالي القيمة السوقية

للشركة، وبين إجمالي رأس المال الذي تم استثماره في الشركة منذ إنشائها، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{القيمة السوقية المضافة (MVA)} = \text{القيمة السوقية للشركة} - \text{رأس المال المستثمر}$$

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل الملائة 1 والملائة 2

يشكل قياس وتحليل الملائة المالية لشركات التأمين أولوية لدى الهيئات الرقابية وإدارات الشركات، نظرًا لأن

أموالها ترتبط بشكل رئيسي بحاملي وثائق التأمين، ويهدف هذا القياس إلى ضمان استقرار الشركات وتعزيز ثقة المؤمن

لهم لذا، تبنت العديد من الدول أنظمة تضمن الحفاظ على الملائة المالية وتحسين الأداء المالي، ومن أبرز هذه الأنظمة

"الملائة 2"، الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي عام 2009 لمعالجة أوجه القصور في "الملائة 1" وتعزيز الإشراف على

الشركات بطريقة أكثر دقة وشمولية.

المطلب الأول: نظام الملائة 1 (La solvabilité 1)

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم نظام الملائة 1 مع ذكر الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا المعيار،

بالإضافة إلى أسباب ودوافع الانتقال من الملائة 1 إلى الملائة 2 مستعينين بنقاط ضعف النظام القديم.

الفرع الأول: مفهوم نظام الملائة 1:

تعتبر الملائة 1 عن مجموعة من التوجيهات والقواعد التي تم إصدارها من طرف الاتحاد الأوروبي عام 2002،

والتي تهدف إلى وضع حاجز لامتصاص المخاطر محتملة الحدوث في شركات التأمين الأوروبية إلا أن هذه التوجيهات

تضمنت العديد من نقاط الضعف ولم تستطع مواكبة التغيرات التي تحصل في القطاع.

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء - دراسة حالة شركة الاسمنت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 - 2011، ص 103

ظهرت متطلبات نظام الملاءة 1 لأول مرة في دول الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال التوجيهات الأولى للتأمين على الممتلكات لسنة 1973، وللحياة سنة 1979، والتي تنص على توفير رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر غير المتوقعة، وكذا التوجيهات التي تأسست من خلالها السوق الموحدة للتأمين سنة 1990، وهو ما أعطى الإتحاد واحدة من أسواق التأمين الأكثر تنافسية في العالم.

وقد تبني الإتحاد الأوروبي متطلبات هذا النظام بصفة رسمية سنة 2002، والذي يعبر عن مجموع القواعد التي تحكم ملاءة شركات التأمين الأوروبية، حيث تم من خلالها تحديد الحد الأدنى لمستوى هامش الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الحرية للدول الأعضاء في فرض قوانين أكثر صرامة لتطبيقها على هذه الشركات، مما يسمح بمتابعة وتحديد حالات المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي توفير حماية أفضل لحملة الوثائق.¹

الفرع الثاني: أهداف نظام الملاءة 1:

يهدف معيار الملاءة 1 إلى تحقيق ما يلي:

- متطلبات كمية بشكل شبه كلي.
- مستويات الحذر للمؤونات متغيرة بين الدول والمؤسسات.
- لا توجد علاقة بين الأصول / الخصوم (عدم تطبيق مبدأ المواءمة).
- عدم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الشاملة والتميزة.
- تطبيقات متغيرة للرقابة.²

¹ إزيان سارة، دور القواعد الاحتيازية في حماية شركات التأمين من الأزمات، أطروحة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، 2018، ص 179

² KPMG, Solvabilité 1 : vers une approche globale et cohérence de la solvabilité, document de travail, 2006 p3

الفرع الثالث: أسباب الانتقال من الملاءة 1 إلى الملاءة 2:

إن الانتقال من نظام الملاءة 1 إلى نظام الملاءة 2 لم يكن مجرد تحديث عادي، بل كان تحولاً كبيراً في الطريقة التي يتم بها تقييم المخاطر المالية لشركات التأمين وإدارتها، حيث كان هذا الانتقال ضرورياً بسبب عدة نقاط ضعف في النظام القديم، أهمها:

- 1- عدم الدقة في قياس المخاطر، حيث اعتمد النظام القديم على نسب ثابتة من الأقساط أو الاحتياطات الفنية، دون النظر إلى درجة المخاطر الفعلية التي تتعرض لها كل شركة.
- 2- عدم المرونة في التعامل مع المخاطر الحديثة مثل مخاطر السوق والائتمان والتشغيل.
- 3- ضعف الإشراف والحوكمة، مما أدى إلى تفاوت في تطبيق القوانين عبر الدول.
- 4- عدم توحيد معايير تطبيق نظام الملاءة 1 بين دول الاتحاد الأوروبي، مما أثر على المنافسة العادلة.
- 5- ضعف حماية حملة الوثائق بسبب عدم وجود متطلبات رأسمالية كافية لضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.

6- عدم التمييز بين شركات التأمين ومعيدي التأمين.¹

المطلب الثاني: نظام الملاءة 2 (La solvabilité 2)

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف لمعيار الملاءة 2 مع ذكر الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المعيار، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين نظام الملاءة 1 ونظام الملاءة 2 من أجل تبيان الاختلافات الجوهرية بينهما.

الفرع الأول: تعريف نظام الملاءة 2:

بعد اكتشاف نقاط الضعف لنظام الملاءة 1 إضطر الاتحاد الأوروبي للتفكير في إجراء إصلاحات في قواعد هذا النظام القديم، حيث تم اقتراح نظام جديد سمي بالملاءة 2 في 2007، قياساً على اتفاقية بازل 2 الخاصة بقطاع

¹ Lilia Allag, "Modélisation et allocation stratégique d'actifs dans le cadre du référentiel de solvabilité 2", (Mémoire ISFA, 2008), 58

البنوك، وقد تم المصادقة عليه في نوفمبر من عام 2009 من طرف البرلمان الأوروبي، ولكن لم يتم العمل به إلا في بداية سنة 2016.

يمكننا تعريف نظام الملاءة 2 على أنه مجموعة من التوجيهات الصادرة من طرف الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى ضمان تمكن شركات التأمين من فهم وضعيتها ملاءتها المالية، ومدى كفاية رأس المال لضمان استمرار أعمالها بكفاءة وتنفيذها بالشكل الملائم.¹

الفرع الثاني: أهداف نظام الملاءة 2:

يهدف نظام الملاءة 2 إلى:

- 1- وضع قواعد تقييم أفضل لملاءة شركات التأمين من أجل الحد من إفلاسها وبالتالي ضمان حماية حقوق حملة وثائق التأمين وجميع الأطراف ذات الصلة.
- 2- التقليل من وقوع شركات التأمين في الإفلاس، وذلك من خلال التقييم الجيد للملاءة المالية.
- 3- التحسين من نوعية المنتجات التأمينية التي يتم تقديمها إلى حملة الوثائق، وكذلك حمايتهم بتعزيز ملاءة شركات التأمين.
- 4- تزويد الهيئات الرقابية والإشرافية بالمعلومات الكافية بكل شفافية لتسهيل عملية الرقابة على شركات التأمين.
- 5- تعزيز التكامل بين أسواق التأمين الأوروبية، وتحسين شروط المنافسة بين شركات التأمين محليا، فضلا عن تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.
- 6- ضمان تنفيذ متوازن بين دول الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون بين مختلف أنظمة رقابة الملاءة في الدول الأخرى.²

¹ كفية شنافي، أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016، ص 46

² حبار عبد الرزاق، عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين - مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، 2012، ص 10

الفرع الثالث: مقارنة نظام الملاءة 1 مع نظام الملاءة 2:

تهدف هذه المقارنة إلى إبراز الفروقات الجوهرية بين النظامين من حيث منهجية التقييم، ونوعية المعلومات المستخدمة، والفترة الزمنية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الركائز التي يقوم عليها كل منهما.

الجدول رقم 02: مقارنة نظام الملاءة 1 مع نظام الملاءة 2

معيار المقارنة	نظام الملاءة 1	نظام الملاءة 2
تقييم الأصول والخصوم	التقييم على أساس القيمة المحاسبية	التقييم على أساس القيمة السوقية
تقييم المؤونات التقنية	مؤونات تقنية مسجلة بالقيمة المحاسبية في جانب الخصوم، وتخضع لقواعد حساب غير مرنة بالنسبة للمخاطر أو الاختلاف بين شركات التأمين.	في حالة توفر القيمة السوقية هو السعر السوقي، وفي حالة عدم توفره تقيم عن طريق الجمع بين أفضل تقدير مع هامش الخطر.
هامش الملاءة	يتكون من عنصر واحد هو هامش الملاءة الإلزامي، ويحسب في تأمينات الأضرار على أساس إما الأقساط أو الكوارث، أما في تأمينات الحياة فيحسب بجمع 4% من المؤونات الرياضية و 3% من رؤوس الأموال تحت الخطر.	رأس المال الضروري للملاءة (SCR) يتم حسابه إما بالصيغة القياسية أو النموذج الداخلي مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
الاستثمار	مجالات الاستثمار محددة (أسهم، سندات، عقارات).	ترك حرية الاستثمار لشركات التأمين في الأدوات المناسبة مع مراعاة مبدأ الشخص

	التوظيفات المالية المتعلقة بتغطية المؤونات التقنية محددة من حيث النسبة والنوع.	الحذر.
استخدام الأساليب الإحصائية	يتم حساب متطلبات هامش الملاءة بطرق بسيطة تعتمد على نسب محددة في كل من فرعي تأمين الممتلكات وتأمينات الحياة.	يلزم شركات التأمين بتكييف النتائج المحصل عليها من خلال عملية القياس والتقييم مع أنظمة المعلومات المتوفرة لديها.
الكشف عن المعلومات	عدم ملاءمة المعلومات المفصح عنها لمعايير المحاسبة الدولية، ومحدودية المعلومات الموجهة للمشرفين والجمهور في التاريخ المرجعي.	معلومات شاملة ومفصلة تصل في التاريخ المحدد للمشرفين والجمهور بما في ذلك التوقعات.
الفترة الزمنية	ترجع أسسه الأولى لصدور قواعد الملاءة المالية الخاصة بتأمينات الأضرار سنة 1973 وتأمينات الحياة سنة 1979، وفي 2002 تم تبني نظام الملاءة 1، وبدأ العمل به في 2004.	تم اقتراح نظام الملاءة 2 في 2007 لتجاوز أوجه القصور في نظام الملاءة 1، وتم اعتماده في 25 ماي من سنة 2009، وبدأ العمل به في 2016.
أهم المرتكزات	يركز على الجانب الكمي فقط من خلال فرض التزامات هي هامش الملاءة الإلزامي، المؤونات التقنية وكيفية تمثيلها والحد الأدنى للضمان.	المتطلبات الكمية (MCR, SCR) متطلبات نوعية (الحوكمة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر) متطلبات الإفصاح العام ونشر المعلومة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال الفصل الأول والذي احتوى ثلاثة مباحث، الأول يضم الأدبيات النظرية للدراسة وتتمثل في مفهوم التأمين وأنواعه وأيضا مفهوم شركات التأمين وكذلك المبحث الثاني الذي ضم أساسيات حول تقييم الأداء المالي، في حين أننا قد خصصنا المبحث الثالث لتقييم الأداء المالي في ظل نظام الملائة 1 ونظام الملائة 2، حيث تعرفنا على مفاهيم وعموميات حول المعيارين.

ومن خلال هذا الفصل يتبين لنا بأن التأمين ما هو إلا وسيلة لحماية الإنسان وأغراضه من الخطر، وبسببه قامت شركات التأمين الحالية، أيضا تقييم الأداء المالي الذي يكشف لنا نقاط القوة والضعف في الشركة، بحيث يعد شرطا أساسيا لضمان بقاء واستمرارية الشركة، حيث تتيح مؤشراتته بالحكم على درجة الثقة والأمان في البيانات والمعلومات المقدمة والمعتمد عليها في ظل الأهداف الإستراتيجية وأبعاد الشركة.

في الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسات سابقة وتكون ذات صلة بموضوعنا قيد الدراسة تقييم الأداء

المالي لشركات التأمين.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد الفصل:

بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، سيتم في هذا الفصل استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو كانت ذات صلة به بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد شمل ذلك الدراسات التي ركزت على الأساليب المختلفة لقياس الأداء المالي، سواء من خلال تحليل المؤشرات المالية التقليدية أو باستخدام نماذج حديثة تعتمد على معايير الملاءة المالية وإدارة المخاطر، مثل نظام Solvency I & Solvency II في الاتحاد الأوروبي.

كما سيتم في هذا الفصل محاولة إجراء مقارنة بين هذه الدراسات والدراسة الحالية من حيث الموضوع والهدف، وعينة الدراسة والنتائج المتوصل إليها. ومن خلال هذه المقارنة، تم تحديد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهم. وتساعد هذه المقارنة في إبراز الجوانب التي يمكن الاستفادة منها لتطوير الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها صلة بدراستنا الحالية

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة لرياض حميدان (2005)¹ بعنوان: " استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر شركات التأمين "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة في الأردن، عن طريق تحليل (30) نسبة مالية استخلصت من القوائم المالية لعينة من (20) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من 2001-2004 واستخدام التحليل التمييزي متعدد المتغيرات للوصول لأفضل نموذج يمكننا من التمييز بين هذين النوعين من الشركات، فتبين أن هناك (6) نسب مالية تمثلت في: (نسبة السيولة، نسبة الربحية، نسبة التدفقات النقدية، نسبة هيكل التمويل، نسبة هيكل السوق ونسبة الملاءة المالية)، وهذه النسب الستة يمكنها التنبؤ بتعثر الشركات.

ومن خلال استخدام النموذج توصل الباحث إلى تصنيف الشركات لمجموعتين: شركات متعثرة وهي الشركات التي تحقق خسائر لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل، وشركات غير متعثرة.

2- دراسة لياسر حسيني (2012)² بعنوان: " تقييم الأداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية الأردنية مقارنة مع شركات التأمين التجاري في ظل الأزمات المالية المعاصرة " للفترة (2000-2009).

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التأمين والأزمة المالية العالمية والأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية والتقليدية في ظل وبعد الأزمة المالية.

¹ رياض حميدان، استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر شركات التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2005

² ياسر حسيني الطعامة، تقييم الاداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية مقارنة مع شركات التأمين التجارية في ظل الأزمات المالية المعاصرة، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2012

وقد قامت الدراسة بأخذ عينة لشركتين (شركات التأمين التقليدية وشركات التأمين الإسلامية)، وقامت أيضا بدراسة النسب المالية لكل من الشركتين وتحليل النتائج ومقارنتها، حيث استعملت الدراسة المنهج الوصفي، التحليلي والمنهج المقارن.

أما بالنسبة للتوصيات فتوصلت الدراسة إلى أن على إدارة شركات التأمين الإسلامية إتباع سياسات تعمل على تعزيز مواطن القوة وتصحيح مواطن الضعف، وإتباع سياسة تسويقية تعمل على نشر ثقافة التأمين، زيادة التعاون والتنسيق بين شركات التأمين الإسلامية الأردنية ومختلف المؤسسات المالية الأردنية.

3- دراسة لشنافي كفية (2016)¹ بعنوان: " أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر ".

هدفت الدراسة إلى معالجة وتحديد لمختلف الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات الملاءة 2 على شركات التأمين في دول الاتحاد الأوروبي، وإبراز التحديات التي تواجه هذه الشركات في ذات الإطار، إضافة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق متطلبات الملاءة 2 على قطاع التأمين في الجزائر، من خلال تحليل القواعد المنظمة لنظام الملاءة لشركات التأمين الجزائرية ومقارنتها مع نظيرتها في دول الاتحاد الأوروبي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الأثر الرئيسي لمتطلبات الملاءة 2 يتمثل في تحسين وتعزيز إدارة المخاطر لتصبح أكثر ملاءمة لشركات التأمين، وذلك نتيجة للتنسيق الأفضل بين المخاطر ومتطلبات رأس المال، كما خلصت أيضا إلى أن قطاع التأمين في الجزائر بالوجه الحالي بعيد كل البعد عن إمكانية تطبيق نظام الملاءة 2، وذلك نظرا لخصوصية وطبيعة قطاع التأمين في الجزائر ومستوى الأداء التنظيمي لشركات التأمين، وطرق وأساليب إدارتها التي تركز بشكل أساسي على المتطلبات التقليدية للملاءة المالية.

¹ شنافي كفية، أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016

4- دراسة ل زبيدي البشير (2017)¹ بعنوان: " تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات (2012-2015) ".
 هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المؤشرات المالية الحديثة لتقييم الأداء وعلى رأسهم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والتي تعد واحدة من الأدوات الفعالة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث استخدمت الدراسة المنهج التحليلي في دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات (2012-2015).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تعد مقاييس الأداء المالي التقليدية قاصرة في إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات الكافية ولا يمكن الاعتماد عليها بسبب تركيزها على الجانب المالي فقط وإهمال الجوانب الأخرى وأهمها التشغيلي.

- يؤدي استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة للتخلص من التناقضات التي تنشأ من جراء استخدام الشركة مقاييس أداء مختلفة مثل ربحية السهم العادي ومعدل العائد الداخلي وفترة الاسترداد.

5- دراسة ل صيد سيناء، سواملية شمس الدين (2020)² بعنوان: " تقييم مؤشرات الأداء لشركات التأمين الجزائرية " - دراسة حالة شركة التأمين الجزائري الشامل (CAAT) - خلال الفترة (2016-2019).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها، وتطبيق المؤشرات المالية ونسب الأداء المالي على شركات التأمين، حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة حالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي من الأساليب المهمة لتقييم الشركات، حيث يهدف إلى رسم تصور حقيقي وكمي عن الوضع المالي للمؤسسة، وأن للقوائم المالية أهمية كبيرة إذ تعد منبع وأساس البيانات المالية التي تمكننا من التقييم الشامل والتحليل التفصيلي، وهذا من أجل الوقوف على الوضع المالي الدقيق للشركة، وتوصلت الدراسة

¹ زبيدي البشير، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، العدد 10، 2017

² صيد سيناء، سواملية شمس الدين، تقييم مؤشرات الأداء لدى شركات التأمين الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020

أيضاً إلى أن التحليل المالي من أجل التنبؤ بالفشل المالي هو عبارة عن اختبار ودراسة من أجل معرفة مدى قدرة الشركة في الاستمرار في مزاولة نشاطها.

6- دراسة ل أسامة غربي (2020)¹ بعنوان: " تطور الأداء المالي لمؤسسات التأمين " - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) - خلال الفترة (2016-2018).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل البيئة المتغيرة والتطورات السريعة التي يشهدها العالم، حيث يواجه الأفراد مخاطر متعددة تستوجب الحماية، مما يدفعهم إلى اللجوء لشركات التأمين التي توفر تغطية لهذه الأخطار مقابل أقساط يدفعها المؤمن له، وتعمل هذه الشركات على استثمار تلك الأقساط بهدف تحقيق عوائد مالية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي لشركات التأمين يعتمد على تحليل قوائمها المالية المختلفة، شأنها شأن المؤسسات الاقتصادية الأخرى، مع اختلاف محتوى هذه القوائم وطريقة تحليلها، وذلك باستخدام مؤشرات ونسب مالية خاصة بالتأمين، مما يساعد في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين بدقة.

7- دراسة ل خنفر شيماء (2023)² بعنوان: " تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية " - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بورقلة -

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) في ظل جائحة كورونا من خلال دراسة وصفية تحليلية لأهم المؤشرات والنسب المالية للسنوات من 2017 إلى 2021، وقد تم تجزئة الفترة إلى مرحلة قبل الأزمة (2017 - 2019) ومرحلة أثناء الأزمة (2020 - 2021)، حيث قامت الباحثة بجمع بيانات

الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للشركة وإلقاء الضوء على الأداء المالي ومعرفة طرق تقييمه، وكذا معرفة الأداء

¹ أسامة غربي، تطور الأداء المالي لمؤسسات التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2020

² خنفر شيماء، تأثير جائحة كورونا على الاداء المالي لشركات التأمين الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023

المالي لشركات التأمين والتعرف على أهم المؤشرات المالية منها: مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير، مؤشرات الأداء الربحي (المردودية)، مؤشرات السيولة، مؤشرات الرفع المالي، مؤشرات أداء عناصر الاستغلال، مؤشرات أداء نسب الملاءة، مؤشرات أداء نسب النشاط، مؤشرات أداء نسب المردودية.

أسفرت نتائج الدراسة أن أثر الأزمة في قطاع التأمين كان كبيرا، حيث واجهت شركات التأمين تحديات كبيرة مما ساهم في تسريع تبني التكنولوجيا الرقمية وتغيير طريقة تقديم الخدمات التأمينية.

8- دراسة ل بناصر جميلة، نقيب منال (2023)¹ بعنوان: " دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركات

التأمين " - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وكالة خميس الحشنة - للفترة (2018-2020).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية استخدام الرقابة المالية كآلية لتحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين

الجزائرية.

حيث قامت الباحثة بعرض مختلف المفاهيم ذات صلة بالرقابة المالية وعلاقتها بتقييم الأداء المالي، وللوصول إلى

إبراز هذا الدور اعتمدت على أدوات التحليل المالي مع محاولة إسقاطها على دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين

خلال الفترة من 2018 إلى 2020، حيث اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة.

خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على الرقابة المالية في عملية تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، وهذا

من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مثل: نسب الملاءة،

نسب السيولة والربحية وغيرها من النسب الأخرى، والتي تعتبر الأداة الأساسية في الحكم على ربحية المؤسسة وكفاءتها

وسيولتها والتي من شأنها تمكين المؤسسة من تحديد وضعيتها المالية وأدائها المالي واتخاذها لأحسن القرارات ورسم

خطط موازية للأهداف المسطرة وهذا ما يجعل شركات التأمين لها مكانة ودور في قطاع التأمينات.

¹ بناصر جميلة، نقيب منال، دور الرقابة المالية في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2023

9- دراسة لـ صيد مريم (2023)¹ بعنوان: "تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاءة 2".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تقييم الأداء المالي في شركات التأمين في الجزائر في ظل تطبيق متطلبات نظام الملاءة 2 من خلال إبراز مدى معرفة شركات التأمين العاملة بالجزائر بمتطلبات هذا النظام، وكذا تقييم مستوى مواكبتها واستجابتها لتطبيق متطلبات النظام، باعتباره أحد أهم مستجدات النظم والقواعد الاحترازية المعمول بها دوليا. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على الاستبيان، وقد تم توجيهه إلى كافة شركات التأمين العاملة بسوق التأمين الجزائري والبالغ عددها 26 شركة، وتم تحليل هذا الاستبيان باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن إدراك شركات التأمين الجزائرية لمتطلبات تطبيق الملاءة 2 لا يرقى إلى المستوى المطلوب، مع وجود تفاوت في درجة استجابتها للملاءة 2 من حيث متطلباتها الثلاث، حيث ينعدم تبنيتها للمتطلبات الكمية، في حين يوجد تبنى مقبول لبعض المتطلبات النوعية واستجابة جيدة لمتطلبات الإفصاح والشفافية، كما أوضحت النسب والمؤشرات المالية لشركة أليانس للتأمينات والتي هي عينة الدراسة أن أداءها المالي يتصف بالاستقرار والثبات نسبيا، وذلك لأنها تمتلك السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية، وكذا كفاءتها الكبيرة في استغلال أصولها والأموال المتوفرة لديها لتوليد الأرباح، وأن الشركة استوفت كذلك الشروط المتعلقة بوضعية الملاءة المالية وفقا لمتطلبات الملاءة 2.

¹ صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاءة 2، أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2023

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة لـ J.P. Ryan and, Archer Lock A.J, Gillott (2001)¹ بعنوان: " تقييم

الوضع المالي " معهد الخبراء الإكتواريين وأعضاء هيئة التدريس من الخبراء الإكتواريين لندن.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية كل خطر من المخاطر التي تواجه شركات التأمين على المردودية والملاءة بناء على تقرير وكالات التنقيط لسنة 1999، حيث حلت 682 حالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين (1969-1998)، وقد تم تصنيف أسباب عدم تحقيق المردودية المالية والملاءة إلى خطر الاكتتاب وخطر الأصول وأخطار أخرى، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت هذه الدراسة إلى أنه من بين الحالات المسجلة توجد 42% كانت بسبب الاكتتاب، والذي يقسم هو الآخر إلى عدم كفاية المخصصات والأقساط بنسبة 22%، النمو السريع بنسبة 14%، خسائر الكوارث 6%، خطر الأصول 9%، أما بالنسبة لأسباب عدم الملاءة من بينها 6% لخطر عدم التقييم الصحيح الأصول، 3% لعجز معيدي التأمين، أما بخصوص النسبة المتبقية فتتقاسمها مخاطر مختلفة من بينها الغش وكذلك تغيرات المحيط.

الجدول رقم 03: المخاطر التي تواجه شركات التأمين على المردودية والملاءة

النسبة	المخاطر
42 %	أ/ خطر الاكتتاب: وينقسم إلى:
22 %	- خطر عدم كفاية المخصصات والأقساط
14 %	- خطر النمو السريع
6 %	- خطر خسائر الكوارث
9 %	ب/ خطر الأصول

¹ J.P. Ryan. Archer-Lock. Gillott. British Actuarial Journal, 2001, vol. 7, issue 4, 519-584

ج/ خطر عدم التقييم الصحيح للأصول	6 %
د/ عجز معيدي التأمين	3 %
هـ/ مخاطر أخرى كالغش، تغيرات المحيط	40 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الدراسة

2- دراسة لـ Mohamed Abdallah Almomani (2016)¹ بعنوان: " قدرة مؤشرات الأداء

التقليدية والحديثة في تفسير ظاهرة إدارة الأرباح " - دراسة حالة شركات التصنيع في بورصة عمان -

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من قدرة مؤشرات الأداء التقليدية والحديثة على تفسير ظاهرة إدارة الأرباح

للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولقد أخذت الدراسة ثلاثة مؤشرات تقليدية: العائد على الأصول

(ROA) وأيضاً العائد على المبيعات (ROS) والتدفق النقدي التشغيلي، في حين تم استخدام القيمة السوقية

المضافة (MVA) و (Tobin's-Q) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كمؤشرات حديثة للأداء المالي، ولقد

تم أيضاً اختيار عينة من 29 شركة وتم جمع البيانات التي تغطي الفترة من 2006 إلى 2013 من هذه الشركات،

حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة خطية كبيرة بين مؤشرات الأداء التقليدية والحديثة، وأشارت النتائج على

وجود علاقة كبيرة وعكسية بين مؤشر العائد على الأصول وإدارة الأرباح، كما أشارت النتائج أيضاً أن مؤشرات

الأداء الحديثة قادرة على تفسير إدارة الأرباح.

¹ Mohamed Abdallah almomani, The Ability of Traditional and Modern Performance Indicators in Interpreting the Phenomenon of Earnings Management, Asian Journal of Finance & Accounting, vol. 8, No. 1, Accounting Department, Jadara University, Jordan, 2016

3- دراسة لـ Luis Otero González, Pablo Durán Santomil & Robert E. Hoyt

Hoyt, (2022)¹ بعنوان، " تأثير إدارة المخاطر المؤسسية على أداء شركات التأمين في ظل الإطار التنظيمي للملاءة المالية 2 ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وإثبات أثر درجة تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على أداء شركات التأمين في ظل معيار Solvency II. وقد تحقق ذلك من خلال تطوير مؤشر ERM مركب يتكون من 76 متغيراً استناداً إلى آراء مديري أقسام إدارة المخاطر في 44 شركة تأمين تعمل في سوق التأمين الإسباني، أحد أكبر أسواق التأمين في الاتحاد الأوروبي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما ارتفعت درجة وجودة تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وفقاً لمتطلبات معيار Solvency II، كان العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول المعدل بالمخاطر أفضل. علاوة على ذلك، تؤدي حوكمة هذه المخاطر إلى معايير أداء أعلى وأكثر استقراراً في شركات التأمين قيد الدراسة. كما أظهرت النتائج أن نماذج إدارة المخاطر المستخدمة في معيار Solvency II غير مناسبة لشركات التأمين الصغيرة نظراً لارتفاع تكلفتها.

المبحث الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتضح لنا مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع بعض الدراسات السابقة، وذلك بالتطرق لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ Luis Otero González, Pablo Durán Santomil & Robert E. Hoyt, The impact of ERM on insurer performance under the Solvency II regulatory framework, The European Journal of Finance, Issue 4, Spain, 2022

الجدول رقم 04: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المجال	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الموضوع	أغلب الدراسات السابقة ركزت على موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.	تعمقت دراستنا الحالية لتتطرق لأساليب تقييم حديثة مثل (MVA) و (EVA)، وتطرت دراستنا كذلك إلى نظام الملاءة 01 والملاءة 02، عكس بعض الدراسات السابقة التي اكتفت بذكر طرق التقييم التقليدية فقط.
الهدف	ركزت معظم الدراسات السابقة على التعرف على شركات التأمين وبيان أساليب تقييم أدائها المالي.	تهدف دراستنا الحالية إلى تقييم الأداء المالي بشكل شامل ومتكامل من خلال الجمع بين مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المتنوعة كنسب السيولة، المردودية، نسب الملاءة المالية، على خلاف الدراسات السابقة التي تركزت أهدافها على تحليل جانب محدد من تقييم أداء الشركة دون التوسع في استخدام مؤشرات ونسب التقييم، كما أن بعضها لم يأخذ في الحسبان الإطار التنظيمي الحديث 02 Solvency.
بيئة الدراسة	أغلب الدراسات السابقة كانت في نفس	بعض الدراسات السابقة كان نطاقها المكاني

	القطاع وكذلك كان نطاقها المكاني داخل الجزائر.	خارج دولة الجزائر، أي في بيئة اقتصادية واجتماعية مختلفة عن البيئة التي تمت فيها دراستنا هذه.
عينة الدراسة	كانت عينة الدراسة لمعظم هذه الدراسات في شركات التأمين بأنواعها.	الاختلاف هنا في يظهر في أن دراستنا الحالية اعتمدت على سوق التأمين الجزائري كعينة للدراسة، بينما أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على شركة تأمين واحدة فقط كعينة للدراسة.
الفترة الزمنية	تتسم غالبية الدراسات السابقة بنطاق زمني حديث أي ما بين الفترة من 2013 إلى 2023.	بعض الدراسات السابقة كان نطاقها الزمني قديما، مما يختلف عن نطاق دراستنا الحالية التي تتمركز في فترة زمنية أكثر حداثة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم تقديم مجموعة من الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية حول موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، حيث أظهرت تلك الدراسات أهمية كبيرة لهذا النوع من الشركات. وتم استعراض تلك الدراسات بأساليب مختلفة مما أدى إلى تحقيق تقدم في فهم كيفية إدارة الأداء بشكل جيد في شركات التأمين والوصول إلى الغايات المنشودة. وقد ارتكزت تلك الدراسات على استعمال مجموعة مختلفة من المؤشرات والنسب المالية التي تخص شركات التأمين، مثل السيولة، المردودية، الملاءة المالية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال اتباع الأطر النظرية والاطلاع على النماذج المستخدمة، بالإضافة إلى اختيار المؤشرات المستخدمة في الدراسة.

**الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لقطاع
التأمين في الجزائر خلال الفترة
(2023-2013)**

تمهيد الفصل:

مر قطاع التأمين في الجزائر على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى بعدة تطورات، حيث اعتمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال على إنشاء نظام تأمين يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، أي مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني في لب النقاش، وذلك لارتباطاته الوثيقة بكل القطاعات الاقتصادية.

وستتناول في هذا الفصل قطاع التأمين في الجزائر وتطوراتها في الفترة (2013-2023) وذلك مع الاستعانة بالنشاط التقني لشركات التأمين وكذا النشاط المالي والنشاط المحاسبي.

المبحث الأول: تحليل النشاط التقني لقطاع التأمين في الجزائر

سننتظر في هذا المبحث إلى تقسيم قطاع التأمين في الجزائر وتحليل إنتاج هذا قطاع على حسب مستويات

متعددة.

المطلب الأول: تقسيمات قطاع التأمين الجزائري:

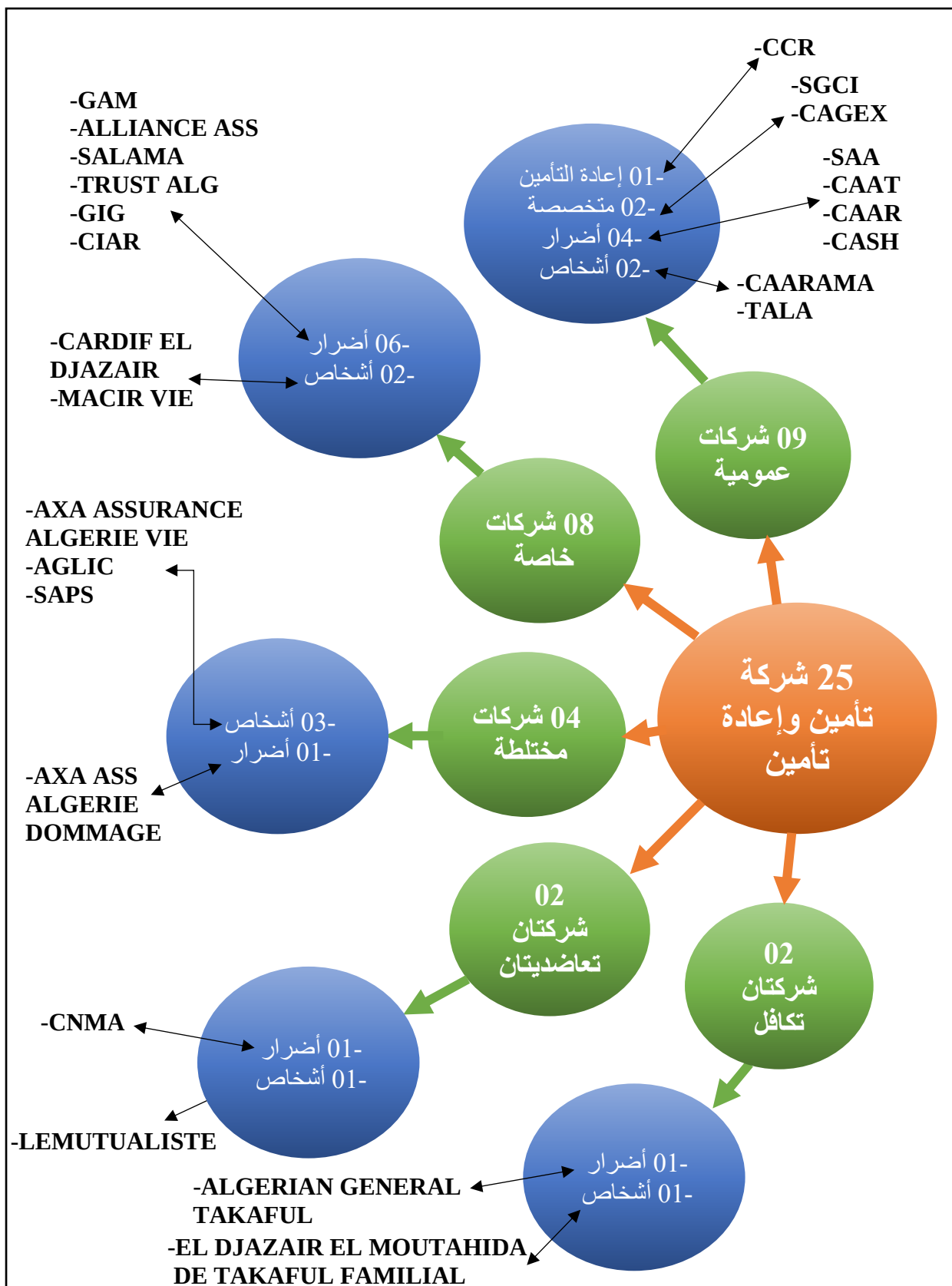
في عام 2023 بلغ عدد شركات التأمين 25 شركة، بما في ذلك 12 شركة تأمين على الممتلكات والحوادث،

و8 شركات تأمين شخصي، وشركتا تأمين تكافلي، وشركة إعادة تأمين واحدة (CCR)، وشركة متخصصة في

تأمين العقارات (SGCI)، وأخرى متخصصة في تأمين الصادرات (CAGEX).

تتوزع هذه الشركات على النحو التالي:

الشكل رقم 01: تقسيمات شركات التأمين في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير وزارة المالية الخاص بقطاع التأمينات (2023).

المطلب الثاني: تحليل تطور إنتاج التأمين

سننتظر في هذا المطلب إلى تحليل تطور إنتاج التأمين حسب الشركات، حسب الفروع، وكذلك حسب

الوسطاء.

الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج التأمين حسب الشركات:

خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023، شهد قطاع التأمين في الجزائر تطوراً تدريجياً من حيث حجم الأقساط ونمو بعض الفروع على حساب أخرى. بدأت السوق بتركيز قوي على شركات التأمين العامة التي حافظت على هيمنتها بنسبة تفوق 60%، في حين سجلت الشركات الخاصة والتعاونية حضوراً ملحوظاً. استمرت الأقساط في النمو حتى بلغت 163 مليار دينار جزائري في 2023، مقارنة بـ 113 مليار دينار جزائري في 2013. مثل فرع السيارات المحرك الأساسي للسوق لعدة سنوات، رغم تراجع النسبة لصالح فرع "أضرار الممتلكات الأخرى" الذي أصبح يحتل المركز الأول منذ 2023، إلى جانب صعود ثابت للتأمين الشخصي الذي ساهم في نمو السوق خاصة في السنوات الأخيرة. كما شهد التأمين التكافلي كذلك تطوراً ملموساً.

ورغم بعض التراجعات، مثل انخفاض إنتاج التأمين في سنة 2020 بنسبة 5% مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب ظروف استثنائية، إلا أن السوق استعاد نموه تدريجياً بفضل تنويع المنتجات وتحسن أداء الفروع الأخرى مثل التأمين الزراعي والنقل، مما يعكس ديناميكية القطاع وتوجهه نحو التوازن والتنوع.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الجدول رقم 05: نسبة مساهمة أنواع شركات التأمين في السوق للفترة (2013-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات نوع
61%	62%	62%	61%	59%	58%	60%	60%	62%	62%	63%	الشركات العمومية
24%	24%	26%	26%	26%	27%	25%	25%	24%	24%	25%	الشركات الخاصة
8%	8%	9%	9%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
7%	6%	3%	4%	5%	5%	5%	5%	4%	4%	3%	شركات رؤوس الأموال المختلطة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023)

يوضح الجدول رقم 05 تطور نسبة مساهمة أنواع شركات التأمين في السوق خلال الفترة 2013-2023، حيث نلاحظ استمرار هيمنة الشركات العمومية رغم تراجع طفيف في نسبتها من 63% سنة 2013 إلى 61% سنة 2023، ما يدل على استقرار نسبي في أدائها. أما الشركات الخاصة فقد حافظت على مساهمة شبه مستقرة تراوحت بين 24% و 27% دون تسجيل اختراق فعلي في السوق، مما يعكس تحديات في التوسع أو التنافس. من جهة أخرى، شهد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تراجعاً تدريجياً في مساهمته من 10% إلى 8%، وهو ما قد يكون نتيجة لتقلص نشاطه أو اشتداد المنافسة في السوق. بالمقابل، سجلت شركات رؤوس الأموال المختلطة نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت مساهمتها من 3% سنة 2013 إلى 7% سنة 2023، ما يعكس تطوراً تدريجياً في دورها داخل السوق.

بوجه عام، يُظهر سوق التأمين بطئاً في وتيرة التحولات، واستمرار هيمنة القطاع العمومي.

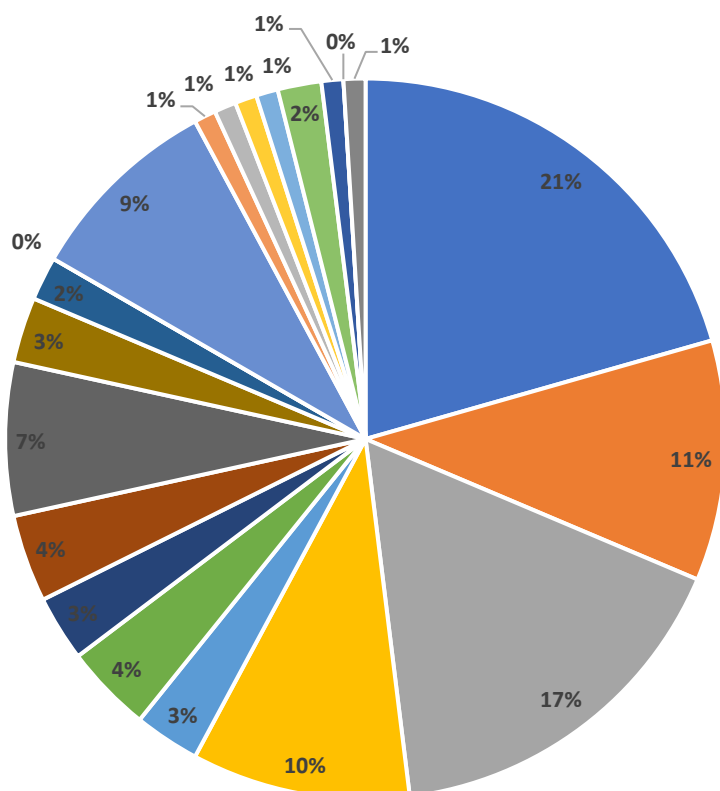
الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

أولاً: شركات التأمين التقليدية:

الجدول رقم 06: متوسط إنتاج التأمين حسب الشركات للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري

الشكل رقم 02: دائرة نسبية توضح متوسط إنتاج التأمين حسب الشركات



- SAA
- CAAR
- CAAT
- CASH
- GAM
- SALAMA
- TRUST
- ALLIANCE
- CIAR
- GIG (2A)
- AXA DOMMAGE
- MAATEC
- CNMA
- MACIR VIE
- TALA
- SAPS
- CAARAMA
- CARDIF
- AXA VIE
- Le Mutualiste
- AGLIC

الشركات	المتوسط	
	القيمة	%
SAA	27816	%21
CAAR	15857	%11
CAAT	23872	%17
CASH	13486	%10
GAM	3361	%3
SALAMA	4693	%4
TRUST	3885	%3
ALLIANCE	4783	%4
CIAR	9024	%7
GIG (2A)	3818	%3
AXA (D)	2282	%2
MAATEC	492	%0
CNMA	12467	%9
مجموع شركات الأضرار	125836	%91
MACIR VIE	1285	%1
TALA	1585	%1
SAPS	1658	%1
CAARAMA	1909	%1
CARDIF	2362	%2

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

	%1	1698	AXA VIE
	%0	469	LeMutualiste
	%1	1522	AGLIC
	%9	12488	مجموع شركات الأشخاص
	%100	138324	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 6 تطور إنتاج التأمين في الجزائر عبر 11 سنة، موزعاً بين شركات التأمين على الأضرار

وشركات تأمين الأشخاص. نلاحظ أن شركات الأضرار تستحوذ على الحصة الأكبر من السوق، حيث تشكل في المتوسط حوالي 91% من إجمالي الإنتاج، مقابل 9% فقط لشركات تأمين الأشخاص.

تصدرت شركة SAA القائمة من حيث متوسط حجم الإنتاج بمعدل بلغ حوالي 27,816 مليون دج، تليها

شركتا CAAT و CAAR، مما يدل على استقرار حصتها السوقية على مدار السنوات. أما في قطاع

الأشخاص، فقد جاءت شركة CARDIF و AXA VIE و CAARAMA في المراتب الأولى، رغم

الفارق الواضح مقارنة بحجم إنتاج شركات الأضرار.

يُلاحظ كذلك النمو التدريجي في أداء بعض الشركات الصغيرة مثل AGLIC، والتي بدأت تظهر في السنوات

الأخيرة، مما يشير إلى توسع في سوق التأمين وتنوع الفاعلين.

بصفة عامة، يُظهر الجدول استقراراً في تركيبة السوق خلال الفترة المدروسة، حيث حافظت الشركات الكبرى

على مواقعها الريادية، في حين ظل حضور شركات تأمين الأشخاص محدوداً نسبياً. ومع ذلك، يمكن رصد بوادر تحرك

في هذا القطاع، خصوصاً في السنوات الأخيرة، مع تسجيل ارتفاع تدريجي في مبالغ الإنتاج لبعض الشركات مثل

CARDIF و AXA VIE و AGLIC، مما قد يعكس جهوداً تسويقية أو توجهات جديدة نحو تنويع

المنتجات التأمينية وتوسيع قاعدة المؤمن لهم.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

ثانيا: شركات التأمين التكافلي:

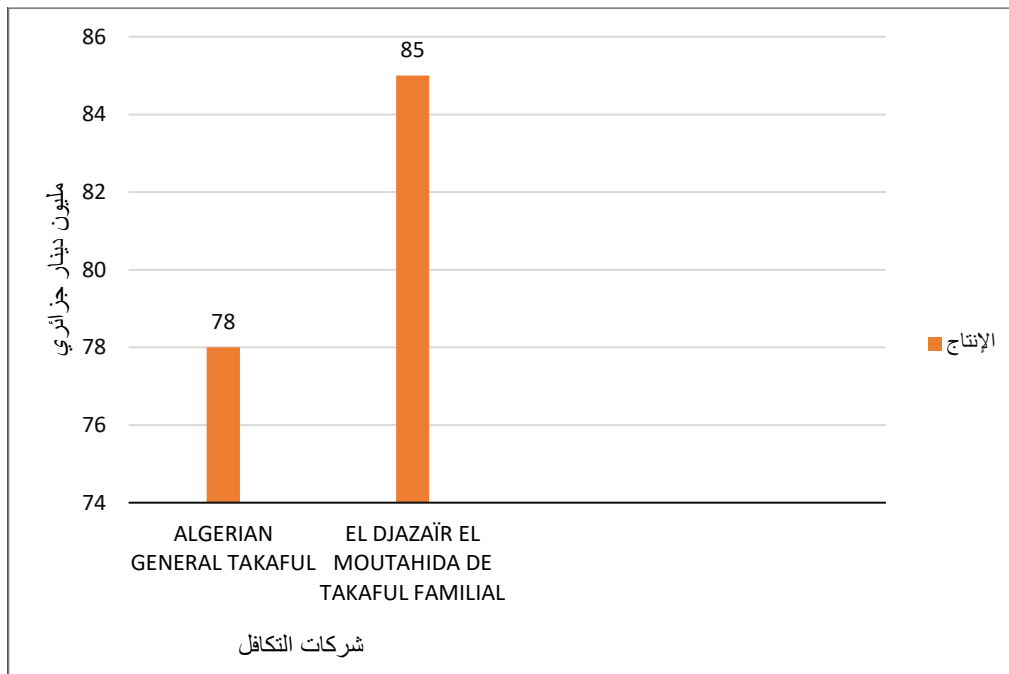
الجدول رقم 07: إنتاج التأمين لشركات التكافل لسنة 2023

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	المبلغ	البيان
%48	78	ALGERIAN GENERAL TAKAFUL
%52	85	EL DJAZAÏR EL MOUTAHIDA DE TAKAFUL FAMILIAL
%100	163	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير وزارة المالية الخاص بالتأمينات سنة 2023

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية توضح إنتاج شركات التأمين التكافلي لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

يوضح الجدول رقم 07 حصيلة الإنتاج الإجمالي لشركتي التأمين التكافلي في الجزائر لسنة 2023، حيث بلغ

مجموع الإنتاج حوالي 163 مليون دينار جزائري. وقد ساهمت شركة ALGERIAN GENERAL

TAKAFUL بنسبة 48% من هذا الإجمالي بما يعادل 78 مليون دج، في حين كانت مساهمة شركة EL

DJAZAÏR EL MOUTAHIDA DE TAKAFUL FAMILIAL بنسبة 52% أي

85 مليون دج.

تجدر الإشارة إلى أن هاتين الشركتين حديثتا النشأة، حيث تم تأسيسهما مؤخراً في إطار تطوير قطاع التأمين

التكافلي في الجزائر. ويُعد هذا الجدول بمثابة أول حصيلة إنتاج فعلية لهما منذ انطلاق نشاطهما، ما يعكس انطلاقة

واعدة وتنمياً ملحوظاً في هذا النمط من التأمين المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: تحليل تطور إنتاج التأمين حسب الفروع:

الجدول رقم 08: تطور إنتاج التأمين حسب الفروع للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
تأمين السيارات	61073	65360	66841	65158
تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقة	37030	42850	42723	44242
تأمين النقل	5749	6406	5652	6614
التأمين الفلاحي	1758	2052	2591	2256

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

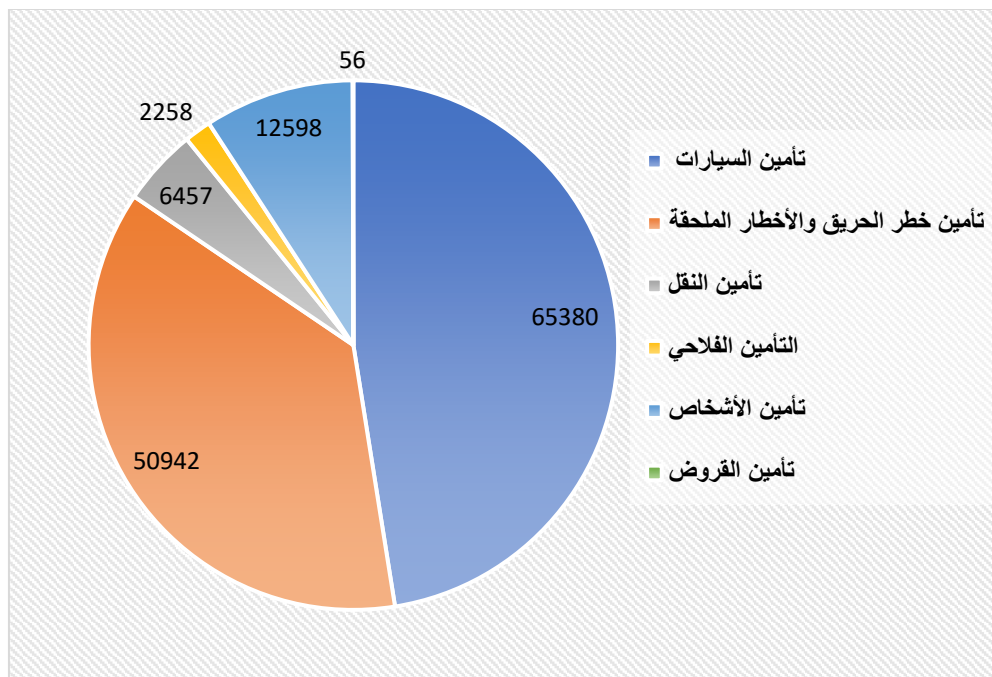
11240	10089	8834	8381	تأمين الأشخاص
50	3	3	4	تأمين القروض
129561	127900	125505	113995	المجموع
2020	2019	2018	2017	السنوات البيان
المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
63206	69613	68560	65047	تأمين السيارات
53843	51911	48227	47584	تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقه
6080	6287	5697	5840	تأمين النقل
2400	2882	2439	1628	التأمين الفلاحي
12007	13612	12727	13434	تأمين الأشخاص
20	146	81	152	تأمين القروض
137556	144451	137732	133685	المجموع
المتوسط	2023	2022	2021	السنوات البيان
القيمة	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
65380	66897	65243	62181	تأمين السيارات
50942	67214	64367	60366	تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقه

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

6457	8561	7407	6729	تأمين النقل
2258	1997	2445	2385	التأمين الفلاحي
12598	18794	16379	13077	تأمين الأشخاص
56	78	46	34	تأمين القروض
137691	163540	155886	144773	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

الشكل رقم 04: دائرة نسبية توضح متوسط إنتاج التأمين حسب الفروع للفترة (2013-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

يعرض الجدول رقم 08 تطور إنتاج التأمين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى

2023. ويتضح من خلال المتوسطات أن تأمين السيارات يظل القطاع الأكثر مساهمة في إجمالي الإنتاج، بمتوسط

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

سنوي بلغ حوالي 65,380 مليون دج، مما يعكس اعتمادية السوق الجزائرية على هذا النوع من التأمين، سواء للأفراد أو المؤسسات.

يليه تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقة بمتوسط قدره 50,942 مليون دج، وهو ما يدل على أهمية التأمين المرتبط بالأنشطة الاقتصادية والمصانع والاستثمارات، خاصة في ظل التوسع الصناعي الذي تعرفه البلاد. أما تأمين الأشخاص فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط 12,598 مليون دج، وهو رقم يُظهر تحسناً تدريجياً مقارنة ببداية الفترة، ما قد يعكس ارتفاع الوعي بأهمية التأمين الصحي وتأمين الحياة، رغم أن مساهمته لا تزال محدودة مقارنة بتأمينات الممتلكات.

في المقابل، تبقى مساهمة فروع مثل تأمين النقل والتأمين الفلاحي ضعيفة نسبياً، بمتوسطات سنوية لم تتجاوز 6,457 مليون دج و 2,258 مليون دج على التوالي، رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذين القطاعين. أما تأمين القروض فهو الأقل نشاطاً، بمتوسط سنوي قدره 56 مليون دج فقط، وهو ما يعكس ضعف انتشار هذا النوع من المنتجات في السوق الوطنية، سواء لغياب العرض أو لقلة الطلب عليه.

بصفة عامة، يُظهر الجدول نمطاً مستقراً في بنية سوق التأمين، مع تفوق واضح لتأمين الممتلكات، خاصة السيارات، مقابل حضور متواضع لتأمين القروض، ما يشير إلى ضرورة تنويع العروض وتطوير الثقافة التأمينية لدى مختلف الفئات.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الفرع الثالث: تحليل تطور إنتاج التأمين حسب الوسطاء:

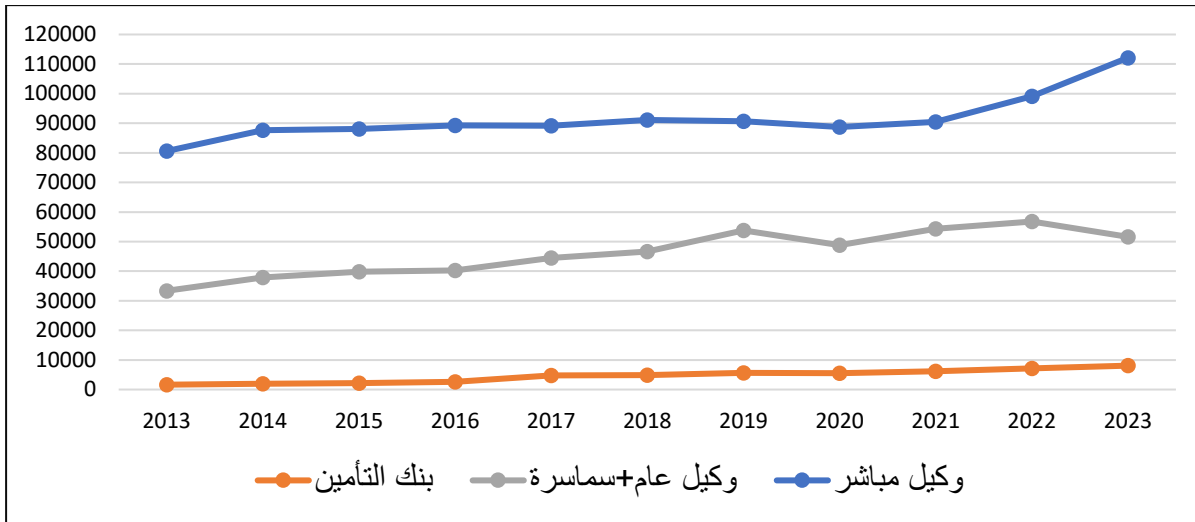
الجدول رقم 09: تطور إنتاج التأمين حسب الوسطاء للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري

2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
91063	89148	89261	88088	87644	80610	وكيل مباشر
41835	39780	37662	37606	35934	31736	وكيل عام + سماسرة
4834	4756	2638	2206	1927	1649	بنك التأمين
137732	133684	129561	127900	125505	113995	المجموع
متوسط الإنتاج	2023	2022	2021	2020	2019	
91536	112122	99100	90493	88727	90637	
41571	43599	49587	48076	43275	48195	
4606	8078	7199	6204	5555	5618	
137713	163799	155886	144773	137556	144451	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

الشكل رقم 05: منحني بياني يوضح تطور إنتاج التأمين حسب الوسطاء للفترة (2013-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

يعكس الجدول رقم 09 توزيع إنتاج التأمين في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 حسب قنوات التوزيع.

ويتضح أن الوكلاء المباشرين يستحوذون على الحصة الأكبر من السوق، بمتوسط سنوي يقارب 91,536 مليون

دج، وهو ما يمثل أكثر من 66% من إجمالي الإنتاج، مما يدل على الاعتماد الكبير على العلاقة المباشرة بين شركات التأمين وزبائنهم.

يأتي الوكلاء العامون والسماسرة في المرتبة الثانية بمتوسط 41,571 مليون دج، وهو رقم معتبر يعكس الدور

الهام الذي يلعبه الوسطاء في تسويق منتجات التأمين، خاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها فروع مباشرة للشركات.

أما بنك التأمين، فرغم حداثة تجربته نسبياً، فقد سجل نمواً متزايداً، حيث بلغ متوسطه السنوي 4,606 مليون

دج، مما يدل على توسع تدريجي في قنوات التأمين البنكي، وقدرتها على الوصول إلى شرائح جديدة من الزبائن،

خاصة ضمن العروض المصرفية الشاملة.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

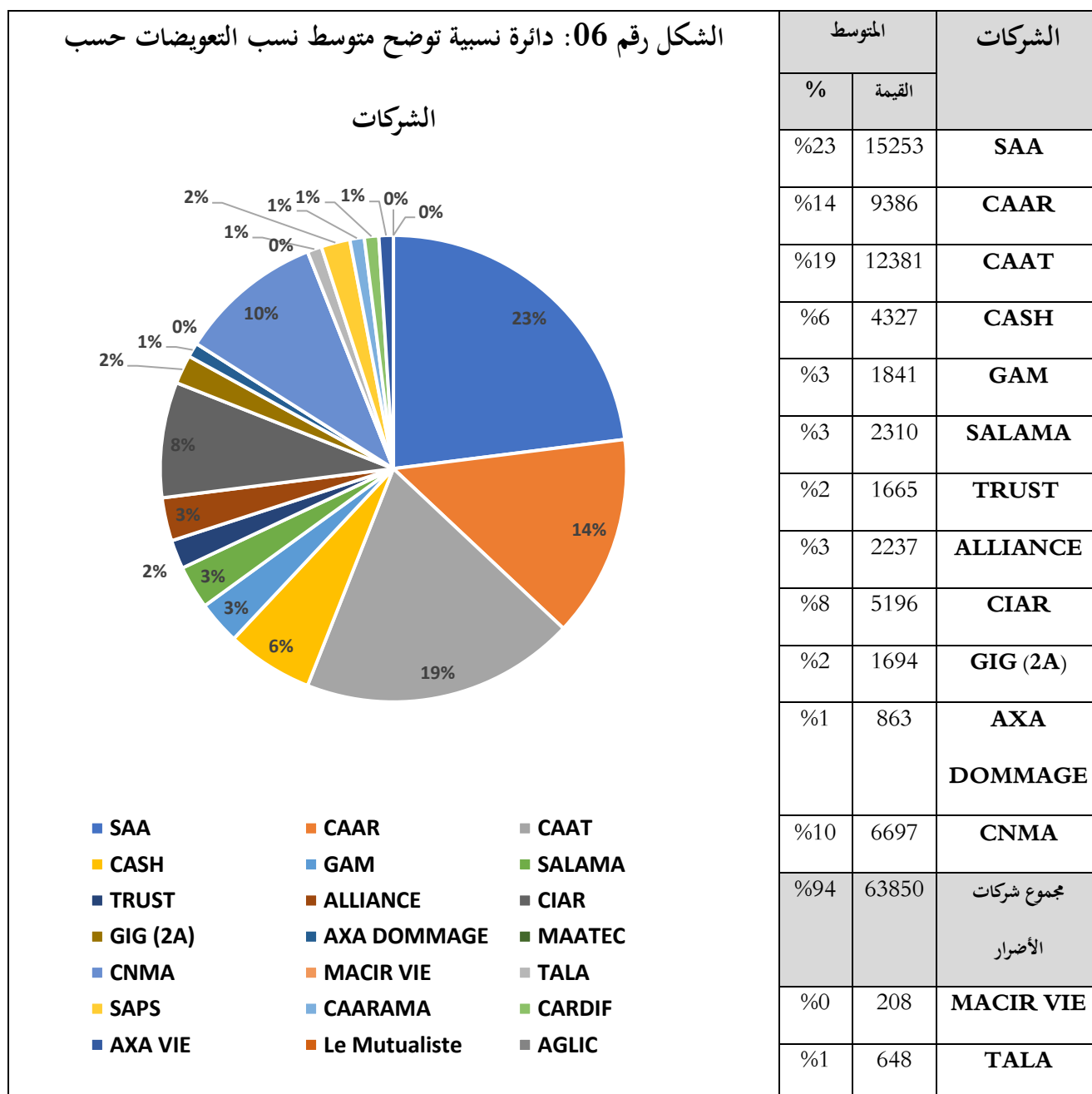
المطلب الثالث: تحليل تطور التعويضات

الفرع الأول: تحليل تطور التعويضات حسب الشركات

أولاً: شركات التأمين التقليدية:

الجدول رقم 10: متوسط التعويضات حسب الشركات للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

	2%	922	SAPS
	1%	963	CAARAMA
	1%	547	CARDIF
	1%	907	AXA VIE
	0%	64	LeMutualiste
	0%	326	AGLIC
	6%	4585	مجموع شركات الأشخاص
	100%	68435	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 10 تطور حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة

2013-2023. ويُظهر أن الشركات الكبرى التي تصدر سوق الإنتاج، مثل SAA و CAAT و CAAR،

هي نفسها التي تتحمل أكبر متوسط سنوي في حجم التعويضات، مما يدل على حجم التزاماتها واتساع قاعدة زبائنها.

تسجل شركة SAA أعلى متوسط تعويض سنوي بقيمة 15,253 مليون دج، متبوعة بـ CAAT ثم

CAAR، وهو ترتيب منطقي بالنظر إلى هيمنتها على السوق من حيث الإنتاج.

بالمقابل، تبقى التعويضات منخفضة نسبياً في شركات تأمين الأشخاص، مثل MACIR VIE و TALA

و CARDIF، حيث تراوحت متوسطاتها بين 200 و 900 مليون دج سنوياً. وهذا يعكس محدودية انتشار هذا

النوع من التأمين أو قلة المطالبات فيه مقارنة بتأمينات الأضرار.

الملفت أيضاً أن بعض الشركات مثل AGLIC و Le Mutualiste سجلت نسباً وتكاليف تعويضات

شبه هامشية، مما يشير إلى حداثة النشاط أو حجم السوق المحدود.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

بشكل عام، يُظهر الجدول أن تركيبة التعويضات تتماشى إلى حد كبير مع تركيبة الإنتاج، مع بقاء تأمين الأضرار

هو المسيطر على حجم الالتزامات، وهو ما يفرض على الشركات إدارة صارمة لمخاطرها وتحسين جودة الخدمات

لتقليل حجم الخسائر المحتملة.

ثانيا: شركات التأمين التكافلي:

في عام 2023 دفعت شركة GENERAL TAKAFUL مبلغ 5 ملايين دينار جزائري لتأمين

السيارات.

الفرع الثاني: تحليل تطور التعويضات حسب الفروع

الجدول رقم 11: تطور التعويضات حسب الفروع للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري

2016		2015		2014		2013		البيان السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%66	45956	%66	47263	%72	44769	%75	40569	تأمين السيارات
%25	17141	%16	16638	%17	10483	%16	8709	تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقة
%4	2482	%3	2363	%4	2473	%3	1799	تأمين النقل
%2	1237	%2	1527	%2	1092	%1	636	التأمين الفلاحي
%4	2722	%5	3277	%4	2714	%4	2234	تأمين الأشخاص
%0	23	%0	47	%1	301	%1	111	تأمين القروض

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

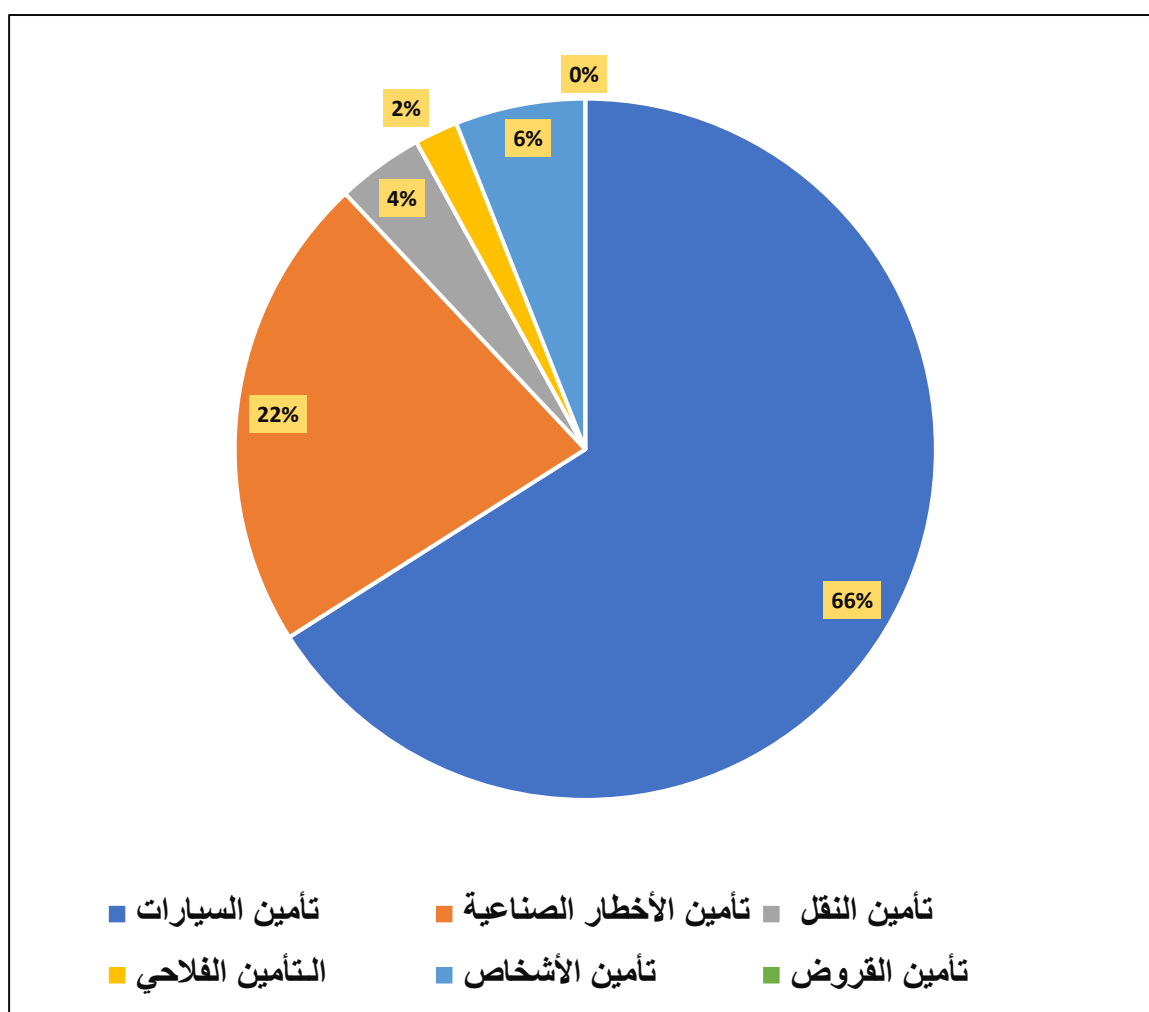
%100	69562	%100	71088	%100	61832	%100	54059	المجموع
2020		2019		2018		2017		السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	البيان
%60	37727	%65	48397	%66	45662	%66	46336	تأمين السيارات
%25	15527	%25	18330	%21	14860	%20	14064	تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقة
%5	2932	%2	1768	%6	3887	%8	5390	تأمين النقل
%2	1235	%1	944	%1	1023	%1	994	التأمين الفلاحي
%8	4894	%7	4928	%6	3922	%5	3837	تأمين الأشخاص
%0	46	%0	178	%0	143	%0	19	تأمين القروض
%100	62361	%100	74544	%100	69497	%100	70640	المجموع
المتوسط		2023		2022		2021		السنوات
%	القيمة	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	البيان
%66	44130	%66	44696	%58	41067	%59	42984	تأمين السيارات
%22	15724	%16	20629	%26	18352	%25	18235	تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقة
%4	2782	%3	2771	%3	2135	%4	2598	تأمين النقل
%2	1045	%2	792	%1	908	%2	1110	التأمين الفلاحي

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

تأمين الأشخاص	7590	%10	7788	%11	7861	%5	4706	%6
تأمين القروض	72	%0	52	%0	96	%0	99	%0
المجموع	72588	%100	70302	%100	76845	%100	68486	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

الشكل رقم 07: دائرة نسبية توضح متوسط نسب التعويضات حسب الفروع



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

يعكس الجدول رقم 11 بنية التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين حسب الفروع خلال الفترة 2013-

2023. وتُظهر البيانات بوضوح أن تأمين السيارات يستحوذ على الحصة الأكبر من التعويضات، بمتوسط سنوي

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

بلغ 44130 مليون دج، أي ما يعادل 66% من إجمالي التعويضات، وهو ما يُعد منطقياً بالنظر إلى كثافة حوادث السير وارتفاع عدد المؤمن لهم في هذا المجال.

في المرتبة الثانية نجد تأمين خطر الحريق والأخطار الملحقة بمتوسط قدره 15724 مليون دج (22%)، ما

يعكس حساسية هذا الفرع من حيث الخطر والتعويضات، خاصة في الصناعات الثقيلة والطاقة.

بقية الفروع، مثل تأمين النقل والتأمين الفلاحي وتأمين الأشخاص، تتراوح مساهمتها بين 2% و 6%، وتُعد

محدودة نسبياً، رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ أن تأمين الأشخاص حافظ على متوسط متصاعد

نسبياً، ما يعكس تنامياً تدريجياً في وعي الأفراد بأهمية هذا النوع من الحماية.

أما تأمين القروض، فهو الأدنى من حيث التعويضات، بمتوسط لا يتجاوز 99 مليون دج سنوياً، مما يدل على

قلة التوسع في هذا الفرع أو ضعف الطلب.

بصفة عامة، يعكس الجدول تركيبة واضحة تُظهر الهيمنة المستمرة لتأمين الممتلكات، خصوصاً السيارات، مع

ضرورة تشجيع ودعم فروع أخرى كالزراعي والصحي لتحقيق توازن أكبر في السوق.

المطلب الرابع: تحليل تطور إنتاج إعادة التأمين

الفرع الأول: تحليل تطورات التنازل

الجدول رقم 12: تطورات التنازل للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري

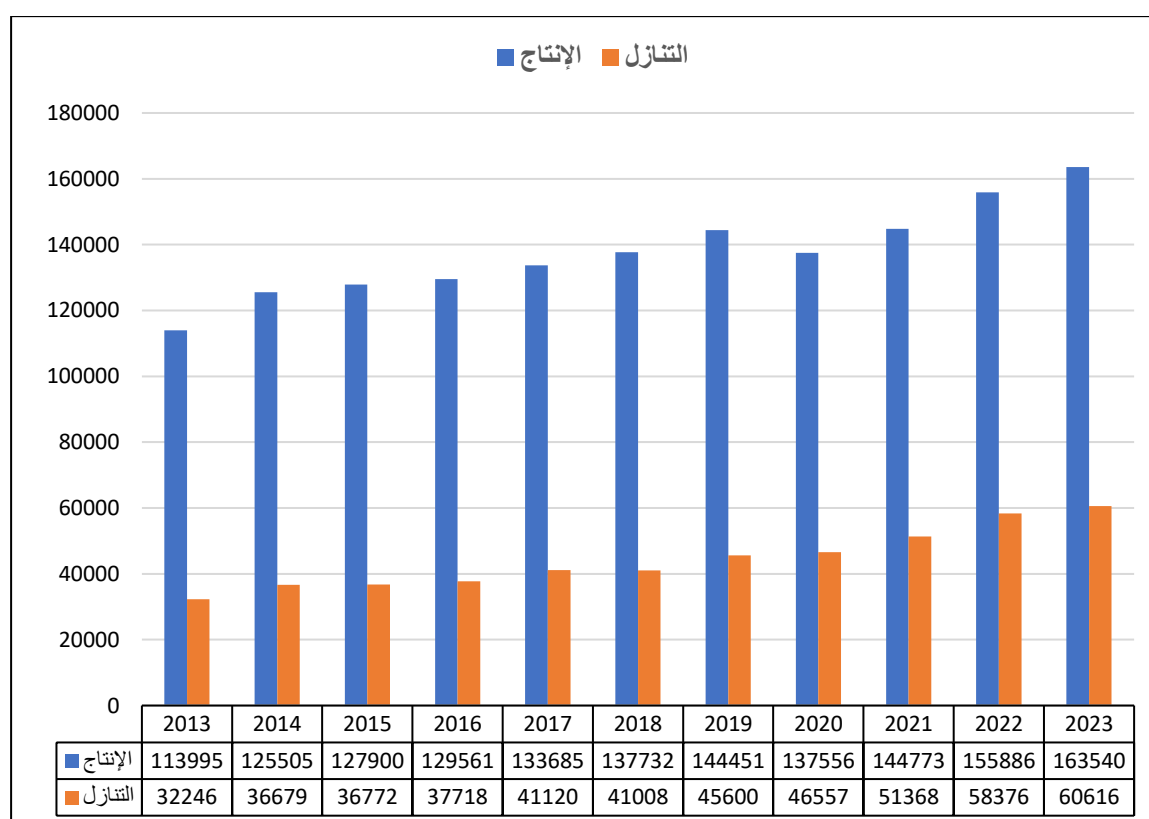
السنوات	الإنتاج	التنازل	نسبة التنازل
2013	113995	32246	28%
2014	125505	36679	29%
2015	127900	36772	29%
2016	129561	37718	29%

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

2017	133685	41120	%31
2018	137732	41008	%30
2019	144451	45600	%32
2020	137556	46557	%34
2021	144773	51368	%35
2022	155886	58376	%37
2023	163540	60616	%37

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير وزارة المالية الخاص بالتأمينات سنة 2023.

الشكل رقم 08: أعمدة بيانية توضح تطورات التنازل مقارنة بالإنتاج للفترة (2013-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

يُبرز الجدول رقم 12 تطوراً إيجابياً في الإنتاج الإجمالي لشركات التأمين خلال الفترة 2013-2023، حيث

ارتفع من 113995 مليون دج إلى 163540 مليون دج، مع ترايد متوازي في حجم التنازل من 32246 مليون

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

دج إلى 60616 مليون دج. كما تشير البيانات إلى ارتفاع تدريجي في نسبة التنازل من 28% سنة 2013 إلى 37% في 2022 و 2023، مما يعكس اعتماداً متزايداً على إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر، هذا الاتجاه يدل على نمو النشاط التأميني من جهة، ومن جهة أخرى يكشف عن توجه الشركات نحو تعزيز حمايتها من الأخطار عبر زيادة نسبة التنازل رغم ارتفاع الإنتاج.

الفرع الثاني: تحليل تطور القبول على المستوى الوطني والدولي

خلال الفترة من 2013 إلى 2023، شهد القبول نمواً تدريجياً في نشاطه، حيث عرف رقم أعماله تطوراً ملحوظاً، منتقلاً من 20,3 مليار دج سنة 2013 إلى 46,5 مليار دج في 2023، مع تركيز دائم على السوق الوطني الذي يمثل غالباً أكثر من 85% من نشاطه، مع توسع تدريجي في السوق الدولي. وسجلت معدلات إعادة التنازل ارتفاعات متباعدة، وبلغت ذروتها في 2023 بـ 19,7 مليار دج. أما معدل الاحتفاظ، فقد تطور بشكل إيجابي، حيث ارتفع من 12,7 مليار دج سنة 2013 إلى 26,8 مليار دج سنة 2023، ما يعكس تحسناً في القدرة على الاحتفاظ بالمخاطر.

الجدول رقم 13: تطور نسب القبول الوطنية والدولية

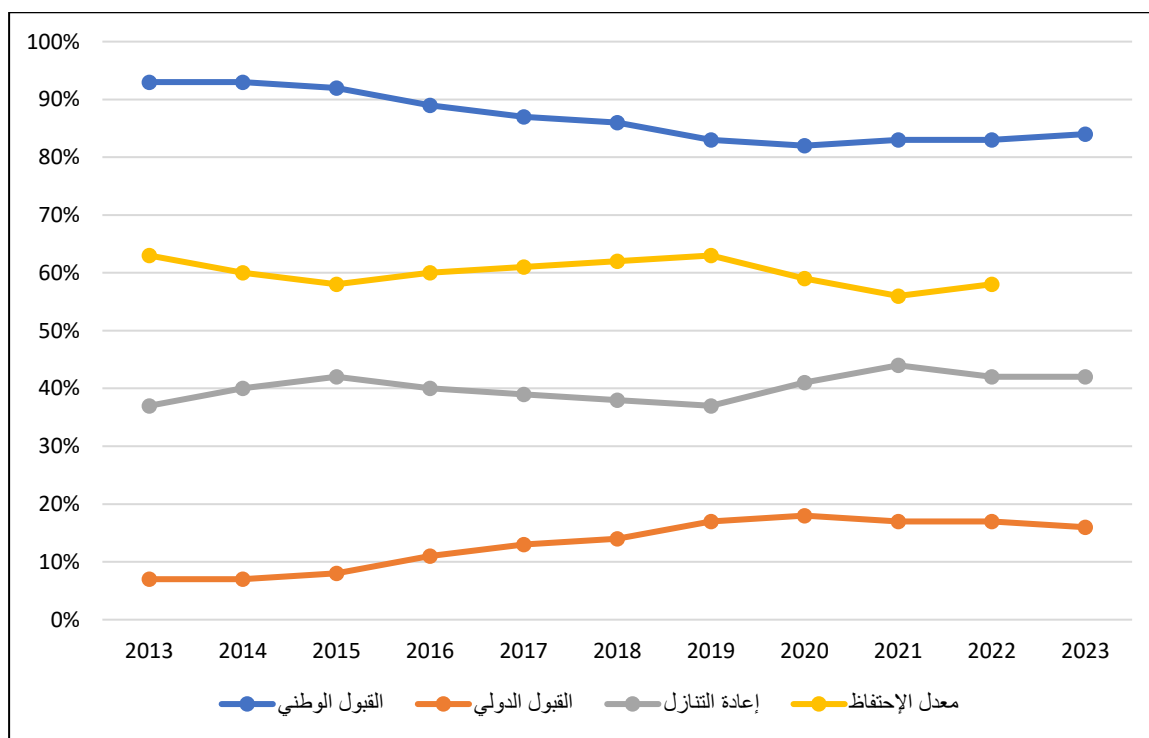
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
البيان					
القبول الوطني	93%	93%	92%	89%	87%
القبول الدولي	7%	7%	8%	11%	13%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%
إعادة التنازل	37%	40%	42%	40%	39%
معدل الاحتفاظ	63%	60%	58%	60%	61%

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2023-2013)

المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100
2018	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط النسب
%86	%83	%82	%83	%83	%84	%87
%14	%17	%18	%17	%17	%16	%13
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
%38	%37	%41	%44	%42	%42	%40
%62	%63	%59	%56	%58	%58	%60
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2023-2013).

الشكل رقم 09: منحنى بياني يوضح تطور نسب القبول الوطنية والدولية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

بيّن الجدول رقم 13 تطور نسب القبول الوطنية والدولية خلال الفترة 2013-2023، حيث حافظ القبول الوطني على هيمنته رغم تراجع الطفيف من 93% سنة 2013 إلى 84% سنة 2023، في حين ارتفعت حصة القبول الدولي من 7% إلى حوالي 17%. كما يُلاحظ أن نسبة إعادة التنازل بين 37% و 44%، مقابل تراجع تدريجي لمعدل الاحتفاظ من 63% إلى 56% ثم استقر عند حوالي 58% في السنتين الأخيرتين، مما يدل على توجه تدريجي نحو زيادة الانفتاح على الأسواق الدولية لتوزيع المخاطر، مع حفاظ الشركات الوطنية على نسبة احتفاظ قوية رغم بعض التقلبات.

المبحث الثاني: تحليل النشاط المالي لقطاع التأمين في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطور المؤشرات التقنية

خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023، عرفت المؤشرات التقنية لشركات التأمين في الجزائر منحنى تصاعديًا، حيث ارتفع رصيدها من 107 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى 183 مليار دينار جزائري سنة 2023. وقد ساهم في هذا التطور بالأساس نمو مؤشرات الأخطار في إطار التسوية، التي مثلت ما بين 55% و 59% من إجمالي المؤشرات، إلى جانب مؤشرات الأقساط غير المحصلة، التي استحوذت على نسبة تتراوح بين 32% و 38%. ورغم تسجيل بعض الانخفاضات الطفيفة في بعض السنوات، إلا أن الاتجاه العام ظل تصاعديًا، مدعومًا بتزايد الالتزامات التأمينية وبالتعديلات التنظيمية التي عززت متطلبات الاحتياطات. كما شهدت المؤشرات الرياضية نموًا ملحوظًا، مما يعكس تحسن مستوى تغطية المخاطر طويلة الأجل لدى الشركات.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

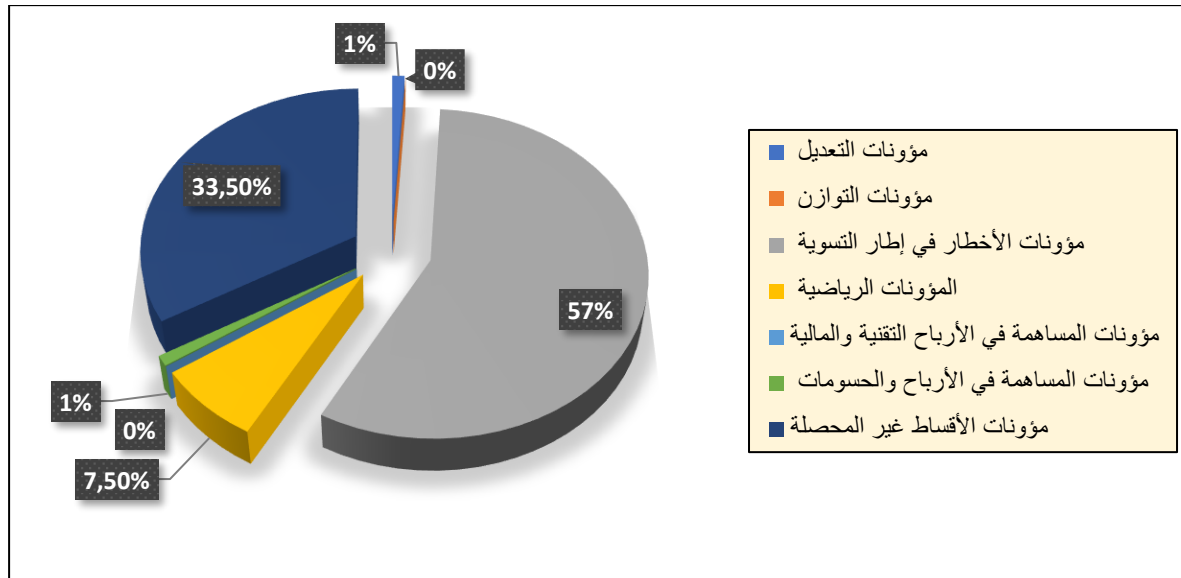
الفرع الأول: تحليل تطور المؤونات التقنية حسب الفروع

الجدول رقم 14: تطور نسب المؤونات التقنية حسب الفروع للفترة (2013-2023)

المؤونات التقنية	2013	2014	2015	2016	2017
مؤونات التعديل	%0	%1	%1	%1	%1
مؤونات التوازن	%0	%0	%0	%0	%0
مؤونات الأخطار في إطار التسوية	%59	%58	%58	%56	%57
المؤونات الرياضية	%3	%3	%4	%5	%7
مؤونات المساهمة في الأرباح التقنية والمالية	%0	%0	%0	%0	%0
مؤونات المساهمة في الأرباح والحسومات	%0	%0	%0	%1	%1
مؤونات الأقساط غير المحصلة	%38	%38	%37	%37	%34
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100
متوسط النسب	2020	2021	2022	2023	متوسط النسب
%1	%1	%1	%1	%1	%1
%0	%0	%0	%0	%0	%0
%57	%57	%55	%57	%55	%57
%7,5	%9	%9	%9	%10	%7,5
%0	%0	%0	%0	%0	%0
%1	%1	%1	%1	%1	%1
%33,5	%33	%34	%32	%33	%33,5
%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

الشكل رقم 10: دائرة نسبية توضح تطور نسب المؤونات التقنية حسب الفروع للفترة (2013-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

يُظهر الجدول رقم 14 تطور نسب المؤونات التقنية حسب الفروع خلال الفترة 2013-2023، حيث

حافظت مؤونات الأخطار قيد التسوية على النسبة الأكبر بمتوسط بلغ نحو 57% من إجمالي المؤونات، ما يُعد

مؤشراً سلبياً نسبياً، إذ يعكس وجود عدد معتبر من الحوادث أو الأخطار المؤمنة التي لم يتم تسويتها بعد، مما قد يدل

على ملاحظة أو تأخر في معالجة ملفات التعويض. تليها مؤونات الأقساط غير المحصلة بنسبة متوسطة تقارب

33.5%، ما يعكس حرص الشركات على تغطية الأقساط غير المسددة، بينما سجلت مؤونات التعديل، الناتجة عن

الفارق بين المؤونات المشككة والمؤونات الحقيقية، نسباً محدودة لم تتجاوز 1%. كما سجلت مؤونات المساهمة في

الأرباح نسباً هامشية، وبقيت مؤونات التوازن شبه منعدمة. أما المؤونات الرياضية، فتراوحت بين 3% و10%، مما

يعكس ضعفاً نسبياً في التأمين على الأشخاص. ويعكس هذا التوزيع تركيز الشركات على تعزيز المؤونات المرتبطة

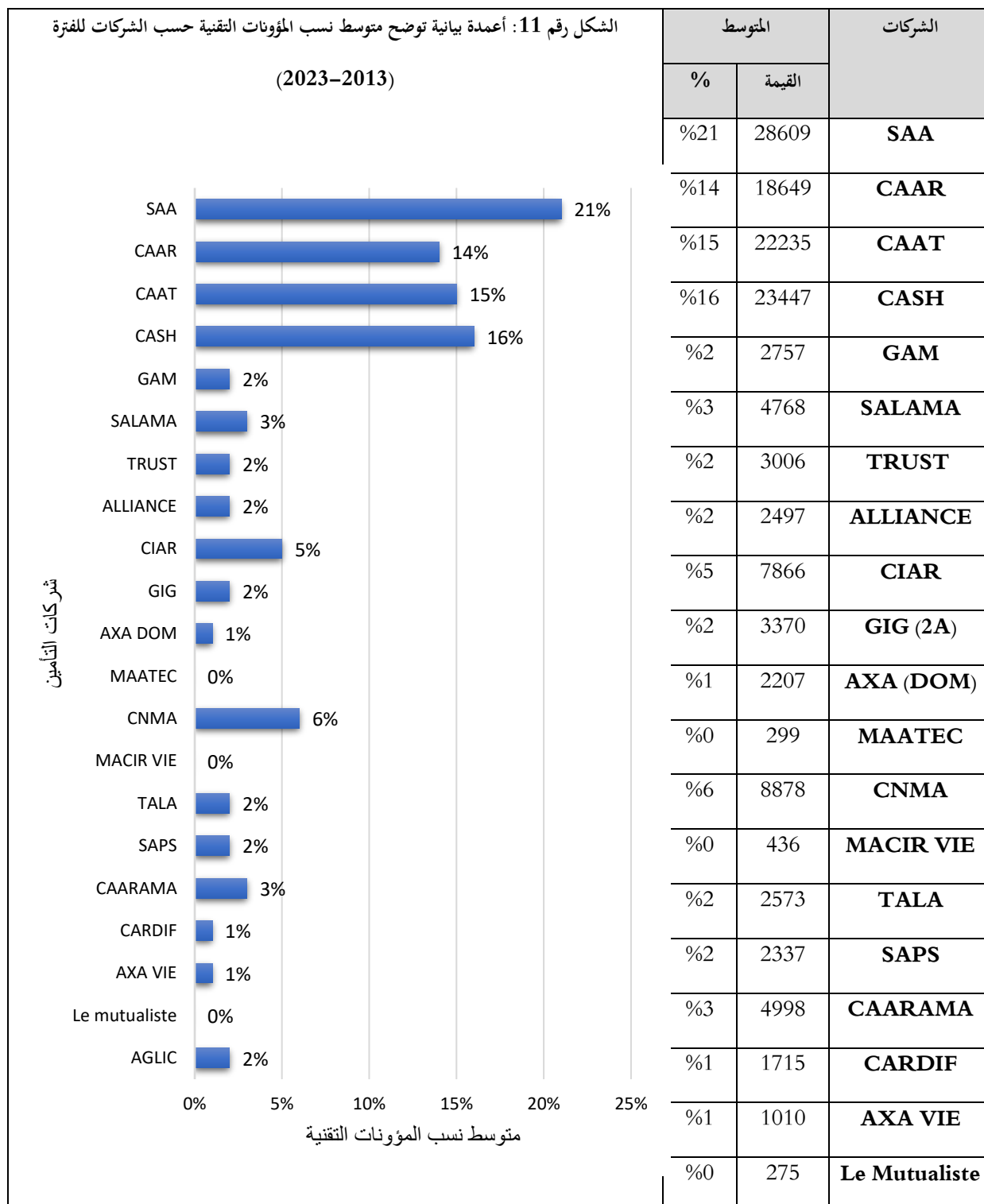
بالمطالبات غير المسددة، مما يدل على حرصها على تأمين التزاماتها المستقبلية وتعزيز استقرارها المالي.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الفرع الثاني: تحليل تطور المؤشرات التقنية حسب الشركات

الجدول رقم 15: متوسط نسب المؤشرات التقنية حسب الشركات للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

	2%	3260	AGLIC
	100%	145192	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعرض الجدول رقم 15 متوسط المؤشرات التقنية حسب الشركات للفترة 2013-2023، ويلاحظ هيمنة

شركات التأمين الكبرى على إجمالي المؤشرات، حيث تصدرت شركة SAA بحصة بلغت في المتوسط حوالي 21% من الإجمالي، تليها CAAT و CAAR بنسب متقاربة تتراوح بين 14% و 15%. كما حافظت شركات مثل CASH و CNMA على نسب معتبرة، بينما سجلت شركات أصغر مثل MAATEC و MACIR و VIE و Le Mutualiste نسبًا ضعيفة تكاد لا تُذكر. هذا التوزيع يعكس تركيز المؤشرات لدى عدد محدود من الشركات الكبرى، مما يدل على ارتباط حجم المؤشرات بقوة النشاط التأميني وحجم المحافظة الفنية لكل شركة خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: تحليل تطور التوظيفات المالية

الفرع الأول: تحليل تطور التوظيفات المالية حسب الفروع

خلال الفترة من 2013 إلى 2023، سجلت التوظيفات المالية لشركات التأمين في الجزائر (بما في ذلك CCR) نموًا مستمرًا، حيث ارتفع الرصيد الإجمالي من 200 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى 420,8 مليار دينار جزائري سنة 2023. وقد حافظت الاستثمارات في قيم الدولة على موقعها المهيمن طوال الفترة، ممثلة ما بين 40% إلى 57% من إجمالي الاستثمارات، تلتها ودائع الأجل بنسبة تراوحت بين 14% و 34%، في حين استقرت الأصول العقارية في المرتبة الثالثة مع تسجيل زيادات تدريجية، بلغت 63,5 مليار دج بنهاية سنة 2023. وعلى الرغم من بعض التذبذبات الطفيفة في نسب التوزيع بين الفئات، إلا أن الهيكلة العامة حافظت على استقرارها، مما يعكس حرص شركات التأمين على تبني سياسة استثمارية متوازنة بين العائد والأمان.

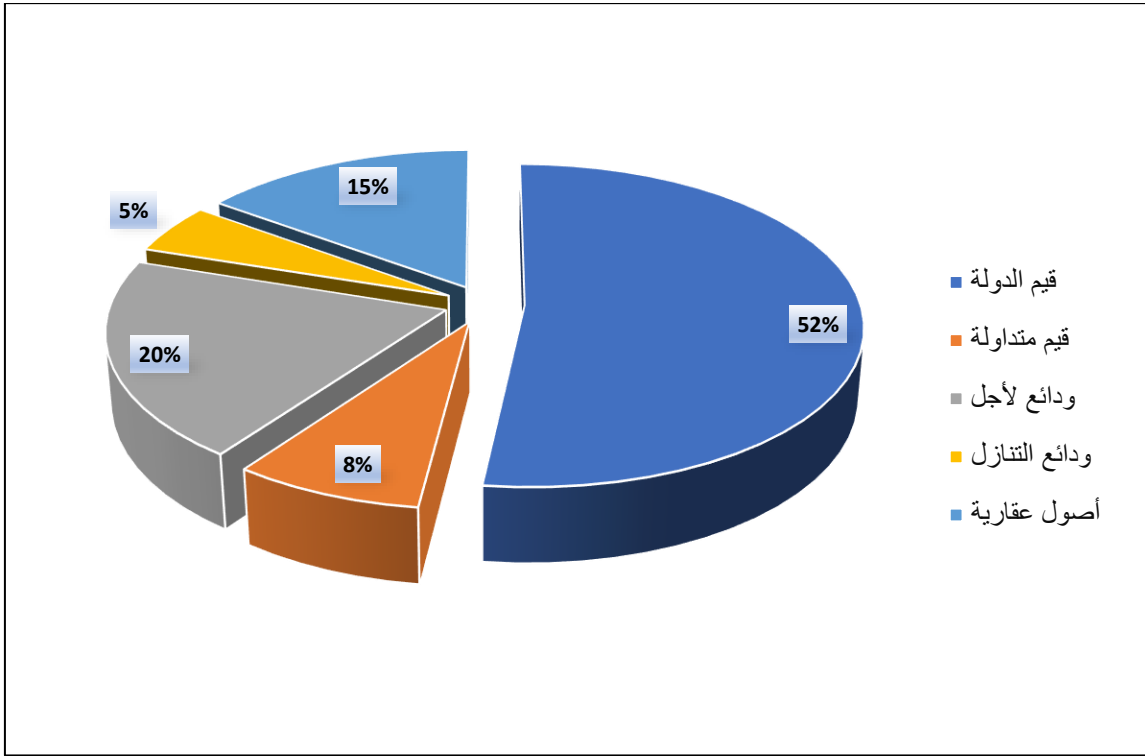
الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الجدول رقم 16: تطور نسب التوظيفات المالية حسب الفروع للفترة (2013-2023)

2017	2016	2015	2014	2013	البيان	
%55	%52	%45	%43	%40	قيم الدولة	
%8	%9	%8	%9	%9	قيم متداولة	
%17	%18	%28	%34	%33	ودائع لأجل	
%5	%5	%5	%0	%4	ودائع التنازل	
%84	%84	%86	%87	%86	مج التوظيفات المالية	
%16	%16	%14	%13	%14	أصول عقارية	
%100	%100	%100	%100	%100	المجموع الإجمالي	
متوسط النسب	2023	2022	2021	2020	2019	2018
%52	%55	%55	%54	%56	%57	%56
%8	%7	%7	%7	%7	%7	%8
%20	%17	%17	%17	%15	%14	%15
%5	%6	%5	%6	%5	%5	%6
%85	%85	%84	%84	%83	%83	%84
%15	%15	%16	%16	%17	%17	%16
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

الشكل رقم 12: دائرة نسببة توضح متوسط نسب التوظيفات المالية حسب الفروع للفترة (2013-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

بيّن الجدول رقم 16 تطور نسب التوظيفات المالية حسب الفروع خلال الفترة 2013-2023، حيث

حافظت قيم الدولة على الحصة الأكبر من إجمالي التوظيفات، بمتوسط قدره حوالي 52%، مما يدل على توجه

شركات التأمين نحو استثمارات آمنة ومضمونة. في المقابل، حافظت الودائع لأجل على نسبة مهمة تقارب 20%

كمتوسط، بينما سجلت القيم المتداولة نسباً مستقرة عند حدود 8%. أما ودائع التنازل فقد بقيت ضعيفة نسبياً عند

حدود 5%، ومن جهة أخرى شكلت الأصول العقارية نسبة ثابتة تقريباً بلغت حوالي 15% من التوظيفات. ويعكس

هذا التوزيع سياسة حذرة للتوظيف المالي، مع تركيز واضح على أدوات منخفضة المخاطر لضمان حماية الأصول

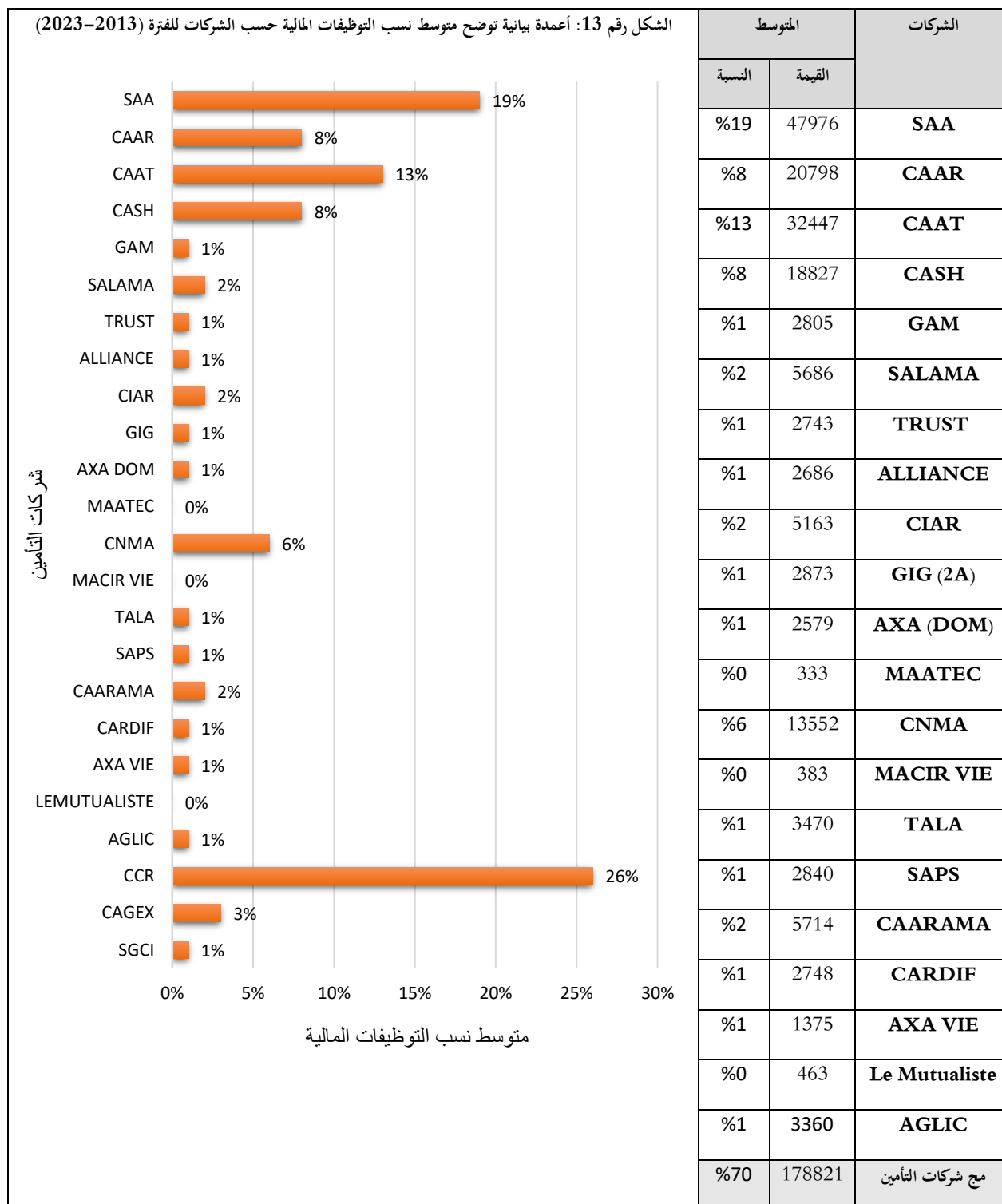
وتعزيز الاستقرار المالي لشركات التأمين.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الفرع الثاني: تحليل تطور التوظيفات المالية حسب الشركات

الجدول رقم 17: متوسط التوظيفات المالية حسب الشركات للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

المباشرة		
CCR	66886	%26
CAGEX	8095	%3
SGCI	3432	%1
المجموع الكلي	257234	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 17 الخاص بمتوسط التوظيفات المالية للفترة 2013-2023 وجود تباين كبير بين شركات

التأمين من حيث القدرة الاستثمارية، حيث تهيمن شركتا CCR و SAA على الحصة الأكبر من التوظيفات

بمتوسطات تفوق 66000 مليون دج و 47000 مليون دج على التوالي، ما يؤكد قوتها المالية ودورها المحوري في

دعم استقرار السوق التأميني، في حين تظهر شركات مثل CAAT و CAAR بمستويات متوسطة تعكس

حضوراً معتبراً ولكن أقل من الريادة. بالمقابل، تسجل معظم الشركات الأخرى مبالغ توظيف متواضعة تقل عن

20000 مليون دج، مع نسب منخفضة تتراوح غالباً بين 1% و 5%، مما يبرز ضعف إمكانياتها الاستثمارية

واعتمادها الأكبر على التمويل التقليدي، كما أن مؤسسات إعادة التأمين والضمان مثل CAGEX و SGCI

حافظت على حضور محدود ولكنه مستقر. هذا الوضع يكشف عن فجوة هيكلية في القدرات المالية بين الشركات

الكبرى والصغرى، ويدعو إلى ضرورة وضع استراتيجيات لتعزيز استثمارات الشركات الأصغر لرفع قدرتها على المنافسة

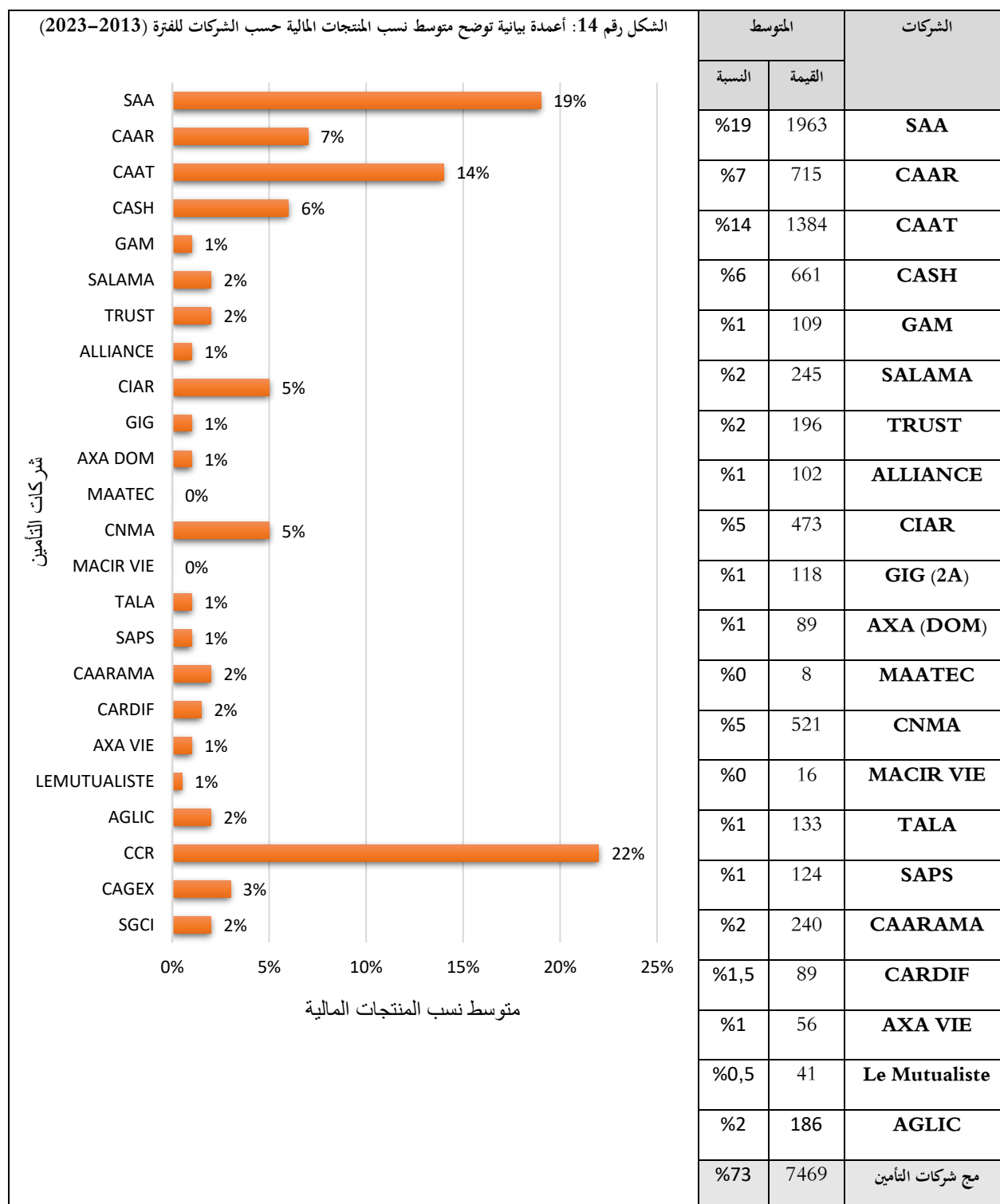
وضمان توازن واستدامة أكبر في السوق التأميني الوطني.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الفرع الثالث: تحليل تطور المنتجات المالية حسب الشركات

الجدول رقم 18: متوسط المنتجات المالية حسب الشركات للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

المباشرة		
CCR	2235	%22
CAGEX	335	%3
SGCI	200	%2
المجموع الكلي	10239	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 18 الخاص بمتوسط المنتجات المالية حسب الشركات للفترة 2013-2023 تفاوتاً

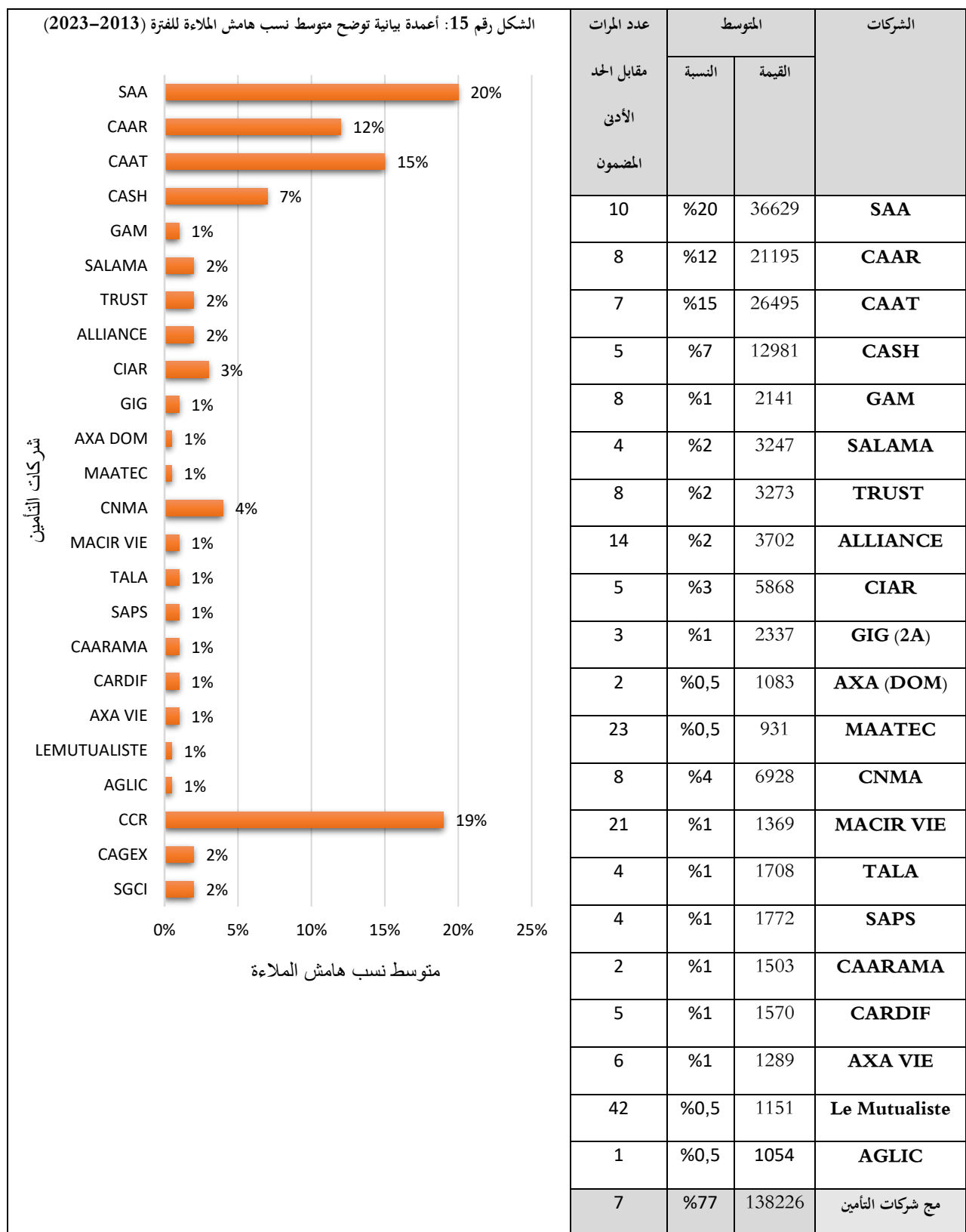
ملحوظاً في قدرة الشركات التأمينية على تحقيق العوائد المالية من توظيفاتها، حيث تتصدر شركتا CCR و SAA متوسط المنتجات بـ 2235 مليون دج و 1963 مليون دج على التوالي، مما يدل على كفاءتهما العالية في استثمار الموارد المالية مقارنة بباقي الشركات. كما تسجل شركات CAAT و CAAR مستويات متوسطة من المنتجات مما يعكس أداءً مقبولاً لكنها تبقى بعيدة عن الشركات الرائدة. من ناحية أخرى، تظهر معظم الشركات الأخرى كـ SALAMA، CIAR، و CNMA بمتوسطات منتجات أقل، مما يعكس ضعف العائد الاستثماري مقارنة بحجم توظيفاتها المالية. أما على مستوى نسب المنتجات، فنلاحظ أن النسب تركزت بشكل مرتفع نسبياً لدى الشركات الكبرى مثل SAA (19%) و CCR (22%)، في حين لم تتجاوز غالبية الشركات الأخرى نسباً تتراوح بين 1% و 5%، ما يشير إلى محدودية مساهمة المنتجات المالية في نتائجها العامة. كما أن شركات إعادة التأمين والضمان مثل CAGEX و SGCI حققت منتجات مالية منخفضة مقارنة بحجم توظيفاتها، مما يؤكد دورها المحدود والمكمل.

المطلب الثالث: تحليل تطور الملاءة المالية

شهد هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023 تحسناً مستمراً مدعوماً بإصلاحات تنظيمية مهمة، أبرزها تعديل المرسوم التنفيذي سنة 2013 بهدف تكييف المتطلبات مع خصوصيات تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار. وقد التزمت جميع الشركات خلال هذه الفترة بتكوين هامش ملاءة لا يقل عن 15% من المؤونات التقنية و20% من الأقساط الصادرة والمقبولة بعد خصم الضرائب والإلغاءات، مع معايير خاصة بتأمينات الحياة. رغم بعض التغيرات في وتيرة النمو، حافظت الشركات على نسب هامش تفوق بكثير الحد الأدنى التنظيمي، حيث تراوحت معدلات التغطية بين 95% و113% من المعايير المعتمدة، مما يعكس استقراراً مالياً ملحوظاً واستجابة إيجابية لمتطلبات الملاءة التنظيمية على مدار العقد.

الجدول رقم 19: متوسط هامش الملاءة للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

المباشرة				
CCR	33426	%19	5	
CAGEX	3921	%2	4	
SGCI	3574	%2	22	
المجموع الكلي	179147	%100	6	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 19 تفاوتًا واضحًا في مستويات هامش الملاءة بين شركات التأمين وإعادة التأمين خلال

الفترة 2013-2023، مما يدل على اختلاف في القوة المالية والالتزام بمتطلبات الملاءة. تصدر شركتنا SAA

وCCR القائمة بمتوسط هامش ملاءة مرتفع بلغ حوالي 36629 مليون دج و33426 مليون دج على التوالي،

مما يؤكد صلابتهما المالية وقدرتهما الكبيرة على الوفاء بالالتزامات تجاه المؤمن لهم. وتأتي شركات مثل CAAT

وCAAR في مرتبة متوسطة مع متوسطات محترمة تعكس أداءً ماليًا مستقرًا. أما باقي الشركات، فقد سجلت

متوسطات أدنى بكثير، ما يدل على إمكانيات مالية محدودة نسبيًا قد تؤثر على قدرتها على تحمل المخاطر الكبيرة.

كما أن توزيع نسب هامش الملاءة يوضح أن الشركات الكبرى حافظت على نسب تتجاوز 12%، في حين أن

معظم الشركات الصغيرة حافظت على نسب متواضعة تدور حول 1%-2%، وهو ما يعبر عن التزامها بالحد الأدنى

المطلوب قانونيًا لكنه يكشف أيضًا عن ضعف في تعزيز مستويات الأمان المالي. ويظهر بوضوح أن شركات إعادة

التأمين والضمان (CAGEX وSGCI) رغم أهميتها، تسجل مستويات ملاءة أقل بكثير مقارنة بالشركات

الكبرى، مما يطرح تساؤلات حول مدى قدرتها على دعم السوق خلال فترة الأزمات.

أما بالنسبة لعدد مرات الحد الأدنى المنصوص عليه قانونًا فهو يعد مؤشرًا مهمًا يقيس مدى قوة واستقرار الملاءة

المالية لشركات التأمين مقارنة بالحدود الدنيا التي تفرضها السلطات التنظيمية من حيث المؤونات التقنية. ومن خلال

الجدول نلاحظ تفاوتًا واضحًا بين الشركات، حيث تسجل شركات مثل Le Mutualiste مستويات مرتفعة جدًا

(42 مرة)، ما يعكس فائضًا ماليًا كبيرًا وهذا يدل على ضعف في الاستثمار أو سوء توظيف الأموال المتاحة، في حين

تظهر شركات مثل AGLIC و AXA Assurances Dommage عند مستويات دنيا (1 و 2 مرة فقط)، ما يشير إلى احتمالية ضعف في قدرتها على تحمل المخاطر أو مواجهة الالتزامات المفاجئة. هذا المؤشر يُستخدم من قبل الجهات الرقابية لتحديد الشركات التي تحتاج إلى متابعة أو تدخل.

المطلب الرابع: تحليل تطور التكاليف

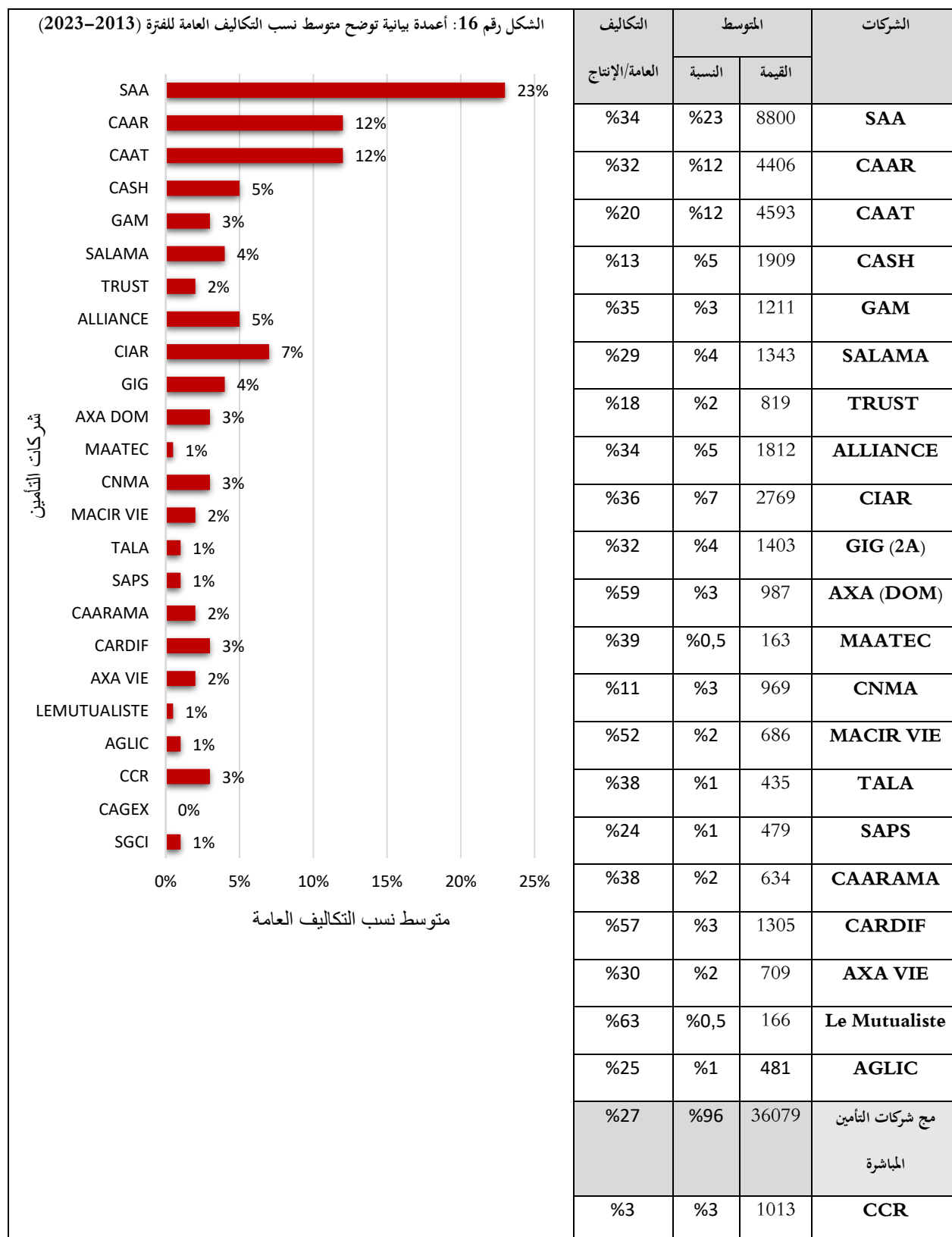
الفرع الأول: تحليل تطور التكاليف العامة

عرفت تكاليف التسيير العام لشركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر نموًا تدريجيًا خلال الفترة 2013-2023، حيث انتقلت من 28,5 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى 23 مليار دينار جزائري مخصصة لفئة الأجر فقط سنة 2023، مع تسجيل تفاوتات في نسب النفقات مقارنة بالإنتاج. تمثل مصاريف الأجر الجزء الأكبر من الأعباء، حيث شكلت ما بين 51% إلى 54% من إجمالي المصاريف في أغلب السنوات. وقد تراوحت نسبة تغطية التكاليف العامة من الأقساط الصادرة ما بين 21% و 28% عبر مختلف السنوات، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في التحكم في تكاليف التشغيل رغم التوسع في الكتلة العمالية وتطور مستويات الأجر بالقطاع.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الجدول رقم 20: متوسط التكاليف العامة للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

	11%	0%	147	CAGEX
	20%	1%	269	SGCI
	22%	100%	37508	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 20 تفاوتاً واضحاً في مستويات التكاليف العامة بين شركات التأمين وإعادة التأمين للفترة

2013-2023، مما يدل على اختلاف حجم الأنشطة وكفاءة التسيير بين مختلف الفاعلين. تصدر شركة SAA

أعلى متوسط تكاليف عامة بحوالي 8800 مليون دج بنسبة 23%، تليها CAAT و CAAR بمتوسطات

4593 مليون دج و 4406 مليون دج على التوالي، مما يعكس حجم أعمالها الكبير مقارنة بباقي الشركات. من جهة

أخرى، تسجل شركات مثل GAM و SALAMA و ALLIANCE مستويات متوسطة من التكاليف، بما

يتناسب مع حجم أنشطتها. أما الشركات الصغيرة مثل MAATEC، Le Mutualiste، و AGLIC فقد

سجلت أدنى مستويات التكاليف، وهو ما يعكس حجمها المحدود أو توجهها نحو قطاعات أقل تكلفة. على صعيد

شركات إعادة التأمين والضمان، مثل CAGEX و SGCI، فقد حافظت على مستويات منخفضة من

التكاليف العامة بنسب لا تتعدى 1%، أما شركة CCR، رغم كونها من أكبر الفاعلين، فقد تمكنت من الحفاظ

على نسبة تكاليف عامة منخفضة تقارب 3%، مما يعكس كفاءتها التشغيلية.

وتُظهر خانة (التكاليف العامة/الإنتاج) كم تُشكّل التكاليف العامة من إنتاج كل شركة تأمين. كلما كانت

النسبة مرتفعة، دلّ ذلك على أن الشركة تصرف كثيراً على التسيير مقارنةً بما تُنتجه، وهذا قد يقلل من أرباحها. مثلاً،

بعض الشركات مثل AXA Dommage و Le Mutualiste عندها نسب عالية (59% و 63%)، مما

يعني أن جزءاً كبيراً من مداخيلها يذهب لتغطية التكاليف. في المقابل شركات مثل CCR و CNMA تصرف

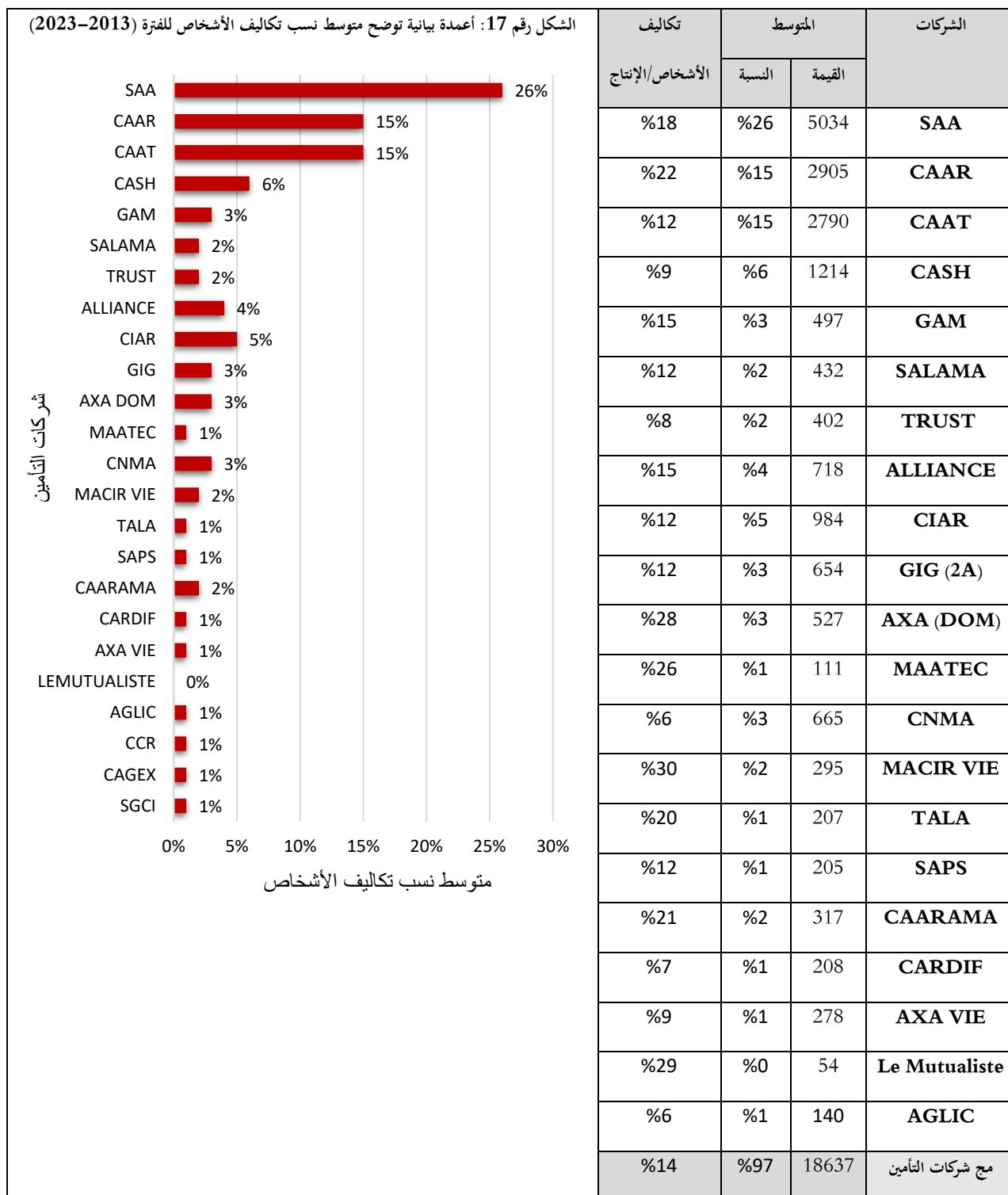
أقل (3% و 11%)، وهذا جيد لأنه يدل على أن الشركتين تُديران مواردهما بكفاءة.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الفرع الثاني: تحليل تطور تكاليف الأشخاص

الجدول رقم 21: متوسط تكاليف الأشخاص للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

المباشرة				
CCR	272	%1	%1	
CAGEX	105	%1	%8	
SGCI	156	%1	%12	
المجموع الكلي	19170	%100	%11	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعرض الجدول رقم 21 تطور متوسط تكاليف الأشخاص على مستوى مختلف شركات التأمين خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2023. ومن خلال تحليل البيانات يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

تفوق شركة SAA بشكل واضح في متوسط تكاليف الأشخاص، حيث سجلت أعلى متوسط بقيمة حوالي 5034 مليون دينار جزائري، بنسبة تقارب 26% من إجمالي التكاليف، هذا يعكس الحجم الكبير لنشاطها وعدد موظفيها مقارنة بباقي الشركات.

تأتي كل من CAAR و CAAT في المرتبتين الثانية والثالثة بتكاليف متوسطة بلغت 2905 مليون دج و 2790 مليون دج على التوالي، بنسبة تقترب من 15% لكل شركة، مما يدل على استقرار حجمهما التشغيلي.

شركات مثل CASH، GAM، و SALAMA سجلت تكاليف أقل بكثير، حيث تراوحت نسبها بين 2% و 6% فقط من إجمالي التكاليف، مما يشير إلى حجم أصغر لهذه التكاليف مقارنة بالشركات الكبرى.

أما الشركات الصغيرة مثل TALA، SAPS، CAARAMA، CARDIF و AXA VIE، فقد سجلت متوسطات منخفضة لا تتجاوز 1% إلى 2%، مما يعكس حجمها المحدود نسبياً في سوق التأمين الجزائري.

فيما يخص شركات التأمين المباشرة، فقد مثلت حوالي 97% من إجمالي تكاليف الأشخاص، مما يؤكد الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه الشركات ضمن القطاع ككل.

بالمقابل، كان إسهام المؤسسات المتخصصة مثل CCR، CAGEX، و SGCI محدوداً، حيث سجلوا نسباً لا تتجاوز 1%، مما يعكس طبيعة أدوارهم المركزة أكثر على إعادة التأمين والضمانات الخاصة.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

وتعكس خانة (تكاليف الأشخاص/الإنتاج) كم تُشكّل مصاريف المستخدمين من إنتاج كل شركة تأمين، وهي مؤشر على عبء الرواتب والأجور مقارنة بما تحققه الشركات من إنتاج.

النسب تتفاوت بين الشركات، حيث نجد شركات مثل (30%) MACIR VIE، Le Mutualiste (29%)، AXA Dommage (28%) تسجل نسباً مرتفعة، ما يعني أن جزءاً كبيراً من دخلها يذهب للموظفين، وقد يكون ذلك مؤشراً على عبء بشري كبير أو إنتاج ضعيف. في المقابل، نجد شركات بكفاءة أعلى في هذا الجانب مثل CCR (1%) و CNMA (6%)، ما يدل على حسن إدارة التكاليف البشرية أو إنتاج قوي.

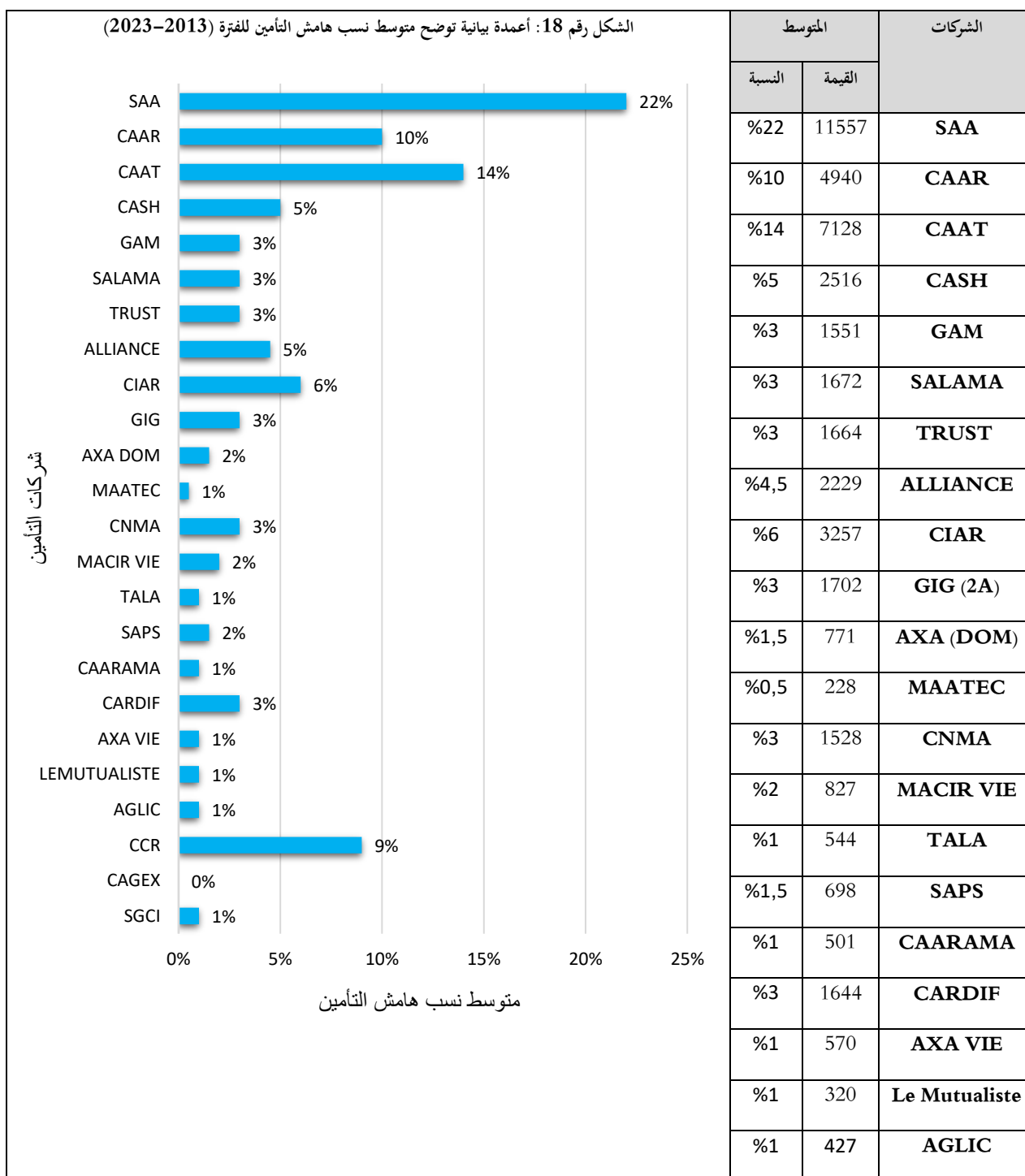
الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

المبحث الثالث: تحليل النشاط المحاسبي لقطاع التأمين في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطور النتيجة التقنية

الجدول رقم 22: متوسط هامش التأمين للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري



الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

مج شركات التأمين المباشرة	46274	90%
CCR	4782	9%
CAGEX	205	0%
SGCI	580	1%
المجموع الكلي	51841	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعكس الجدول رقم 22 الخاص بمتوسط هامش التأمين للفترة 2013-2023 تطور أداء شركات التأمين

وإعادة التأمين في السوق الجزائري خلال عقد كامل، حيث تبرز شركة SAA في الصدارة بمتوسط هامش تأمين بلغ

حوالي 11557 مليون دينار جزائري بنسبة 22%، مما يؤكد مكانتها الريادية وثباتها المالي، تليها شركتنا CAAT

و CAAR بمبالغ متوسطة قدرها 7128 مليون دج و 4940 مليون دج ونسب تقارب 14% و 10% على

التوالي، مما يعكس حجم مساهمتهما الهام في السوق. ومن جهة أخرى، حافظت شركات مثل CIAR، CASH

و ALLIANCE على متوسط أداء محترم يتراوح بين 2200 و 3200 مليون دج، بينما بقيت مساهمة الشركات

الصغيرة مثل MACIR VIE و SAPS و AXA VIE محدودة بهوامش تقل عن 900 مليون دج، وهو ما

يعكس حجمها المتواضع في السوق. من جانب آخر، سجلت شركة إعادة التأمين CCR متوسط هامش مهم

قدره 4782 مليون دج بنسبة 9%، مما يدل على دورها الاستراتيجي في تدعيم منظومة إعادة التأمين، في حين أن

مساهمة شركات أخرى مثل CAGEX و SGCI بقيت منخفضة نسبياً.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الجدول رقم 23: متوسط مستوى تغطية هامش التأمين للتكاليف العامة للفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دينار جزائري

هامش التأمين /تكاليف عامة	المتوسط		الشركات
	التكاليف العامة	هامش التأمين	
%132	8835	11657	SAA
% 117	4175	4905	CAAR
%155	4595	7120	CAAT
% 131	1909	2503	CASH
%131	1226	1610	GAM
%128	1322	1696	SALAMA
%194	818	1585	TRUST
%121	1820	2205	ALLIANCE
%118	2769	3257	CIAR
% 121	1403	1702	GIG (2A)
%78	987	771	AXA (DOM)
%140	163	228	MAATEC
%158	969	1528	CNMA
%121	686	827	MACIR VIE
%125	435	544	TALA
%146	479	698	SAPS
%79	634	501	CAARAMA
%126	1305	1644	CARDIF

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

80%	709	570	AXA VIE
198%	162	320	Le Mutualiste
86%	474	409	AGLIC
129%	35875	46280	مج شركات التأمين المباشرة
460%	1057	4857	CCR
148%	147	217	CAGEX
217%	265	576	SGCI
139%	37344	51930	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يوضح الجدول رقم 23 أداء شركات التأمين في الجزائر من حيث كفاءتها التشغيلية وقدرتها على تغطية تكاليفها

العامة من مواردها التأمينية. يُظهر الجدول تفاوتاً ملحوظاً بين الشركات، حيث سجّلت بعض الشركات مثل

CCR و Le Mutualiste نسب تغطية مرتفعة جداً (460% و 198% على التوالي)، مما يدل على فعالية

عالية في تحقيق الفائض التأميني. في المقابل ظهرت شركات أخرى مثل AXA (DOM) و CAARAMA و

و AXA VIE بأداء ضعيف نسبياً، بنسب تغطية دون 80%، ما قد يشير إلى تحديات في السيطرة على

التكاليف أو ضعف في هامش التأمين. وعلى العموم، فإن متوسط التغطية لجميع شركات التأمين المباشرة بلغ

129%، مما يعكس قدرة عامة جيدة على تغطية التكاليف العامة من هامش التأمين خلال الفترة المدروسة.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2023-2013)

المطلب الثاني: تحليل تطور النتيجة المحاسبية

الفرع الأول: تحليل تطور النتيجة المحاسبية حسب شركات التأمين

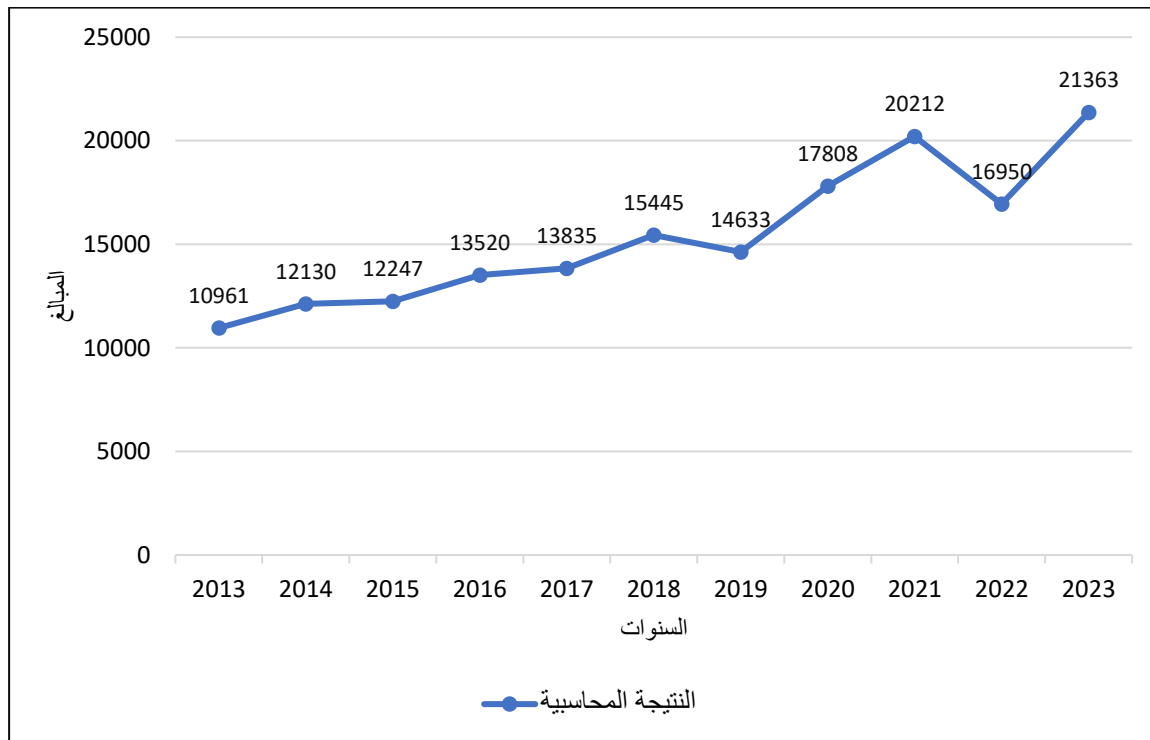
الجدول رقم 24: تطور النتيجة المحاسبية لشركات التأمين للفترة (2023-2013)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
النتيجة المحاسبية	10961	12130	12257	13520	13835
2018	2019	2020	2021	2022	2023
15445	14633	17808	20212	16950	21363

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2023-2013).

الشكل رقم 19: منحى بياني يوضح تطور النتيجة المحاسبية لشركات التأمين للفترة (2023-2013)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

يُبرز الجدول رقم 24 النتيجة المحاسبية لشركات التأمين مجتمعة للفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2023،

حيث تُظهر البيانات تذبذباً طفيفاً في النتائج عبر السنوات، حيث انتقلت النتيجة المحاسبية الإجمالية من حوالي

10961 مليون دينار في سنة 2013 إلى نحو 21363 مليون دينار في سنة 2023.

رغم بعض التراجع المسجل في بعض السنوات، مثل سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، فإن المنحنى العام يبقى

تصاعدياً، مما يعكس تحسن أداء شركات التأمين على المدى الطويل. ويُعد هذا التطور دليلاً على نضج القطاع وزيادة

كفاءته التشغيلية، سواء من خلال نمو الإنتاج أو عبر تحسين إدارة التكاليف.

الفرع الثاني: العائد على رأس المال

الجدول رقم 25: تطور نسب العائد على رأس المال للفترة (2013-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات الشركات
%7	%7	%7	%7	%6	%8	%9	%9	%10	%11	%11	SAA
%-3	%-3	%5	%5	%4	%3	%4	%3	%6	%5	%6	CAAR
%4	%6	%10	%10	%10	%11	%11	%11	%10	%9	%11	CAAT
%8	%8	%8	%5	%3	%6	%4	%9	%5	%8	%5	CASH
%10	%12	%11	%7	%7	%18	%18	%13	%9	%23	%16	GAM
%9	%9	%10	%10	%12	%14	%11	%6	%5	%11	%9	SALAMA
%18	%18	%25	%16	%9	%9	%8	%7	%5	%9	%7	TRUST
%8	%10	%9	%9	%11	%13	%13	%14	%13	%13	%14	ALLIANCE
%18	%3	%21	%19	%12	%12	%13	%6	%8	%8	%5	CIAR
%32	%14	%23	%12	%21	%29	%0	%9	%11	%10	%10	2A

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

%3	%1	%-27	%-31	%1	%9	%3	%-1	%-40	%-350	%-84	AXA dom
-	-	-	-	-	-	-	-	-	%6	%14	MAATEC
%8	%8	%8	%12	%9	%14	%15	%14	%7	%12	%3	CNMA
%11	%9	%1	%0	%4	%6	%10	%5	%7	%6	%4	MACIR VIE
%9	%4	%3	%6	%8	%15	%16	%5	%13	%14	%14	TALA
%12	%7	%1	%1	%9	%10	%8	%8	%4	%11	%11	SAPS
%2	%1	%2	%3	%5	%5	%5	%8	%6	%6	%6	CAARAMA
%24	%18	%5	%13	%18	%15	%3	%15	%12	%11	%9	CARDIF
%6	%-8	%-16	%-15	%6	%1	%-35	%3	%2	%1	%-12	AXA VIE
%2	%-2	%-2	%9	%12	%11	%6	%6	%8	%16	%0	Le Mutualiste
%27	%16	%17	%11	%-2	%7	%1	%11	%-3	-	-	AGLIC
%14	%13	%13	%12	%10	%10	%10	%11	%11	%12	%12	CCR
%12	%11	%11	%11	%11	-	-	-	-	-	-	SGCI
%12	%9	%10	%9	%9	-	-	-	-	-	-	CAGEX

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الخاصة بالتأمينات للفترة (2013-2023).

يعرض الجدول رقم 25 تطور نسب العائد على رأس المال لمجموعة من شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة

2013-2023. تظهر البيانات وجود تذبذب واضح في نسب العائد من سنة إلى أخرى، حيث سجلت بعض

الشركات مثل SAA و CAAT نسب عائد مستقرة نسبياً، مما يعكس أداءً مالياً مستقرًا وقدرة جيدة على إدارة

رأس المال. في المقابل، عرفت شركات أخرى مثل AXA DOMMAGE و LE MUTUALISTE تغيرات حادة في نسب العائد، وهو ما قد يشير إلى تحديات مالية أو ضعف في الأداء الاستثماري والتشغيلي. بصفة عامة، يكشف الجدول عن تفاوت واضح في أداء القطاع من حيث العائد على رأس المال، مع صعوبة الحفاظ على نسب نمو ثابتة عبر السنوات، مما يعكس طبيعة البيئة التنافسية والتقلبات التي يواجهها سوق التأمين في الجزائر.

خلاصة الفصل:

يُبرز الفصل الثالث تطورًا واضحًا في قطاع التأمين بالجزائر خلال الفترة 2013-2023، حيث عرف السوق توسعًا في عدد الشركات وتنوعًا في نشاطها بين التأمين على الممتلكات، الأشخاص، والتأمين التكافلي، ما يعكس حركية متزايدة في القطاع. هذا التوسع رافقه تحسن تدريجي في الأداء المالي، تمثل في ارتفاع النتائج المحاسبية من 10,961 مليون دج إلى 21,363 مليون دج، رغم تسجيل بعض التراجع في بعض السنوات. غير أن تحليل مؤشرات الاستقرار المالي، خصوصًا هامش الملاءة، أظهر تفاوتًا ملحوظًا بين الشركات، فبينما حافظت بعض المؤسسات الكبرى على نسب مرتفعة، ظلت أخرى عند الحد الأدنى، ما يعكس ضعفًا في قدرتها على مواجهة الالتزامات والمخاطر. ويؤكد هذا التفاوت أيضًا عدد مرات الحد الأدنى للملاءة، مما يعكس تباينًا في الهيكلة المالية للشركات. ويخلص الفصل إلى أن القطاع يسير نحو التحسن، إلا أن تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة الاستثمار يظلان ضروريين لتحقيق توازن مستدام.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تناولت الدراسة تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)، حيث تم تحليل مختلف الجوانب التقنية والمالية والمحاسبية اعتمادًا على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية. وقد ساعد هذا التحليل الكمي والوصفي على رصد التغيرات التي شهدتها القطاع، وإبراز مكامن القوة ومواطن الضعف في أدائه. من خلال الربط بين مكونات النشاط التأميني وتطور المؤشرات المالية، تم التوصل إلى صورة شاملة عن وضعية السوق، ومدى قدرة شركات التأمين على التأقلم مع التحولات الاقتصادية وتحديات المنافسة. كما تناولت الدراسة مدى التوازن بين الإنتاج والتعويضات، وكفاءة الشركات في توظيف مواردها، واحترامها لمتطلبات الملاءة والتسيير المحاسبي.

وقد أظهرت النتائج أن الأداء المالي لقطاع التأمين لا يمكن فصله عن الجوانب التقنية والتنظيمية، وأن تحقيق الاستقرار يتطلب انسجامًا بين حجم الإنتاج، مستوى التعويضات، وكفاءة إدارة الموارد المالية، وهو ما يشكل قاعدة أساسية لفهم التحديات التي تواجهها شركات التأمين في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لسوق التأمين في الجزائر تم التوصل للنتائج التالية:

- سجل قطاع التأمين في الجزائر نموًا تدريجيًا في الإنتاج خلال الفترة (2013-2023)، مع بقاء تأمين السيارات كأهم فرع، يليه فرع الحريق، بينما بقي التأمين على الأشخاص محدود الانتشار.
- تبيّن أن شركات التأمين العمومية تسيطر على الحصة الأكبر من السوق، رغم تسجيل بعض التوسع التدريجي للشركات الخاصة وشركات التكافل.

- تعكس نسب التعويضات تركيز المطالبات في نفس الفروع المسيطرة على الإنتاج، مما يدل على ارتباط وثيق بين بنية السوق وطبيعة الأخطار.
- حققت بعض الشركات أداءً ماليًا جيدًا من خلال تحسين توظيفاتها المالية واحترام متطلبات المؤونات والملاءة، فيما تواجه شركات أخرى صعوبات بسبب ضعف الكفاءة التشغيلية وارتفاع التكاليف.
- أظهرت البيانات المحاسبية استقرارًا نسبيًا في النتيجة المحاسبية للقطاع، مع قدرة عامة على تغطية التكاليف من هامش التأمين، رغم درجات متفاوتة بين الشركات الفاعلة.
- لا يزال القطاع بحاجة إلى تحديث قنوات التوزيع، وتوسيع قاعدة المؤمن لهم، وتحقيق توازن أكبر بين الفروع التأمينية، مما يعزز مردوديته واستدامته على المدى الطويل.

توصيات الدراسة:

- تتمثل توصيات هذه الدراسة في:
- ضرورة العمل على تطوير فروع التأمين غير التقليدية، مثل التأمين على الأشخاص والتأمين التكافلي، لتقليل الاعتماد المفرط على فرع السيارات وتحقيق توازن أكبر في السوق.
- تشجيع شركات التأمين وبالأخص الشركات الصغرى والمتوسطة، على تحسين إدارة التكاليف وتعزيز الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية لرفع مستوى الأداء والربحية.
- اعتماد سياسات تسويقية فعالة ونشر الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات، لرفع نسبة الانخراط في التأمين وتوسيع الحصة السوقية للقطاع.
- تطوير قنوات التوزيع وذلك بدعم التحول نحو التأمين الرقمي والتوسع في التأمين البنكي كبداية لقنوات التوزيع التقليدية، بما يعزز سهولة الوصول إلى خدمات التأمين.

■ التأكيد على ضرورة احترام متطلبات الملاءة والمقونات من خلال آليات رقابية فعالة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة.

■ دعم شركات التأمين التكافلي بتوفير بيئة تنظيمية ملائمة لنمو هذا النمط من التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية، من خلال الحوافز والدعم الفني لضمان استمرارية نشاطه.

أفاق الدراسة:

في ختام هذه الدراسة نرجو من المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا وساهمنا ولو بجزء يسير في تسليط الضوء على واقع قطاع التأمين في الجزائر من خلال تقييم أدائه المالي في العقد الأخير، ومن خلال دراستنا تبين أنه توجد مواضيع مهمة لم نتطرق إليها بشكل كافٍ، نفتح المجال للباحثين للتطرق إليها مستقبلاً، ومن بين المواضيع المقترحة:

- مقارنة الأداء المالي بين شركات التأمين التقليدية وشركات التأمين التكافلي
- تحليل أثر التحول الرقمي على أداء شركات التأمين
- دراسة سلوك المستهلك الجزائري اتجاه منتجات التأمين
- واقع وأفاق خدمات التأمين التكافلي كآلية لتعزيز مساهمة التأمين في الاقتصاد الجزائري
- التحديات التي تواجه شركات التأمين الجزائرية في مواجهة المنافسة الإقليمية والدولية
- إجراء مقارنات بين سوق التأمين الجزائري وأسواق التأمين في دول المغرب العربي والدول النامية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين، 2012
- 2- أحمد صلاح عطية، محاسبة المنشآت المالية محاسبة شركات التأمين، مجموعة النيل العربية طباعة ونشر وتوزيع، مصر، 2002
- 3- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- 4- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006
- 5- حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999
- 6- زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998
- 7- سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1986
- 8- صلاح الدين حسين السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2003
- 9- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- 10- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001
- 11- عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسير، عمان، الأردن، 2007

- 12- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 13- كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
- 14- محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2012
- 15- مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000
- 16- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008
- 17- نجم محمد صبحي، مبادئ التأمين، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- 18- نصر حمود فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 19- نضال فارس العرييد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
- 2- أطروحات دكتوراه:**
- 1- إزيان سارة، دور القواعد الاحترازية في حماية شركات التأمين من الأزمات، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2018
- 2- أسامة غربي، تطور الأداء المالي لمؤسسات التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2020
- 3- خنفر شيماء، تأثير جائحة كورونا على الاداء المالي لشركات التأمين الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023

- 4- رياض حميدان، استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي للتنبؤ بتعثّر شركات التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2005
- 5- صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاعة 2، أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2023
- 6- عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2013
- 7- كفية شنافي، اثر تطبيق توجيهات الملاعة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016
- 3- رسائل ماجستير:**
- 1- أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001
- 2- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء - دراسة حالة شركة الاسمنت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011
- 3- ياسر حسيني الطعمنة، تقييم الاداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية مقارنة مع شركات التأمين التجارية في ظل الأزمات المالية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2012
- 4- مذكرات ماستر:**
- 1- اكرام قدور، سهام سلطاني، دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اختصاص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلالة، 2019

2- بناصر جميلة، نقيب منال، دور الرقابة المالية في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين، مذكرة ماستر، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2023

3- بوسحاقي منال، سيفي رتام، مكانة إدارة المخاطر في شركات التأمين في توجيه القرارات المالية، مذكرة ماستر،

علوم اقتصادية، اقتصاد التأمينات، جامعة بومرداس، 2022

4- صيد سيناء، سولمية شمس الدين، تقييم مؤشرات الأداء لدى شركات التأمين الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص

اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020

5- المجالات العلمية:

1- زيدي البشير، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الدراسات

الاقتصادية والمالية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، العدد 10، 2017

2- شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة المؤشرات التقليدية والحديثة في تفسير الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

المسعرة في البورصة، دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة من 2000 - 2013، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،

عدد 1 / 2015

6- الملتقيات والمحاضرات:

1- حبار عبد الرزاق، عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين - مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي

السابع حول: "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، 2012

2- عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز

للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2006

- 3- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي : 05-06/05/2013
- 4- مهداوي حنان، محاضرات في مقياس قانون التأمين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، سطيف، الجزائر، 2020-2021

7- المواد القانونية:

- 1- المادة 619 من القانون المدني الجزائري

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- J.P. Ryan. Archer-Lock. Gillott. British Actuarial Journal, 2001
- 2- KPMG, Solvabilité 1 : vers une approche globale et cohérence de la solvabilité, document de travail, 2006
- 3- Lilia Allag, "Modélisation et allocation stratégique d'actifs dans le cadre du référentiel de solvabilité 2", (Mémoire ISFA, 2008)
- 4- Luis Otero González, Pablo Durán Santomil & Robert E. Hoyt, The impact of ERM on insurer performance under the Solvency II regulatory framework, The European Journal of Finance, Issue 4, Spain, 2022
- 5- Mohamed Abdallah almomani, The Ability of Traditional and Modern Performance Indicators in Interpreting the Phenomenon of Earnings Management, Asian Journal of Finance & Accounting, vol. 8, No. 1, Accounting Department, Jadara University, Jordan, 2016

ثالثا: المواقع على الإنترنت

- 1- <https://cna.dz/acteurs/societes-dassurance>

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2013-2023، مع إبراز أهمية المؤشرات المالية في قياس كفاءة هذه الشركات، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والمخاطر المحيطة بها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المالية والتقنية لشركات التأمين الجزائرية. وتوصلت النتائج إلى أن الملاءة المالية تُعد من أبرز المؤشرات الدالة على الاستقرار المالي، غير أنها لا تعكس بالضرورة الصورة الكاملة للأداء المالي لهذه الشركات. كما بيّنت أن استخدام أدوات التقييم المالي يساهم في الكشف المبكر عن المخاطر وتحسين الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير فروع التأمين غير التقليدية مثل التأمين على الأشخاص، وكذا دعم شركات التأمين التكافلي، واعتماد سياسات تسويقية فعالة ونشر الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، تقييم الأداء المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، الملاءة المالية

Abstract:

This study examines the financial performance of Algerian insurance companies from 2013 to 2023, focusing on the effectiveness of financial indicators in assessing efficiency and stability. It concludes that while solvency is important, it doesn't fully represent overall performance. The study highlights the need for improved evaluation tools and recommends adopting the Solvency II system to enhance transparency, risk detection, and long-term sustainability.

Key words: Insurance, Insurance companies, Finance performance evaluation, financial performance evaluation indicators, financial solvency